

الكتاب: المفتاح في الصرف

الكتاب: المفتاح في الصرف

المؤلف: أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار
(المتوفى: 471هـ)

حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحمد، كلية الآداب - جامعة اليرموك - إربد -
عمان

الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت

الطبعة: الأولى (1407 هـ - 1987م)

(/)

القسم الأول الدراسة

أولاً: المؤلف

ثانياً: الكتاب

ثالثاً: معالم التحقيق

(5/1)

أولاً: المؤلف (1)

هو الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد، ولد في جرجان - وهي مدينة
معروفة بين طبرستان وخراسان - ونسب إليها، وكان ذلك في مطلع القرن الخامس
الهجري.

أخذ علمه عن شيخه أبي الحسين محمد بن عبد الوارث الفارسي ابن أخت الشيخ أبي
علي الفارسي.

تكاد تجمع المصادر التي ترجمت له أنه إمام العربية واللغة والبيان، مع تدبّر وورع
وسكون وعفة.

كان شافعي المذهب، متكلماً على مذهب الأشعرين.

قال عنه الفيروز أبادي "أول من دون علم المعاني (2) ".
ومن تلاميذه: يحيى بن علي الخطيب التبريزي، وعلي بن زيد الفصيح، وأبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري، وأحمد بن عبد الله المهاباذي (الضرير) صاحب شرح "اللمع" لابن جني (3). دوت شهرته في الآفاق، فعده أبو البركات الأنباري من أكابر النحويين (4)، وعده الباخرزي - معاصره - من الأدباء، وقال فيه: "هو فرد في علمه الغزير، لا بل هو العلم المفرد في الأئمة والمشاهير، واتفقت على إمامته الألسنة (5)".
وقال فيه الفيروز أبادي: إمام العربية واللغة والبيان (6). وقال عنه السيوطي:

-
- (1) تنظر ترجمته في: نزهة الألباء 363، إنباه الرواة 2 / 188، فوات الوفيات للكتبي 2 / 369 (تحقيق د. إحسان عباس) مرآة الجنان 3 / 101، النجوم الزاهرة 5 / 108، البلغة 126، شذرات الذهب 3 / 340، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 3 / 242 (دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت) وبغية الوعاة 2 / 106.
 - (2) البلغة 126.
 - (3) مفتاح السعادة 1 / 218، إنباه الرواة 2 / 190، وشذرات الذهب 3 / 340، ومعجم الأدباء 217/1.
 - (4) نزهة الألباء 363.
 - (5) دمية القصر 158 (عن عبد القاهر الجرجاني / بلاغته ونقده 18).
 - (6) البلغة 126.

(7/1)

"وكان من كبار أئمة العربية والبيان (7)، فهو أديب عالم لغوي عميق الفكر والثقافة، عمدة في البلاغة العربية (8)، وإضافة إلى ذلك فله شعر كان ينفث فيه ما في نفسه من لواعج، لكن شعره - القليل - لم يرق به إلى مرتبة الشعراء، وفي ظني أنه لم يقصد ذلك، ولو قصد لأجاد، لتمكنه وموهبته وبيانه. وقد حفظت الكتب التي ترجمت له بعض أشعاره (9).

سجل عبد القاهر في بعض شعره موقفه من الزمان، ونفاق أهله، وتكالبهم على الدنيا بكل الوسائل، وتفريطهم في العلم والتكر له ولأهله، وأجتزئ ما يصور ذلك واضحاً، فهو يقول: هذا زمان ليس فيه سوى النذالة والجهالة

لم يَرْقَ فيه صاعدٌ إلّا وسلّمه النذالة (10)
ويقول أيضاً:

كَبَّرَ على العلم يا خليلي ... ومِلَ إلى الجهل مِلَ هائم
وعش حماراً تعش سعيداً ... فالسعد في طالع البهائم (11)
مكانته العلمية (12)

لعلّ قول من ترجموا له "هو إمام العربية واللغة والبيان" شاهد له على علو منزلته العلمية، فإنّ نظرنا إليه من زاوية الأدب فهو أديب، ومن زاوية البلاغة فهو قمة في بلاغته وبيانه، وهو "أول من دوّن علم المعاني" ولو نظرنا إليه من زاوية الدراسات اللغوية لوجدنا جهوده ومؤلفاته - ما وصل إلينا منها وما لم يصل - ترفعه إلى مصافّ الكبار، إضافة إلى نظراته التجديدية في "دلائل الإعجاز" وفي النظم تحديداً. ولكن من يتتبع جهود النحويين والذين ترجموا لهم عبر القرون، يحسّ بأن القرن الخامس الذي عاش فيه عبد القاهر لم يُنصَف، ففي القرن الثاني كان الخليل وسيبويه والكسائي ويونس، وفي القرن الثالث الفراء والأخفش الأوسط والمازني والمبرد، وفي

(7) بغية الوعاة 2 / 106.

(8) عبد القاهر الجرجاني / بلاغته ونقده 19.

(9) إنباه الرواة 2 / 189 وما بعدها.

(10) دمية القصر 157، عن عبد القاهر الجرجاني / بلاغته ونقده 22.

(11) البلغة 127، بغية الوعاة 2 / 106.

(12) بسطنا القول في ذلك - ما أمكن - في بحث نشر في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (عدد 28)، بعنوان "جهود عبد القاهر في الدراسات التصريفية".

(8/1)

القرن الرابع ابن السراج والزجاج والزجاجي والسيرافي والفارسي وابن جني. وفي السادس الزمخشري والأنباري، وفي السابع ابن مالك. . . فنكاد نحسّ بأنهم أرادوا أن يقولوا إنّ القرن الخامس خالٍ من المشاهير - وأقول إنّ عبد القاهر سار في خط النحو التقليدي، وله كتاب عظيم وهو "المعني في شرح الإيضاح" (13) - إيضاح الفارسي -، وهو في ثلاثين مجلداً، واختصره في كتاب "المقتصد في شرح الإيضاح" (14) وله

أيضاً: الإيجاز- وهو مختصر لإيضاح الفارسي (15) ، وكتاب التكملة أو التتمة (16) ، والجمل (17) ، والعوامل المائة (18) وغيرها. وهو في الوقت نفسه مجدد في مجال الدراسات اللغوية (النحوية والصرفية) ، فهو يربط الشكل بالمعنى، وقد ربط بين علم النحو وعلم المعنى، وهذا ملحظ راقٍ متقدم، تنزع إليه الدراسات اللغوية الحديثة، ولو أحسن استثماره وتبنيّه منذ عهد عبد القاهر لتقدمت الدراسات اللغوية العربية تقدماً كبيراً. ونستطيع القول إنّ جهود عبد القاهر العلمية تشعّبت وتنوّعت، وأبدع في كل مجال خاضه وصنّف فيه، فهو إمام في اللغة، كما هو إمام في الدراسات النقدية والبلاغية، والأدبية والأسلوبية، والدراسات القرآنية وإعجاز القرآن، والعروض (19) . ويليق أن نذكر ما قاله طاش كبري زاده فيه: "ولو لم يكن له سوى كتاب أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز لكفاه شرفاً وفخراً (20) . ولعلّ ما يوضح منزلته العلمية وأصالته ما كتب عنه وعن كتبه في الماضي والحاضر (21) ، فهو رجل شغل الناس بعلمه، فهو أمة برأسه ونسيج وحده.

(13) لم يعثر عليه بعد-فيما أعلم -

(14) حققه وطبعه د. كاظم بحر المرجان.

(15) كشف الظنون 1 / 211.

(16) الأعلام 4 / 174.

(17) كتاب مطبوع.

(18) مطبوع.

(19) له كتاب في العروض /، وهو قصيدة تتضمن قواعد الأوزان الشعرية، وطبعت في ذيل كتاب "الإقناع في العروض وتخريج القوافي" للصاحب بن عباد، 1960 م بتحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين. (عبد القاهر الجرجاني - بلاغته ونقده 45) .

(20) مفتاح السعادة 1 / 170.

(21) انظر ذلك في بحث جهود عبد القاهر في الدراسات التصريفية "مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (عدد 28) .

ولكن، يبقى سؤال محير قائماً، وهو: ما سرّ ذمّه زمانه وعصره وأهل عصره؟ في رأي أن الشيخ لم ينل ما كان يستحقه من الفهم والتقدير لعلمه، فهو ذو نزعات تجديدية مخالفة - نوعاً ما - للموروث في زمانه، فكأني به أنه كان يحسّ أنه في واد وأهل زمانه في واد، ولم تُجدِ صرخاته التجديدية التي كان يأمل لها أن تجد آذاناً صاغية، وأن يتفهمها معاصروه ويسيروا على خطاها. إضافة إلى شدة ورعه وعفته وتديّنه، مما ولّد لديه عزوفاً عن الدنيا التي فتنت - وتفتن - الناس، وحساسية زائدة مما كان يجري حوله. أما مذهبه في دراساته اللغوية، فأميل إلى أنه كان على خطّ مدرسة فكرية مستنيرة خاصة، ربما تبدأ بيونس فالأخفش الأوسط، فالجرمي، فالمبرد، فابن السراج فالفارسي - أبي علي - فابن جني، إذ إن آراء هؤلاء تكشف عمقهم وفكرهم، ومخالفتهم معاصريهم وسابقيهم، ونزوعهم إلى التجديد نوعاً ما.

أما مصنفاته وآثاره العلمية فقد حاول حصرها الدكتور أحمد مطلوب في كتابه "عبد القاهر الجرجاني - بلاغته ونقده"، والدكتور البدرأوي زهران في كتابه "عالم اللغة - عبد القاهر الجرجاني - المفتن في العربية ونحوها" (22) وتوفي سنة 471 هـ، وقيل سنة 474 هـ (23).

ثانياً: الكتاب

(1) عنوانه: اختار عبد القاهر عنواناً مناسباً دالاً على موضوعات الكتاب، فسماه "المفتاح" وهو مفتاح لعلم الصرف إذ هو كتاب موجز، وقد وصفه وصفاً معبراً في الخطبة بقوله: "هذا كتاب قليل الإفاض، كثير المعاني، سهل للحفظ، قريب التناول" (24).

(22) عبد القاهر الجرجاني - بلاغته ونقده: 25 - 47، وعالم اللغة. . . . : 25 -

26. (23) نزهة الألباء 363، إنباه الرواة 2 / 190، وطبقات الشافعية للسبكي 3

/ 242، البلغة 127، النجوم الزاهرة 5 / 108، مرآة الجنان 3 / 101، شذرات

الذهب 3 / 340، بغية الوعاة 2 / 106.

(24) الكتاب (المفتاح) - المخطوطة - ظ 1.

وموضوعاته وإيجازه يدلّان على أنه مفتاح لعلم الصرف، فهو على إيجازه ضمّ موضوعات تعد أصولاً في هذا العلم، واقتصر فيها على الأصول والأسس في كل باب، ولم يسهب، أو يستشهد بشواهد قرآنية أو شعرية أو أقوال إلا قليلاً جداً، فهو في هذا يشبه المختصرات أو الكتب الموجزة كالمملوكي في التصريف لابن جني، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني، وشافية ابن الحاجب.

(2) نسبته:

للكتاب مخطوطة وحيدة - في ما أعلم - محفوظة بدار الكتب الوطنية الظاهرية في دمشق، وكتب على ورقة الغلاف: "المفتاح في الصرف للجرجاني رحمه الله". وقد ذكرته كتب الطبقات والتراجم ضمن آثار عبد القاهر الجرجاني (25)، وما يؤنس - أيضاً - أن الكتاب لعبد القاهر، ما ورد في شرح الشافية: أن عبد القاهر يميز الوزن في المبدل عن الحرف الأصلي بالبدل (26)، وهذا يوافق ما ورد في هذا الكتاب - المفتاح -، إذ قال: "وفي البدل من الأصل جاز فيه المثالان، فمثل كساء: فعال أو فعاء، أصله كساو، قلبت الواو همزة لتطرفها (27)". (3) مادته:

تضمن الكتاب اثني عشر باباً موجزاً، علاوة على خطبة قصيرة في صدر الكتاب، وختمه بباب خصّصه لبحث مسائل وقضايا صرفية متفرقة، أطلق عليه باب العقد (28). أما الأبواب الأساسية فهي: باب التصريف، أبنية الأسماء، أبنية الأفعال، والمعاني في الأفعال، والمصدر، والفعل، والاشتقاق، وأبنية المصادر، والأمثلة - وهو يقابل تصريف الأفعال -، ثم باب الزيادة، فالإبدال، ثم الحذف.

(25) إنباه الرواة 2/ 189 (هامش 3) عن طبقات ابن قاضي شهبه، طبقات الشافعية للسبكي 3/ 242، فوات الوفيات 2/ 369، شذرات الذهب 3/ 340، 10، وعبد القاهر الجرجاني - بلاغته ونقده 47، عالم اللغة 29.

(26) شرح الشافية 1/ 18.

(27) المخطوطة و 2.

(28) وهذا الباب موجود في آخر كتاب المملوكي لابن جني، وشرحه لابن يعيش 461، ونزهة الطرف للميداني 41.

وهذه الأبواب هي جملة الأبواب الأصول الرئيسة التي يتناولها علم الصرف. وثمة تشابه واضح بين أبواب الكتاب ومادته من جهة، وما جاء في الملوكي لابن جني وشافية ابن الحاجب ونزهة الطرف للميداني، وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه من التحقيق. واعتمد - إلى حد بعيد في بعض الأبواب - على ما جاء في كتاب التكملة للفارسي. ومن أهم القضايا التي ضمها الكتاب إجازته الوزن على البدل، فكساء وزنه فعال أو فعاء (29)، وقد أشرنا إليه في موضع سابق. (4) منهجه:

اعتمد الجرجاني في هذا الكتاب طريقه الإيجاز، فهو يكتفي بإيراد القاعدة، والتمثيل لها بمثال أو اثنين، شأنه في ذلك شأن الكتب الموجزة كالملوكي في التصريف لابن جني، والشافية لابن الحاجب. فقد خلا الكتاب من الشواهد الشعرية، وضم ثلاثة شواهد قرآنية فقط، إضافة إلى ذكر أربعة أعلام فقط، وهذا أمر يبرره منهجه الذي ارتضى الإيجاز واختاره. ونلاحظ خلق الكتاب من المسائل المعقدة الغريبة التي لم يقصد بها سوى الترويض والمعاينة، كما نلاحظ خلوه من مسائل التمرين التي اختتمت بها بعض كتب الصرف الأخرى (30).

(5) مصطلحاته وآراؤه: استخدم عبد القاهر الجرجاني مصطلحات قلما نعثر عليها في كتب أخرى، فكأنه تميز باستخدامها. ومن هذه المصطلحات: أ - أطلق لقب المطابق على الفعل المضاعف، ولقب النبر على المهموز العين، والهمزة على المهموز اللام، والقطع على المهموز الفاء (31).

(29) المفتاح - المخطوطة - و 2.

(30) مثل كتاب المنصف لابن جني، وشرح الملوكي لابن يعيش، والممتع لابن عصفور، وشافية ابن الحاجب.

(31) و 3

ظ 3.

(12/1)

ب - أطلق لقب ذي الثلاثة على الفعل الأجوف، لصيرورته على ثلاثة أحرف في المتكلم، نحو: قلت (32).

ج - أطلق لقب ذي الأربعة على الفعل المعتل الناقص لصيرورته على أربعة أحرف في المتكلم، وهو: دعوت ورميت (33) .

د - استخدم مصطلح القلب المستوي، وهو أن تكون حروف الثاني مثل حروف الأول، ويختلفان في ترتيب حروف الكلمتين فقط، كما في قوله تعالى "وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ" (34) .

هـ - استخدم مصطلح الأفعال المنشعبة، ويعني بها المزيدة على الأصول الثلاثة أو الرباعية (35) .

و استخدم مصطلح الفعل الواقع والمجاوز للفعل المتعدي، وغير الواقع والمطاوع للفعل اللازم (36) .

ز - استخدم مصطلح "مصدر للنوع" ويعني به اسم الهيئة (37) . ومن الآراء التي وضّحها وتبناها، وقلّما تشيع في كتب الصرف:

أ - فرّق في الاستخدام بين الجحد والنفي (38) .

ب - يرى أن لاسم الفاعل صيغ مبالغة خاصة، تختلف عن تلك التي تستخدم لاسم المفعول، فبعد اسم الفاعل ذكر المبالغة منه: نصّار ونَصْر مُطلقاً، وبعد اسم المفعول ذكر المبالغة منه: مِنْصَار وَمِنْصَر مُطلقاً (39) .

(33) ظ 3، وقد ذكر الفارابي هذين المصطلحين "ذا الثلاثة وذا الأربعة" في مقدمة ديوان الأدب 135، تحقيق د. أحمد مختار عمر. (انظر هامش 50 من بحث جهود عبد القاهر في الدراسات التصريفية، - مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (عدد 28) .

(34) ظ 1.

(35) ظ 1. ظ 3، وقد استخدم الميداني هذا المصطلح بالمعنى نفسه في كتابه نزهة الطرف 11، 19، 25، 64.

(36) و 6.

(37) ظ 6.

(38) و 6.

(39) و 9.

ج- يرى أن عين "قلت وبعث" ثابت تقديراً لا سقاط، أي أنه أصلي انماز من الزائد.
د- تبني رأي الأخفش والفراء في أصل أشياء ووزنها فأصلها أشياء على وزن أفعلاء، ثم حذفت الهمزة التي هي لام الكلمة من وسط "أشياء" لكثرتها، وانفتحت الياء لأجل الألف، فصار وزنها أفعاء (40) .
وما في الكتاب يوافق بشكل عام ما جاء في الكتب المتخصصة السابقة واللاحقة، والفرق بين كتاب وآخر في الإيجاز أو الإسهاب، ووفرة الشواهد أو قلتها.

ثالثاً: معالم التحقيق

(1) وصف المخطوطة:

كتاب "المفتاح في الصرف" كتاب صغير الحجم، فهو يقع في سبع عشرة ورقة، من القطع الصغير، في كل صفحة 19 سطراً، وفي السطر ما بين 8 كلمات -11 كلمة تقريباً، وهو مكتوب بخط فارسي معجم مشكول أحياناً قليلة، حيث يكون الشكل لازماً جداً - . وللكتاب نسخة وحيدة محفوظة في دار الكتب الوطنية الظاهرية بدمشق.

وعلى صفحة الغلاف نجد العنوان:

"المفتاح في الصرف للجرجاني رحمه الله".

ونجد ختماً لدار الكتب الوطنية الظاهرية بدمشق، ورقم التصنيف:

"الهدايا رقم 10603 عام " وقد وضعت أرقام (من 1 -18) في أعلى

الصحائف، في وقت يبدو أنه لاحق ومتأخر.

ولم يذكر اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ أيضاً.

(2) مظاهر النسخ

الكتاب ذو حواشي على جوانب الصحائف وأسفلها، وبين الأسطر أحياناً،

وهذا واضح في ظ 1 و 2، ظ 2، و 3. وهذه الحواشي بقلم مخالف وخط

مختلف تقريباً، وقد أشرت إليها في هامش التحقيق في أماكن ورودها.

معني القرآن للفراء 21/1، المنصف 94/2 وما بعدها، الممتع 513/2، الإنصاف (م 118) .

وقد سار الناسخ على طريقة التعقيب، وأعني بها كتابة الكلمة الأولى من أول الصحيفة الجديدة في أسفل الصحيفة التي تسبقها.

- على المخطوطة ثلاثة أختام لدار الكتب الوطنية الظاهرية: الأول على صحيفة العنوان، والثاني في أعلى الصحيفة الأولى، والثالث في الزاوية اليمنى العلوية من ظ 5. - خلط الناسخ في رسم الألفات، فرسم كلمة "دعا" بألف مقصورة كالياء (ظ 3، ظ 14)، ورسم "أمسجا" بألف كالياء أيضاً (و 16). - حدث تصحيف في الفعل "وفي: وفياً: وفقوا، وفقت وفقتا: وفين، في"، فجاءت هذه الأفعال مصحفة بالقاف المثناة بدلاً من الفاء الموحدة، ولو كانت هذه الأفعال بالقاف لكانت سليمة جائزة، لكن شكل الفاء واضح متميز في صيغة الأمر في، مما يدل على أنّ الفعل المقصود بالفاء لا بالقاف.

- أسقط الناسخ الفاء من جواب الشرط وجواب أمّا (ظ 14، و 15). - حدث خطأ في كتابة المهمزات، من ذلك: هناء يهنئ، وسباء يسباء، وصدء يصدء وجرء يجرء (و 3، ظ 3) تبتداء (ظ 5)، النسأ (و 9)، التأ والياء (ظ 5)، اذرا، والصواب اذراء (و 16).

- حدث خلط وخطأ في كتابة التاء بين المربوطة والمبسوطة (المفتوحة)، مثل النونا (و 9)، جماعات (ظ 8)، همزت، والصواب همزة (ظ 10)، قسمت، والصواب قسمة (ظ 10، ظ 17)، الاضافة (ظ 11)، لالتقاء، وصوابها لالتقاء (و 10).

- عرّف الناسخ العدد وتمييزه معاً - على مذهب الكوفيين -، وذلك في قوله: العشرة الأبنية (و 2).

ومن مظاهر النسخ الملحوظة المميّزة أن الناسخ كان يضع في آخر كل فقرة هذه العلامة (51)، وكأنه يعني بها "انتهى": "أ. ه". وكذلك فقد كان يضع خطأً أفقياً فوق الكلمة أو العبارة التي يريد لها عنواناً لباب أو فصل أو بحث جديد مستقل عن سابقه، مثل:

(15/1)

- المثال، الأجوف، المقرون، المفروق (ظ 3).

- بناء المعاني في الأفعال، والمتعدي إلى واحد، . . . (ظ 4).

- اسم الآلة، الاشتقاق. (و 7).

- مصادر الأفعال المنشعبة (و 8) .
- اسم الفاعل، اسم المفعول (و 10) .
- أمر الحاضر، اسم المفعول (ظ 11) .
- المهموز الفاء (و 12) .
- المهموز العين (ظ 12) .
- المنشعبة (و 13) .
- الأمر، ومن المضاعف، الزيادة (ظ 13) .
- فأما الواو والياء (ظ 14) .
- وأما الهمزة (و 15) .
- (3) دواعي التحقيق:

هو الكتاب المتخصص الوحيد في علم الصرف للجرجاني، أما رسالته "العمدة في التصريف" فرسالة موجزة لم تتضمن الأبواب الموجودة في كتاب المفتاح، كأبنية الأسماء والزيادة والاشتقاق والمصدر وأبنية المصادر والإبدال، والحذف. والجرجاني نفسه يقول في خطبة "العمدة في التصريف": "هذه جمل من القول في التصريف. . . .".

إضافة إلى أن الجزء الخاص الذي يتناول الأبواب الصرفية في كتابه المقتصد على شرح الإيضاح، لم يحقق أو يطبع بعد. إضافة إلى شهرة عبد القاهر في الدراسات التي صنف فيها، وفوق هذا كله، فهو كتاب من كتب التراث الذي نتحمل واجب تحقيقه ونشره. (4) منهج التحقيق:

نُجست في التحقيق المنهج العلمي السائد، وكان غرضي أن أخرج النص المخطوط، وأنشره في أضبط شكل وأدق صورة، وأقربها إلى الصورة التي وضعها المصنف.

(16/1)

فقمت بتحرير النص، والتزمت الدقة والأناة والأمانة العلمية، فصوّبت بعض الأخطاء الإملائية وفق قواعد الإملاء الحديثة السائدة.

وضعت الزيادة الضرورية لإتمام المعنى بين حاصرتين، هكذا [. . . .] ، ثم قمت بوضع علامات الترقيم المناسبة، للمساعدة في الكشف عن المعنى. ضبطت ما رأيت ضبطه ضرورياً لازماً كالأمثلة، والشواهد - وهي قليلة - وأثبت الحواشي في هوامش

الكتاب، وأشرت إلى مواضعها. ووضعت خطأ مائلاً عند نهاية كل صحيفة من صحائف المخطوطة، هكذاللة، وأثبتّ مقابله في هامش الصفحة المطبوعة رقم الصحيفة في المخطوطة، هكذا: و 1، ظ 1، و 2، ظ 2، و 3.....

علّقت على آراء المصنف وشرحتها، وقابلتها بآراء الصرفيين في كتبهم، وشرحت ما يحتاج إلى شرح وتوضيح. وختمت الكتاب المخطوط - بعد إتمام تحقيقه - بوضع مسارد (فهارس) فنية كاشفة، تساعد في الرجوع إلى الكتاب والاستفادة منه. فوضعت مسرداً للآيات القرآنية الكريمة وهي ثلاث آيات فقط، ومسرداً للأمثال والأقوال، وهي مثل وثلاثة أقوال، ومسرداً للأعلام، وهي أربعة، ومسرداً لموضوعات الكتاب، وأخيراً وضعت مسرداً - قائمة - بمصادر التحقيق ومراجعته.

وأودّ أن أنوّه بأن الأخ د. طارق نجم عبد الله من جامعة الملك عبد العزيز في جدّة قد كتب لي - مشكوراً - أنه يشكّ في نسبة هذا الكتاب إلى عبد القاهر لأسباب عديدة، أهمها في نظري: أنّه عثر على نقول نحوية في مخطوطة "عرائس المحصل من نفائس المفصل المنسوب للرازي، ذكر الرازي أنّها من "مفتاح" عبد القاهر، ومخطوطنا هذا خاصّ بالصرف، خالٍ من مسائل النحو. وكذلك فهو يشكّ بأن اسم عبد القاهر المثبت على غلاف المخطوطة من الخطوط الحديثة ومختلف عن خطّ المخطوطة. وأن لعبد القاهر كتاباً خاصّاً بالصرف اسمه "العمدة"، وله شرح على "التكملة" للفارسي. وقد آثرت التنويه بذلك في هذه المقدمة عرفاناً للزميل وخلقه الكريم، ووفاء له وللأمانة العلمية، لكي تكون كلّ الحقيقة بين يدي القارئ.

ولا بدّ من تسجيل شكري للأخ الأستاذ رضوان دعبول ومؤسسة الرسالة وموظفيها والقائمين عليها، لاهتمامهم بنشر التراث العربي وعنايتهم به، ودقّتهم وإجادتهم. كما أشكر للسيد بلال فتحي - الطالب في برنامج الماجستير في دائرة

(17/1)

اللغة العربية في جامعة اليرموك - لمساعدته في رقن الكتاب - نسخه على الآلة الكاتبة ومراجعته وضبط مادته بالشكل. وبعد، فهذا عمل متواضع أقدمه على هذه الصورة، راجياً أن أكون قد وفقت في الدراسة والتحقيق والتحشية والفهرسة -، حتى يكون الإسهام مقبولاً. وقد أفرغت من جهدي ما استطعت، واجتهدت أن يكون هذا العمل دقيقاً نافعاً إن شاء الله، فإن أصبت فالحمد لله، وإن كانت الأخرى فالحمد لله أيضاً،

ولا حول ولا قوة إلا بالله، وأدرك أنّ الكمال لله سبحانه، وما أنا إلا بشر، طالبا من
المولى عز وجلّ ألا يحرمني أجر المجتهد، فلكل مجتهد نصيب، وأن يكتب لي هذا العمل
عنده، وأن يكون من باب العلم الذي ينتفع به، وأن يزيد في حسناتنا يوم لا ينفع مال
ولا بنون، إلّا من أتى الله بقلب سليم. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة
والسلام على رسوله وآله وأصحابه أجمعين.

الجمعة: التاسع والعشرون من ذي القعدة 1405 هـ.

الموافق: السادس عشر من آب 1985 م.

المحقق

(18/1)

صورة مخطوط

(19/1)

صورة مخطوط

(20/1)

صورة مخطوط

(21/1)

فارغ

(22/1)

القسم الثاني: كتاب المفتاح في الصرف
نص التحقيق

(23/1)

فراغ

(24/1)

المفتاح في الصرف للجرجاني رحمه الله

(25/1)

[خطبة الكتاب]

/ بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله المفيض الخيرات، الواهب البركات، والصلاة على محمد خاتم الرسالات صَلَّى
الله عليه وعلى آله الطيبين والطيبات، صلاة دائمة دوام الأرض والسموات، وبعد:
هذا كتاب قليل الإفاض، كثير المعاني، سهل للحفظ، قريب التناول، وسميته بـ "المفتاح"
رجاء أن اذكر في صالح دعاء المؤمنين.

[التصريف] اعلم أن التصريف "تفعيل" من الصَّرف، وهو أن تُصَرِّفَ الكلمة المفردة
(1) ، فتتولد منها ألفاظ مختلفة، ومعانٍ متفاوتة.

(1) حاشية: (قيد بكلمة "المفردة" احترازاً عن المركب، لأن "خمسة عشر" مثلاً لا

يتصرف إلى التثنية والجمع، وكذا: غلام زيد) .

عَدَّ الفارسي التغير الذي يلحق ذوات الكلم وأنفسها - يعني التغير في أبنية الكلمة أو

التصريف - عدّه من النحو. (التكملة 3) =

الكَلِمُ مُرَكَّبٌ مِنَ الحُرُوفِ البَسِيطَةِ بِمُرَاعَاةِ الوَلَاءِ بَيْنَ تَرْتِيبِ حُرُوفِهِ، وَإِلَّا صَارَ "مُلَكَّا" بِالْقَلْبِ الْمُسْتَوِيِّ (2) .
 ثُمَّ إِنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ فِي الصِّحَّةِ وَالْإِعْلَالِ، وَالْقَلْبِ، وَالْإِبْدَالِ، وَالْوَزْنِ، وَالتَّمْثِيلِ. وَهُوَ أَنْ تَقَابِلَ حُرُوفَ الْكَلِمَةِ الثَّلَاثِيَّةِ (3) : بِالْفَاءِ، وَالْعَيْنِ، وَالْأَلَامِ، وَتَكَرَّرَ اللَّامُ فِي الرَّبَاعِيِّ مُطْلَقًا (4) ، وَكَذَا فِي الْأَسْمِ الْخَمَاسِيِّ، إِذْ لَا خَمَاسِيٍّ فِي الْفِعْلِ لِثِقَلِهِ أَصْلِيًّا (5) ، وَفِي

= وذكر ابن جني أَنَّ علم التصريف ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به. (المنصف 1 / 2) . وذكر في موضع لاحق أَنَّ التصريف إنما هو أَنْ تَجِيءَ إِلَى الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ فَتَصْرِفُهَا عَلَى وَجْهِ شَيْءٍ. (نفسه 3/1) .

وذكر ابن الحاجب أَنَّ التصريف علم بأصول تُعْرَفُ بِمَا أَحْوَالُ أُبْنِيَةِ الْكَلِمِ الَّتِي لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ. (شرح الشافية 1 / 1) . وذكر ابن عصفور أَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقْدَمَ عِلْمُ التَّصْرِيفِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ عِلُومِ الْعَرَبِيَّةِ، إِذْ هُوَ مَعْرِفَةُ ذَوَاتِ الْكَلِمِ فِي أَنْفُسِهَا مِنْ غَيْرِ تَرْكِيبٍ. (الممتع 1 / 30، والتصريف المملوكي 18 - 19) .

(2) حاشية: (فالقلب المستوي: أَنْ يَكُونَ حُرُوفُ الثَّانِي مِثْلَ حُرُوفِ الْأَوَّلِ، مِثَالُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: *وَرَبِّكَ فَكْبِرُ*) .

(3) حاشية: وَإِنَّمَا قَالَ: الثَّلَاثِيَّةَ، لِأَنَّ الْأَسْمَ وَالْفِعْلَ لَا يَكُونَانِ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، حَرْفٌ يُبْدَأُ بِهِ، وَحَرْفٌ يُوقَفُ عَلَيْهِ، وَحَرْفٌ يُفْرَقُ بِهِ بَيْنَ الْإِبْتِدَاءِ وَالْوَقْفِ. وَأَمَّا "أَبُ وَأَخُ وَيَدٌ وَدَمٌ" [فَقَدْ كَانَ أَصْلُهَا: أَبُو، وَأَخُو، وَيَدَيُّ وَدَمِي] . وَانْظُرْ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِي فِي بَابِ الْأَصْلِيِّ وَالزَّائِدِ (المنصف 1 / 11) . وَانْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَّةِ 1 / 7 - 9 .

(4) حاشية: (أَيُّ فِي الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ) . انْظُرِ الْمُنْصَفَ 1 / 24، 25.

(5) حاشية: (قِيدَ بِالْأَصْلِيِّ: فَإِنَّ الْمُنْشَعِبَةَ فِي الْخَمَاسِيَّةِ تَكُونُ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِيِّ. وَإِنَّمَا نَقَصْتُ الْأَفْعَالَ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِدَرَجَةٍ لِثِقَلِهَا، وَخَفَةِ الْأَسْمَاءِ) . وَانْظُرْ فِي هَذَا تَعْلِيلَ الْمَازَنِيِّ وَابْنَ جَنِي (المنصف 1 / 28) .

[و 2]

الْمُنْشَعِبَةُ بِمِثْلِهَا (6) ، إِلَّا: اضْطَرَبَ / وَازْدَجَرَ، فَوَزُتُهُمَا " اِفْتَعَلَ " بِالتَّاءِ لَا بِالطَّاءِ
وَالدَّالِ (7) فَتَقُولُ: ضَرَبَ عَلَى وَزْنِ "فَعَلَ" وَبَنَائِهِ وَوَزَانِهِ، وَدَخَرَجَ مِثَالُ "فَعَلَلَ"،
وَسَفَرَجَلَ "فَعَلَّلَ" بِتَشْدِيدِ اللَّامِ الْأُولَى، وَأَخْرَجَ مِثَالُ "أَفْعَلَ".
وَفِي الْبَدَلِ مِنَ الْأَصْلِ جَارَ فِيهِ الْمِثَالَانِ، فَمِثْلُ كِسَاءٍ: "فِعَالٌ أَوْ فِعَاءٌ"، أَصْلُهُ "كِسَاو"
فُلِبْتُ الْوَاوُ هَمْزَةً لَتَطْرُقُفَهَا.

(6) يعني بالمنشعبة: المزيدة على الأصول الثلاثة أو الرباعية، و"بمثليها": أي نزيد في
الميزان "فعل" ما زاد في الكلمة على الأصول وفي ترتيبها وحركاتها.
(7) انظر شرح الشافية 1 / 10. ويرى رضي الدين الأستراباذي أنَّ وزن هذين الفعلين
وما يماثلهما "إِفْطَعَلَ وَافْدَعَلَ لَا افْتَعَلَ، أي أنه يرى إثبات الحرف المزيد نفسه في
الميزان. (شرح الشافية 1 / 18) .

(28/1)

[أُبْنِيَّةُ الْأَسْمَاءِ]

أُبْنِيَّةُ الْأَسْمَاءِ: ثَلَاثِي، وَرُبَاعِي، وَخُمَاسِي.
فَلِلثَلَاثِي عَشْرَةُ أُبْنِيَّةٍ، وَلِلْقِسْمَةِ تَقْتَضِي اثْنِي عَشَرَ بِنَاءً (1) ، سَقَطَ (2)

* مذهب سيبويه والجمهور أنَّ الرباعي والخماسي من الأسماء صنفان مستقلان غير
الثلثي، وقال الفراء والكسائي: بل أصلهما الثلاثي، فالرباعي فيه حرف زائد،
والخماسي فيه حرفان زائدان. (التصريف الملوكي 29 - 30، الإنصاف م 114، شرح
الشافية 1 / 47) .

(1) في الأصل: "اثني عشرة أبنية".
ويقابلها حاشية: (لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمة، ومن الضمة إلى الكسرة،
ولا يوجد هذان - في الأصل "هذين"، وهو تحريف، - في كلامهم إلا نادراً) .
(2) حاشية: (وفي الحقيقة اثنا عشر بناءً، وذلك أنَّ للفاء ثلاثة أحوال، وهي: الفتحة
والضمة والكسرة. وللعين أربعة أحوال: الفتحة والضمة والكسرة والسكون، فهذه ثلاثة

في أربعة فيكون اثني عشر بناء. فنبدأ بالفاء المفتوحة فنصرفها في الأربعة الأوجه في العين، فيخرج: فَعَلَ، فَعَلْ، فَعِلْ؟ فهذه أربعة. وبضمّ الفاء ونصرفها في الأربعة الأوجه في العين، فيخرج: فُعِلْ، فُعِلْ، فُعِلْ، فُعِلْ، فهذه أربعة أخرى. وبكسر الفاء ونصرفها في الأربعة الأوجه في العين، فيخرج: فِعِلْ، فِعِلْ، فِعِلْ، فِعِلْ. فهذه اثنا عشر بناء، إلا أنّ المستعمل عشرة، والباقي مهمل، وهما: فُعِلْ وفِعِلْ. من نزهة الطرف).
(انظر نزهة الطرف للميداني 5 - 6).

(29/1)

"فِعِلْ" بِكسْرِ الْفَاءِ وَضَمِّ الْعَيْنِ، و"فُعِلْ" بِضَمِّ الْفَاءِ وَكسْرِ الْعَيْنِ، وَقَدْ جَاءَ حَبْكُ وَذُلُّ (3)، وَهُمَا نَادِرَانِ، فَلَا يَكُونَانِ أَصْلًا فِي الْوِزْنِ.
فَالْعَشْرَةُ الْأَبْنِيَّةُ فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، عَلَى:
[1]- فَعِلْ: كَلْبٌ فِي الْأَسْمِ، وَسَهْلٌ فِي الصِّفَةِ.

(3) الْحَبْكُ: اسم ... ، الدُّلُّ: النبت الذي. . . (حاشية). هكذا في الحاشية، ولم أستطع تَبَيُّنُ بعض الكلام.
وأقول: الدُّلُّ: دويبة صغيرة كالتعلب شبيهة بآبن عرس، أو اسم حيٍّ من كنانة.
(اللسان / دال). والحَبْكُ: جمع حَبِيكَة، وهي طرائق النجوم ومسالكها. (اللسان / حبك).

و"حَبْكُ" بكسرِ فَضَمِّ قِراءَةِ أَيْ السَّمَالِ. (أوضح المسالك لابن هشام 3 / 303).
"الحَبْكُ" عدها ابن جني قراءة أَيْ مالِك الغفاري، وقال: "وأما "الحَبْكُ" بكسر الحاء وضَمِّ الباء فأحسبه سهواً، وذلك أنه ليس في كلامهم "فِعِلْ" بكسر الفاء وضَمِّ العين، وهو المثال الثاني عشر من تركيب الثلاثي، فإنه ليس في اسم ولا فعل أصلاً والبتة. أو لعلّ الذي، قرأ به تداخلت عليه القراءتان بالكسر (الحَبْكُ) والضمّ (الحَبْكُ) 0 (المحتسب 2 / 287).

وقال الرضي: "والحَبْكُ" - إِنَّ ثَبَتَ - فعلى تداخل اللغتين في حرفي الكلمة. (شرح الشافية 1 / 35، 39). أما المُبَرَّد فذكر أنه لم يأت في كلام العرب على هذين الوزنين. (المقتضب 2 / 90، 203).

فنرى أنّ الرضي شكك في ثبات ورود "الحَبْكُ" عن العرب.

وانظر تفصيلاً حول الوزنين في: أوضح المسالك 3/ 303، شرح التصريح 2 / 355،
 وشرح الأشموني - بحاشية الصبّان 4 / 238؛ وزادوا على وزن "فَعِلَ": رُئِمَ: اسم
 للاست، ووُعِلَ: لغة في الوعل، (وانظر شرح الشافية 1 / 36) .
 وذكر سيبويه أنه ليس في الأسماء والصفات على هذين الوزنين (سيبويه 4 / 244) .
 فوزن "فَعِلَ" خاصّ للفعل الذي لم يُسمَّ فاعله (نزهة الطرف 6، شرح التصريح 2 /
 355، شرح الأشموني 4 / 239) . ولم يأت وزن "فَعِلَ" لأنهم كرهوا الانتقال من
 الكسرة إلى الضمة، لأنهما ثقيلتان. (شرح التصريح 2 / 355) .

(30/1)

-
- [2]- وفَعِلَ: كَفَرَسَ في الاسم، وحَسَنَ في الصِّفَةِ.
 [3]- وفَعُلَ: كَرَجَلَ في الاسم، ونَطَقَ في الصِّفَةِ.
 [4]- وفَعِلَ: كَكَبِدَ في الاسم، وحَذَرَ في الصِّفَةِ.
 [5]- وفَعُلَ: كَعُنُقَ في الاسم، وجُنِبَ في الصِّفَةِ.
 [6]- وفَعِلَ: كَصُرِدَ (4) في الاسم، وخُتَعَ (5) في الصفة.
 [7]- [وفَعُلَ: كَقُفِلَ ويُزْدَ وقُرِطَ في الاسم، وحُلُوْ وُمِرَ في الصفة] (6)
 [8]- وفَعِلَ: كَحِمَلَ في الاسم، ونَقَضَ في الصفة.
 [9]- وفَعِلَ: كَايَلَ في الاسم، وإيِدَ (7) في الصفة.
-

(4) الصرَد: الطائر (حاشية) . وهو طائر فوق العصفور يصيد العصافير، لا يؤكل
 لحمه، نهي النبي (ص) عن قتله، وهو طائر أبقع ضخم الرأس ضخم المنقار، يصرصر
 كالصقر (اللسان / صرد) .
 أقول: لعلّه هو الذي يطلق عليه في بعض مناطق فلسطين "الصقيري" بترقيق الصاد
 والقاف. (5) خُتَعَ: أي الماهر بالدلالات (حاشية) .
 وفي اللسان / ختَعَ: حاذق بالدلالة ماهر بها، والسريع المشي الدليل.
 (6) زيادة يقتضيها تمام المعنى. (انظر سيبويه 4 / 242 - 243) .
 (7) الإيِد: الولود من أمة أو أتان (حاشية) .
 وذكر سيبويه أنه لا يعلم على هذا المثال من الأسماء والصفات غيره (سيبويه 4 /
 244) . وقد استدرك عليه بعض النحويين، فذكروا من الأسماء: إِطِلَ، ووتد ومِشَطَ،

وحِبر، ودِيس، وعِيل (اسم بلد) . ومن الصفات: بِلز (ضخمة) ، وَخِطْب نِكح. (وهذه جميعها مختلف فيها) .

(ابن خالويه - ليس في كلام العرب ص 14، عن عبد السلام هارون - هامش 4 سيبويه 4 / 244، وانظر شرح الأشموني 4 / 240) .
وقال الميداني: "هذا البناء عزيز جداً" . (نزهة الطرف 6) .

(31/1)

[10]- وفَعَلَ: كَعَنَبَ في الاسم، وسَوَى (8) في الصفة. وللرباعي خمسة أبنية في الاسم والصفة، على:

- [1]-فَعَّلَ: كَتَعَلَبَ في الاسم، وسَهَّلَبَ (9) في الصفة.
- [2]- وفَعَّلَ: كَرَبَّرَج (10) في الاسم، وَخَزَمَل (11) في الصفة.
- [3]- وفَعَّلَ: كَدَرَّهَم في الاسم، وَهَجَّرَعَ (12) في الصفة.
- [4]- وفَعَّلَ: كَبُرَّتَن (13) في الاسم، وَجُرَّشَعَ (14) في الصفة.
- [5]- وفَعَلَ: كَقَمَطَر (1) في الاسم.

(8) وسَوَى: أي عَدَلَ، ووسط بين الفريقين. (حاشية) .
قال سيبويه في هذا الوزن (فَعَلَ) : ولا نعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجماع (الجمع) ، وذلك قولهم: قومٌ عَدَى، ولم يكسّر على عَدَى واحد، ولكنه بمنزلة السفر والركب. (سيبويه 4 / 244) .

فهو اسم جمع. وذكر غيره: زَيَمَ (متفرق) ، و (دِيناً قِيماً) على قراءة، ورجل رَضَى، وماء رَوَى، وماء صِرَى، وَسَيَّ طَيِّبَةً، مذكرها طَيَّبَ كَعَنَب. (وانظر شرح الأشموني 4/240)
(9) من الخيل: الفرس الطويل. (حاشية) . وذكر سيبويه أنه لا يعلم هذا المثال جاء وصفاً. (سيبويه 4 / 277) .

(10) الزَّبْرَج - بالكسر - الزينة، ويقال: الزَّبْرَج: الذهب، والزَّبْرَج أيضاً: السحاب الرقيق فيه حمرة (حاشية) .

(11) أي: المرأة الحمقاء (حاشية) . ومثلها: الخَزَمَل - بالراء المهملة - بالمعنى نفسه.
وفي شرح الأشموني 4 / 246: خَذَعِل - بالذال المعجمة - . وفي اللسان: خَزَعِل وخَذَمِل وخَزَمَل. وخَزَمَل بالمهملتين (شرح التصريح 2 / 355) .

- (12) الطويل (حاشية) . وفي شرح الأشموني 4 / 246: هَبَعَ للأكل.
(13) البُرْتَن: السَّبَاع - هَكَذَا فِي الْأَصْل - (حاشية) . والرُّثْن: واحد البراثن للسباع كالمُخْلَب. (14) أي الإبل العظيم (حاشية) . أو الطويل من الجمال.
(15) ما تصان فيه الكتب (حاشية) . ومثله: فَطَحَل. وصفة: كَسَبَطَر، وجمل قَمَطَر (شديد) ، ويوم قَمَطَر. (شرح الأشموني 4 / 246 - 247) .

(32/1)

- وزاد الأخفش (16) بناءً / سادساً، وهو " فُعَلَل " كجُنْدَب.
وللخماسي أربعة أبنية في الاسم والصفة، على:
[1]- فِعْلَلَن: كَقَرَطْعَب (17) في الاسم، وجَزْدَحَل (18) .
[2]- وفَعْلَلَل: كَقَهْلَلِس في الاسم، وجَحْمَرَش (19) في الصفة.

- (16) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت 215 هـ) . وفي شرح التصريح: وزاد الأخفش والكوفيون هذا الوزن (2: 356) .
وفي شرح الأشموني 4 / 247: جُنْدَب: ذَكُرُ الجراد، (وانظر التصريف الملوكي 26، شرح الشافية 1 / 48) .
وذكره سيويه أيضاً (4 / 277) ، ومثل له من الأسماء: عُنْدَد وسُرْدَد وعُنْبَب، ومن الصفات: قُعْدَد ودُخَلَل. وانظر ما بين البصريين والكوفيين من خلاف حول أصالة هذا البناء (نزهة الطرف 7، شرح الأشموني 4 / 247) .
انظر هذا الباب في المنصف 1 / 24 - 28، وذكر أن الذي حكاه الأخفش هو جُنْدَب لا جُنْدَب، وأضاف أن الذي رواه الناس غيره "جُنْدَب" بالضم، وحكى غيره "بُرْقَع وبُرْقَع وطُخْلَب وطُخْلَب. . . "، وذكره أبو علي الفارسي ومثل له بكلمة بُرْقَع. (التكملة 229) ، وقد شكك ابن الحاجب في ثبوت جُنْدَب بفتح الدال. (شرح الشافية 2 / 362 - 363) .
(17) في الأصل "قرطب"، وهو تحريف، صوابه في سيويه 4 / 302، نزهة الطرف 7، والتصريف الملوكي 28، والممتع 1 / 70، وشرح الأشموني 4 / 248، وهو الشيء الحقير التافه.
(18) الجرْدَحَل: الضخم من الإبل.

(19) الْقَهْلِس والجَحْمَرَش: العجوز الكبيرة، وقيل: الْقَهْلِس: رأس الذكر أو حشفته، والجَحْمَرَش: ماء. (حاشية) .
أقول: والقَهْلِس: المرأة العظيمة أيضاً (شرح التصريح 2 / 356) . وفيه: أَنَّ
الجَحْمَرَش قد تكون الأفعى العظيمة.
قال سيبويه عن وزن "فَعْلَل" : "ولا نعلمه جاء اسماً، وعد قَهْلِس صفة. (سيبويه 4 / 302، والممتع 1 / 70) .

(33/1)

[3]-[وَفَعَّلَ]: كَسَفَرَجَل وفَرَزَدَق آسماً، وسمَّهَدَر صفةً] (20) .
[4]-[وَفُعِّلَ]: مثل: قُدَّعِمِل آسماً (للجمل الضخم) ، وَخُبَعْنِ (للجمل الضخم)
صفة] (21) .
وَحَكِي بناء خامس، وهو: فُعْلَلِل: كَهَمَيْسَع (22) .
ولا يتوالى في كلام العرب أربعة أحرف متحركات، إلاَّ أَنْ يكونَ

(20) زيادة يقتضيها تمام المعنى. (سيبويه 4 / 301) ، ولم يذكر سيبويه "سمَّهَدَر"، بل ذكر من الصفات: سَمَرْدَل، وَهَمَرَجَل، وَجَنَعَدَر، (وانظر التصريف الملوكي 28، والممتع 1 / 70) .

(1 2) زيادة يقتضيها تمام المعنى (انظر سيبويه 4 / 302) التصريف الملوكي 29،
التكملة 229، نزهة الطرف 7، شرح الأشموني 4 / 248) .
(22) الهَمَيْسَع: الرجل القوي (حاشية) . وفي اللسان: الهَمَيْسَع - بفتح الهاء، على وزن
سَفَرَجَل، وفي نزهة الطرف (7) : ذكر البناء الخامس الزائد أنه "فُعْلَلِل" مثل هُنْدَلِيع -
اسم بقلّة - وقد ذكره ابن جني وقال: لم يذكره سيبويه (المنصف 1 / 31) ، وقال:
وهذا يجوز أن يكون "فُنْعَلِلًا" فيكون ملحقاً. (التصريف الملوكي 29) . وذكر أبو علي
الفارسي أَنَّ الذي زاده هو ابن السراج، وقال الأشموني: والصحيح أن نونه زائدة،
(التكملة 230، وشرح الشافية 1 / 49، وشرح الأشموني 4 / 249) .
وأقول: الصواب ما جاء في المخطوطة، أمّا ما جاء في اللسان فغير صحيح، لأنّه لو كان
بفتح الهاء لما كان الوزن الخامس المقصود، ولكان تابعاً لبناء مثال سَفَرَجَل - فَعْلَل - ،
وذكر ابن عصفور أَنَّ بعض النحويين زادوا وزن "فِعْلَل" نحو "صنبر"، والصحيح أنه لم

يرد في كلامهم إلا في الشعر. (الممتع 1 / 71) .
وفي هـ (2) في كتاب الممتع 1 / 71: أنّ الذي زاد هذا البناء هو الزبيدي.

(34/1)

محذوفاً منه شيء (23) ، نحو: هُدَيْد، وَعُلَيْط، وَجَنْدِل، والأصل: هُدَايِد (24) ،
وعُلَايِط (25) ، وَجَنَادِل (26) .

(23) ذكر سيويوه والرضي أنه لا يتوالى في كلامهم أربعة متحركات في كلمة، وقال
الرضي: ألا ترى إلى تسكين لام نحو "ضَرَبْتُ" لما كان التاء كجزء الكلمة، ولذا فإنك لا
ترى "فُعِلِل" إلا ويروى فيه "فُعَالِل". وذكرنا أمثلة عليها: هُدَيْد، عُلَيْط، دُودِم،
عُجَلِط، وَعُكَلِط. (سيويوه 4 / 289، المقتضب 1 / 68، شرح الشافية 1 / 49،
وانظر الممتع 1 / 68 - 69) .
(24) الهُدَايِد: اللبن الخاثر (حاشية) . والهُدَيْد: الحَفَش، ورجل هُدَيْد: ضعيف البصر
(اللسان / هديد) .
(25) العُلَايِط: الضخم الغليظ، والقطيع من الغنم (حاشية) .
(26) الجَنَادِل: الحجارة، والجَنْدِل - بفتح النون وكسر الدال - الموضع فيه حجارة
(حاشية) . وَجَدَل: أي ضرب من الجراد (حاشية) . ولم أجد هذا المعنى الأخير في
اللسان.

(35/1)

[أَبْنِيَّةُ الْأَفْعَالِ]

أَبْنِيَّةُ الْأَفْعَالِ: ثلاثيٌّ ورباعيٌّ.

فالثلاثيُّ ينقسمُ على سبعة أبوابٍ، وهي:

الصحيح (1) والمضاعف، والمهموز، والمثال، والأجوف، والناقص، واللّفيف.

[فصل]: فالثلاثيُّ ثلاثة أبْنِيَّة: فَعَل، وفَعِل، وفَعَلَ (2) .

أما بفتح العينِ: فمضارعُه (3) "يَفْعُل"، متعدياً ولازماً، كضَرَبَ يَضْرِبُ، وَجَلَسَ يَجْلِسُ،

وَنَقَرٍ يَنْقُرُ (4) ، وَعَثَرَ يَعَثُرُ (5) .

ويجيء على "يَفْعَلُ" بالفتح، ما كان عَيْنُهُ أو لَامُهُ حرفاً من حروف الحَلَقِ وهي الهمزة والهاء والحاء والخاء (6) والعين والغين، كَسَأَلَ يَسْأَلُ،

(1) يقصد به المصنف ما يعرف بالصحيح السالم من التضعيف والهمز، بقريئة ذكر المضاعف والمهموز بعده.

وقد أدخل ابن يعيش المهموز ضمن الصحيح. (شرح الملوكي 38 وما بعدها) .

(2) أنظر المنصف 1 / 20.

(3) في الأصل: "فما ضارعه" وهو تحريف.

(4) في الأصل: "نصر ينصر" وهو تحريف.

(5) عشر: يعثر بالكسر والضم لغتان، بمعنى زلّ وكبا. وقيل إن كسر عين المضارع في "فعل" وضمها سواء في ما لا يعرف، وأن أحدهما ليس أولى من الآخر. (شرح الملوكي 38 - 39) .

(6) سقطت من الأصل.

(36/1)

وَقَرَأَ يَقْرَأُ، وَوَهَبَ يَهَبُ، وَسَنَحَ يَسْنَحُ (7) ، وَسَلَخَ يَسْلَخُ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ، وَطَعَى يَطْعَى، وَخَوَّ: نَكَحَ يَنْكَحُ، وَدَخَلَ يَدْخُلُ، وَوَعَدَ يَعِدُ، وَصَبَغَ يَصْبُغُ، لَا تَقَاسُ فَتَحْتُهُ. وَأَبَى يَأْبَى شَاذ (8) ، وَرَكَنَ يَرْكُنُ، لَغَةً مُتَدَاخِلَةً، مَاضِيهِ مِنْ: رَكَنَ يَرْكُنُ، وَمَضَارِعُهُ مِنْ: رَكَنَ يَرْكُنُ (9) . [ويجيء على "يفعل" بالضم متعدياً ولازماً، مثل: قَتَلَ يَقْتُلُ وَخَرَجَ يَخْرُجُ] (10) .

وَأَمَّا "فَعِلَ" بكسر العين، فمضارعُ بالفتح، كَعَلِمَ يَعْلَمُ، وَسَمِعَ يَسْمَعُ، وَفَرِحَ يَفْرَحُ. وبالكسر: كَحَسِبَ يَحْسِبُ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ، وَيَنْسُ يَنْسُ (11) ، على أَنَّ الفتح لغة فيهنَّ. وَخَوَّ: / وَمَقَّ يَقُ (12) ، وَوَفَّقَ يَقُ، [و 3]

(7) سَنَحَ الظبي: إذا مر من يسارك إلى ميامنك، - الصحاح - (حاشية) .

(8) ذكره ابن الحاجب والرضي، وقال بعضهم: إنما ذلك لأنَّ الألف حلقية. وعلق

الرضي بقوله: وليس بشيء. (شرح الشافيه 1 / 123) .

(9) رَكَن بفتح الكاف مضارعه يَرَكُن بفتحها أيضاً.
 وفيه لغتان أخريان: ركن يركن: بكسر الكاف في الماضي وفتحها في المضارع.
 وركن يركن بضمهما في الماضي والمضارع.
 وذكر الميداني أنّ "رَكَن يَرَكُن" رواها أبو عمرو. وقال: هو من اللغة المتداخلة، يعنون
 أنّ رَكَن يَرَكُن وركن يَرَكُن لغتان، ثم أخذوا الماضي من أحدهما والمستقبل من الآخر،
 فقالوا: "رَكَن يَرَكُن". وزاد بعضهم قَلَى يَقْلَى إذا أبغض، وفي لغة طيء: بَقَى يَبْقَى
 وَفَى يَفَى. (نزهة الطرف 8، وانظر شرح الشافية 1 / 114 - 115، 123 - 125).
 (125).

(10) زيادة لإتمام المعنى، لأن باب "فعل يفعل" كثير الاستخدام في الأفعال الثلاثية.
 (11) أضاف الرضي يَبِس يَبْس فتكون أربعة أفعال. (شرح الشافية 1 / 135).
 (12) وَمَق: أَحَب، ومثلها: وَرَثَ وَوَرِمَ وَوَثَقَ وَوَلَّى.
 "أَمَّا وَبَقَ يَبِق، وَوَرِيَ الزندُ يَرِي، فقد جاء في ماضيها الفتح: نَحَو: وَبَقَ وَوَرِيَ. =

(37/1)

وَوَرَعَ يَرَعُ، لم يُرَوَّ فيها الفتح. ونحو: فَضِلَ يَفْضُلُ، يُرَوَّى فيها الضمُّ، وهو شاذ (13).
 وأما "فَعَلَ"، بضم العين، فمضارعه بالضم لا غير (14)، ك: كَرَمَ يَكْرُمُ، وشَرَفَ
 يَشْرَفُ، ولا يتعدى في هذا الباب إلا قَوْلُهُمْ: رَحُبْتُكَ الدَّارُ (15).

= وأما: وَسِعَ يَسَعُ وَوَطِئَ يَطَأُ، فقالوا: هما في الأصل فَعَلَ يَفْعِلُ، إلا أنهم ردّوهما إلى
 الفتح لمكان حرف الحلق". (نزهة الطرف 9).

وذكر ابن عصفور أنّ هذه الأفعال التي ماضيها فَعَلَ ومضارعها يَفْعِلُ - بكسر العين
 فيهما - شاذة، وأضاف إليها: وَعِمَ يَعِم - بمعنى: قال انعمي، - و: وَعِمَ يَعِم - بمعنى
 حَقَدَ - و: وَحَرَ يَحِر - بمعنى حَقَدَ وَوَعَرَ - و: وَغَرَ يَغِر. وعلق على:
 وَسِعَ يَسَعُ وَوَطِئَ يَطَأُ كتعليق الميداني في نزهة الطرف / 9.

(الممتع 1 / 176 - 177، وانظر شرح الشافية 1 / 135 - 136، المزهري 2 / 37 - 38).

(13) في القاموس المحيط: "وأما فَضِلَ كَعَلِمَ يَفْضُلُ كَيَنْصُرُ فمركبة منهما".
 وذكر ابن عصفور هذا الفعل وعده شاذاً أيضاً، وأضاف إليه: نَعِمَ يَنْعُمُ، وَخَصِرَ

يَحْضُرُ، وَمَتَّ مَوْتُ - في لغة من يكسر الميم، وِدَمَتْ تَدُومُ. (الممتع 1 / 177) .
أما ابن الحاجب فعدَّ فَضِيلَ يَفْضُلُ وَنَعِمَ يَنْعُمُ من التداخل، وأضاف الرضي ما ذكره
ابن عصفور. (شرح الشافية 1 / 136) .

(14) ذكر الرضي أَنَّ فَعْلَ يَفْعُلُ قياس لا ينكسر إلا في كلمة واحدة وهي كُدْتُ -
بالضم -

تَكَادُ - بالفتح - وهو شاذ. المنصف 1 / 189، وشرح الشافية 1 / 38. (15)
حاشية: (وأما قولهم: رَحِبْتَكَ الدارُ، متعدياً إلى المفعول الذي هو الكاف، فشاذ،
وإن كان في الحقيقة ليس بمتعدي بنفسه، بل بواسطة حرف الجر، لأن أصلها:
"رَحِبْتُ بِكَ الدارُ". فلكثرة استعمالها حذفت الباء تخفيفاً) 0 انظر شرح الشافية
1 / 75، وانظر: شرح الأشموني 4 / 241، "إذ ذكر أنه لا يكون متعدياً إلا بتضمين
أو تحويل، فالتضمين نحو: رَحِبْتُكَ بمعنى "وَسَعْتُكَ"، وقول عليّ: إن بشراً قد
طَلَعَ اليمين، أي: بلغ."

(38/1)

[فصل: المضاعف] (16)

المُضَاعَفُ من الثلاثي: ما كَانَ عَيْنُهُ وَلَا مُهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ مُدْغَمٍ،
ك: سَرَّ، وَفَرَّ. إِذَا اتَّصَلَ بِهِ تَاءُ الضَّمِيرِ، فِي نَحْوِ: سَرَرْتُ.
ومن الرباعي: ما كَانَ فَاوُهُ وَلَا مُهُ الْأَوَّلَى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَعَيْنُهُ (17)
وَلَا مُهُ الثَّانِيَةُ كَذَلِكَ، غَيْرَ مُدْغَمٍ، لِلْفَاصِلِ بَيْنَ الْمُثَلَّثِينَ، كَرَحَّحَ،
وَزَلَّزَلَ (18) . وَيُسَمَّى مُطَابِقاً أَيْضاً.
فللثلاثي منه ثلاثة أبنية: "فَعَلَ" يَفْتَحِ الْعَيْنَ فِي الْمَاضِي، وَضَمَّهُ فِي
المضارع، كَسَرَّ: يَسُرُّ. أَوْ كَسَرَهُ فِي الْمَضَارِعِ، كَفَرَّ يَفِرُّ.
و"فَعَلَ" يَكْسِرُ الْعَيْنَ فِي الْمَاضِي، وَفَتْحَهُ فِي الْمَضَارِعِ، كَعَضَّ
يَعَضُّ. وَلَا يَجِيءُ "فَعَلَ" بِضَمِّ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي، إِلَّا قَوْلُهُمْ: حَبَّ يَحُبُّ،
أَصْلُهُ: حَبَّبَ، شَاذٌ (19) .

(16) حاشية: (وجه تسمية المضاعف ظاهرة، لأنه ضوعف الحرف الواحد، مقابلة
العين

واللّام، ويقال له: الأصمّ، لأنه كثر حرف واحد، فشابه الأصمّ، لأنه يكثر الحرف حتى يُسمع. (نزهة الطرف 13) .

(17) زيادة يقتضيه المعنى. انظر التعريفات للجرجاني 194.

(18) حاشية: (وَزَلَزَ اللهُ الأَرْضَ زَلْزَالاً وَزَلْزَلَةً. والزَّلَازِلُ: الشدائد، والزَّلْزَلُ: الأثاث و [المتاع 0] (القاموس / زلزل) .

(19) في نزهة الطرف (10) : وَشَدَّ الشَّيْءُ، والأصل شَدَّدَ، وَلَبَّيْتُ يا رجل: أي صرّحت لبيبا، وَلَبَّيْتُ تَلَبَّ، أكثر. وقال بعضهم: شَدَّ الشَّيْءُ غير مستعمل. وإن كان صيغة (شديد) تقتضيه.

(39/1)

[فصل: المهموز]

المهمّوزُ: ما حَلَّتْ بِقَائِهِ أَوْ عَيْنِهِ أَوْ لَامِهِ هَمْزَةٌ.

المهمّوزُ الفاءِ، يقال [له] (20) : الْقِطْعُ، والمهمّوزُ العينِ، يقال له: النَّبْرُ، والمهمّوزُ اللامِ، يقال له: الهمْزُ.

فالمهمّوز الفاءِ يميّءُ من خَمْسَةِ أَبْوَابٍ، نحو: أَخَذَ يَأْخُذُ، وَأَدَبَ يَأْدِبُ، وَأَبَى يَأْبَى، وَأَرَجَ يَأْرَجُ، وَأَسْلَ يَأْسُلُ.

والمهمّوزُ العينِ يميّءُ من ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ، نحو: نَأَى يَنْأَى، وَيَيْسَ يَيْسُ، وَلَوْمَ يَلْوُمُ.

والمهمّوزُ اللامِ يميّءُ من أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ، نحو: هَنَأَ يَهْنِئُ (21) ، وَسَبَأَ [ظ3] يَسْبَأُ/ وَصَدَى يَصْدَأُ، وَجَرَزُوا يَجْرُؤُ.

[فصل: المثال]

المثالُ: هو ما حَلَّتْ بِقَائِهِ وَاقٌ أَوْ يَاءٌ،

نَحْوُ: وَعَدَ وَيَسْرَ. ثُمَّ المثالُ

(20) زيادة لإتمام المعنى. ولم أجد مصطلح القِطْع في كتب اللغة والمعاجم. ولعله يعني

ما يقطع منه أوله وهو الهمزة عند صياغة الأمر منه، كقولك: أَخَذَ: خَذَ. وقد يكون

لانقطاع الهمزة عمّا قبلها بشدّتها، وأطلق عليه الشيخ محمد محبي الدين عبد الحميد

اسم "المقطوع". (ابن عقيل 4/ 276) . وسماه الميّداني: المهموز الأول - الفاء - ،

والمهموز الأوسط، والمهموز العَجَز. (نزهة الطرف 14) .

(21) وفيها لغة أخرى، وهي: هَنَى يَهْنَأُ. (القاموس / هنا) ، وفيها: هَنُو: يَهْنُو وَيَهْنَأُ، وفيه أيضاً هَنَأَ يَهْنُو، وهَنَأَ يَهْنَأُ.
(انظر في هذا النوع ابن عقيل 4 / 277) .

(40/1)

يحيء من حَمَسَةِ أبواب: ك وَعَدَ يَعِدُ، وَوَضَعَ يَضَعُ، وَوَجَلَ يَنْجَلُ (22) وَوَرِثَ يَرِثُ، وَوَسَمَ يَوْسُمُ، وَوَجَدَ يَجِدُ - لغة عامريّة - (23) .

[فصل: الأجوف]

الأجوف: هو ما كان عَيْنُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، كَقَالَ وَبَاعَ، يقال له "أجوف" خلُوَ (24) جوفه من الحَرْفِ الصحيح، أو لوقوع حَرْفِ العِلَّةِ في جَوْفِهِ.
ويقال: ذو الثلاثة أيضاً، لصَيَرُوهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فِي الْمُتَكَلِّمِ، ك: قُلْتُ.
وله ثلاثة أبنية:

فَعَلَ يَفْعُلُ، ك: قَالَ يَقُولُ.

وَفَعَلَ يَفْعُلُ، ك: باعَ يَبِيعُ.

وَفَعَلَ يَفْعُلُ، ك: خَافَ يَخَافُ.

ونحو: فَعَلَ يَفْعُلُ، ك: طَالَ يَطُولُ. شاذّ (25)

(22) في الأصل: يَجَلُ، وهو تحريف. "وفي هذه لغات، أجودها: يَوْجَلُ، ومنهم من يقول: يَاجَلُ، فيقلب الواو ألفاً، ومنهم من يقول: يَيَجَلُ، فيقلبها ياء، ومنهم من يكسر أوله، فيقول: يِيَجَلُ".

(الجملة 408) ، وذكر أبو البركات الأنباري لغاتها الأربع أيضاً في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف (م 112) ، ونزهة الطرف 59.

والأخيرة - بكسر الياء - لغة بني تميم، وكذلك يَيَجَلُ، بفتحها. (معاني القرآن للأخفش 379) . و"يَوْجَلُ" لغة أهل الحجاز. (انظر سيبويه 4 / 111 - 112) .

(23) وسائر العرب يقولون: وَجَدَ يَجِدُ، وشاهد اللغة العامرية قول لبيد بن ربيعة

العامري: لوشئت قد نفعَ الفؤادُ بِشَرِيَّةٍ ... تدعُ الصوادي لا يَجْدُنَ غَلِيلاً.

(نزهة الطرف 10 1، والممتع 1 / 177) .

(24) في الأصل "لخو" وهو تحريف.

(25) هي عند بعض العلماء من باب: نَصَرَ يَنْصُرُ، كَ: قال: يقول.
(انظر في ذلك نزهة الطرف 9) .

(41/1)

[فصل: الناقص]

الناقص: هو ما كَانَ لَامُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، وَاوَّكَانَ أَوْ يَاءٌ، ك: دَعَا (26) وَرَمَى. ويقال له:
ذو الأربعة، لصيرورته على أربعة أَحْرَفٍ في المتكلم، وهو: دَعَوْتُ وَرَمَيْتُ.
وله خمسة أبنية:

فَعَلَ يَفْعُلُ، ك: رَعَى يَرْعَى.

[وَفَعَلَ يَفْعُلُ، ك: دَعَا يَدْعُوا.

[وَفَعَلَ يَفْعُلُ، ك: رَمَى يَرْمِي] (27) .

وَفَعَلَ يَفْعُلُ، ك: بَقِيَ يَبْقَى.

وَفَعَلَ يَفْعُلُ، ك: سَرَوْ يَسْرُو.

ولا يجيء "فَعَلَ يَفْعُلُ"، بكسر العين فيهما.

[فصل: اللقيف]

اللقيف: هو كل كلمة اجتمع فيه حرفاً (28) عِلَّةً.

المقرون منه: ما اعتلَّ عينُهُ ولامُهُ، ك: قَوِيَ. والمفروق منه: ما اعتلَّ فاءُهُ ولامُهُ، ك:
وَعَى.

ونحو: وَيْلٌ، وَيَوْمٌ من المقرون في الاسم لا غير (29)

(26) في الأصل: دعى.

(27) زيادة لإتمام الأبنية الخمسة التي ذكرها المصنف.

(28) في الأصل: "عه حرف علة"، وهو تحريف، والأصح أن يقول: اجتمع في أصوله
حرفا علة.

(29) أقول: في المعاجم غير هذين من الأسماء، كَ وَيَّب، وويج وويح وويس ووين

(العنب الأسود) ، ووينة (الزبيب الأسود) .

ويُوح (اسم من أسماء الشمس) ، وربما وجد غيرها أيضاً.

(42/1)

وللفيف المقرون بناءً: فَعَلَ يَفْعُلْ، [وَفَعَلَ يَفْعُلْ] (30)، ك: طَوَى يَطْوِي، وَطَوَى يَطْوِي طَيًّا وَطِيَّةً. وكذا للمفروق، ك وَفَى يَفِي وَفَاءً، وَوَلَّى يَلِي وَلاَةً (31).

(30) زيادة يقتضيها إتمام المعنى، ومن أمثلتها: غَوِيَ يَغْوِي وَغَوِيَ يَغْوِي، وَعَبِيَ يَعْبِي. ومن أمثلة الوزن الأول: عَوَى يَعْوِي، وَحَوَى يَحْوِي وَذَوَى يَذْوِي، وَنَوَى يَنْوِي. (شرح ابن عقيل 4/ 309).

(31) يقصد أنَّ المفروق له بناءً أيضاً كالمقرون، وهما: "فَعَلَ يَفْعُلْ، وَفَعَلَ يَفْعُلْ".

(43/1)

[الأفعال المنشعبة] (1)

[و 4] والمنشعبة: هي ما زادت على ثلاثة أحرف أصولٍ أو/ على أربعة أصولٍ، ويسمى "المزيد" فيهما.

والزائد ما سقط في بعض تصاريف الكلمة، ك واو "قُعود" فُقِدَ في "قَعَدَ"، وكألف "ضَارِب" ، فُقِدَ في "ضَرَبَ". وما ثبت فهو أصلي. وعين "قُلْتُ (2) وَبَعْتُ" ثابت تقديرًا.

وأبنيتهما (3) من الثلاثي ثمانية عشر بناءً، على:

- [1] - أَفْعَلَ يُفْعِلْ، ك: أَخْرَجَ يُخْرِجُ.
- [2] - وَفَعَلَ يُفْعِلْ، ك: قَطَعَ يُقْطَعُ.
- [3] - وَفَاعَلَ يُفَاعِلْ، ك: قَاتَلَ يُقَاتِلُ.
- [4] - وَانْفَعَلَ يَنْفَعِلْ، ك: انْصَرَفَ يَنْصَرِفُ.
- [5] - وَأَفْتَعَلَ يَفْتَعِلْ، ك: احْتَقَرَ يَحْتَقِرُ.
- [6] - وَتَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ، ك: تَفَضَّلَ يَتَفَضَّلُ.
- [7] - وَتَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ، ك: تَضَارَبَ يَتَضَارَبُ.
- [8] - وَأَفْعَالَ يَفْعَلُ، ك: احْمَارَ يَحْمَارُ.

(1) يقصد بالمنشعبة: الأفعال المزيدة، أو ذوات الزوائد (نزهة الطرف 11).

(2) في الأصل "قلبت" وهو تحريف.

(3) في الأصل "وأبنتها" وهو تحريف.

(44/1)

[9] - وأَفْعَلَّ يَفْعَلُّ، ك: أَحْمَرَّ يَحْمَرُّ.

[10] - وأَفْعُوْعَلَّ يَفْعُوْعَلُّ، ك: أَعَشَوْشَبَ يَعَشَوْشِبُ (4)

[11] - [وأَفْعُوْعَلَّ يَفْعُوْعَلُّ، ك: أَجْلَوْدَ يَجْلَوْدُ] (5) .

[12] - واستَفْعَلَّ يَسْتَفْعِلُّ، ك: أَسْتَخْرِجَ يَسْتَخْرِجُ.

[13] - وأَفْعَنَلَّ يَفْعَنَلُّ، ك: أَقْعَنَسَسَ يَفْعَنَسِسُ (6) .

[14] - وفَوْعَلَّ يُفَوْعَلُّ، ك: حَوْقَلَّ يُحَوْقَلُّ.

[51] - وفَيْعَلَّ يُفَيْعَلُّ، ك: بَيْطَرَ يُبَيْطَرُ.

[16] - وفَعْلَى يُفَعْلَى، ك: سَلَقَى يُسَلَقَى (7) .

[17] - وأَفْعَنَلَى يَفْعَنَلَى، ك: اغْرُنْدَى يَغْرُنْدَى (8) .

[18] - وفَعْلَلَّ يُفَعْلَلُّ، ك: جَلَبَبَ يُجَلَبَبُ.

الرباعي: وللرباعي المجرد بناءً واحد، ك: دَخَرَجَ يُدَخْرِجُ،

وَدَرَبَخَ يُدَرَبَخُ (9) .

(4) سقطت من الأصل، وجاء مكانها: إِجْلَوْدَ يَجْلَوْدُ، وهو خطأ وسهوَ.

(5) زيادة لإتمام الأبنية، الثمانية عشر، إذ سقط هذا البناء من الأصل سهواً.

ومعنى اجلود: مضى وأسرع، أو امتد ودام.

(6) اقعنسس: تأخر ورجع إلى الوراء.

(7) سلقاه: ألقاه على جنبه أو على ظهره، وتروى بالصاد، والسين أكثر وأعلى.

(اللسان / سلق) .

(8) اغْرُنْدَى اغْرُنْدَاءً، واغْرُنْتَى اغْرُنْتَاءً، واسْرُنْدَى اسْرُنْدَاءً: إذا علا أحد الآخر وغلبه

بالشتم والضرب والقهر.

ويقال: اغرندي عليه واغرنده، ومثلها الفعلان المذكوران الآخريان. (اللسان / غرندي) .

(9) دربخ: طأطأ رأسه وبسط ظهره، وذكر ابن جني أن الأفعال الرباعية المبنية للفاعل

لا تكون إلا على مثال "فَعْلَلَّ" فقط (المنصف 1 / 28، وشرح الشافية 1 / 113) .

وللمنشعبة منه ثلاثة أبنية:

[1] - تَفَعَّلَ، ك: تَدَخَّرَ.

[2] - وافْعَلَلَّ، ك: اُخْرَجَمَ (10) .

[3] - وافْعَلَلَّ، ك: اقْشَعَرَّ.

أبنية المنشعبة من الثلاثي الملحق (11) بِفَعَّلَ: شَمَّلَ، وَخَوَّلَ، وَبَيَّطَرَ، وَجَهَّوَرَ وَقَلَّنَسَ، وَقَلَّسَى (12) .

وَبَتَفَعَّلَ: تَجَوَّرَبَ يَتَجَوَّرَبُ، وَتَجَلَّبَبَ، وَتَشَيَّطَنَ، وَتَرَهَّوَكَ (13) .

[ظ 4] وبافْعَلَّلَ: اقْعُنْسَسَ / وا سَلَنْقَى (14) .

(10) اُخْرَجَمَ القوم: اجتمعوا، واُخْرَجَمَ فلان: أراد أمراً ثم رجع عنه. (وانظر شرح الشافية 2 / 113) .

(11) معنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى، ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات. . . (شرح الشافية 1 / 52 وانظر المنصف 1 / 13) .

(12) يلحق من الثلاثي بالرباعي المجرد - أي بزيادة حرف في الثلاثي - ثمانية أبنية، ذكر المصنف منها ستة، هي: فَعَّلَلَ (شَمَّلَلَ) ، وَفَوَّعَلَ (خَوَّلَلَ) ، وَفَيَّعَلَ (بَيَّطَرَ) ، وَفَعَّوَلَ (جَهَّوَرَ) ، وَفَعَّلَلَ (قَلَّنَسَ) ، وَفَعَّلَى (قَلَّسَى) : بمعنى غثت نفسه، أو فاض الإناء، أو أكثر من شرب النبيذ) .

والوزنان الباقيان، هما: فَعَّيَلَ، نحو شَرَّيَفَ، وَفَنَعَلَ، نحو: سَنَبَلَ. (شرح ابن عقيل 261/4) .

(13) تَرَهَّوَكَ: مشى كأنه يموج في مشيته.

وقد ذكر المصنف أربعة أبنية ملحقة بالرباعي المزيد بواحد، وهي: تَفَوَّعَلَ، وَتَفَعَّلَلَ، وَتَفَيَّعَلَ، وَتَفَعَّوَلَ.

وبقي ثلاثة أبنية، وهي: تَمَّعَّلَ: تَمَدَّلَ، تَفَيَّعَلَ: تَرَهَّيَأَ، وَتَفَعَّلَى: تَقَلَّسَى. (شرح ابن عقيل 261 / 4) .

(14) بقي من الأبنية الملحقه بالرباعي المزيد فيه حرفان وهو (افْعَلَل) ، بناء ثالث لم يذكره المصنف، وهو: افْتَعَلَى: كاستَلقى. (نفسه 4 / 261) .

(46/1)

وغير الملحق الموازن للرباعي (15) ، نحو أَخْرَجَ، وَكَرَّمَ، وَحَاسَبَ. وغير الموازن (16): انْطَلَقَ، واقتَدَرَ، وتَعَهَّدَ، وتَغَافَلَ، واستَخْرَجَ، واحْمَارَّ، واسْوَدَّ، واعشَوْشَبَ، واجْلَوَّذَ، فهذه أربعة وعشرون بناءً.

* * *

(15) يعني الثلاثي المزيد بواحد حتى وازى الرباعي بعدد حروفه بعد الزيادة، والزيادة فيه لمعنى لا للإلحاق. (شرح الشافية 83/1) .
(16) الثلاثي المزيد بحرفين أو ثلاثة، وبذلك زاد على الرباعي الأصلي.

(47/1)

المعاني في الأفعال

فَفَعَلَ: لمعانٍ كثيرة، وباب المُغَالَبَةِ (1) يُنْبَى عَلَى "فَعَلْتُهُ أَفْعَلُهُ" ، نحو: كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ أَكْرَمْتُهُ، إلا باب وَعَدْتُ (2) وَبِعْتُ وَرَمَيْتُ، فَإِنَّ "أَفْعَلُهُ" (3) بالكسر.
وفِعَلَ يكثر فيه العلل والأحزان والأضداد، كَسَقِمَ، وَمَرَضَ، وَحَزِنَ، وَفَرِحَ، وَتَجَيَّأَ الألوأن والعيوب والحلى كلها عليه. وقد جاء أَدَمَ، وَسَمَرَ، وَعَجَفَ، وَحَمَقَ، وَخَزَقَ، وَعَجِمَ، وَرَعَنَ، بالكسر والضم (4) .
وفَعَلَ لأفعال الطجائع ونحوها، كَحَسَنَ، وَقَبَحَ، وَكَبُرَ، وَصَغُرَ، فَمِنْ ثَمَّ كَانَ لازماً، وشَدَّ رَحْبَتَكَ الدارُ أَي رَحِبَتْ بِكَ (5) .

- (1) في الأصل "المغالبة"، وقد تكون "المغالبة" كما أثبتناها (شرح الشافية 1 / 70) ، وحرفت، وقد تكون المقابلة بالقاف، وتعني المغالبة.
(2) في الأصل "واعدت" وهو تحريف بزيادة الألف.
(3) يعني: مضارعه. وقد وردت هذه الفقرة بتمامها في شافية ابن الحاجب، وأضاف

- إليها: شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ، عن الكسائي. (شرح الشافية 1 / 70) .
- (4) ونقل ابن الحاجب هذه الفقرة بتمامها أيضاً. (شرح الشافية 1 / 71) .
- (5) مر التعليق عليها من باب أبنية الأفعال، وأورد ابن الحاجب هذه الفقرة بتمامها، وزاد عليها قليلاً. (شرح الشافية 1 / 74) .

(48/1)

- وأفْعَلَ (6) للتعدي غالباً. نحو: أَجْلَسْتُهُ. وللتعريض، نحو: أَبْعَثُهُ. وللصيرورة ذا كذا، نحو: أَغَدَّ البَعِيرُ، ومنه: أَحْصَدَ الزَّرْعُ (7) . ولوجوده عليها (8) ، نحو: أَحْمَدْتُهُ وَأَجْلَسْتُهُ. وَلِلْسَلْبِ (9) نحو: أَشْكَيْتُهُ. ومعنى فَعَلَ، نحو فَعَلْتُهُ وَأَقْلَسْتُهُ (10) .
- وفَعَلَ للتكثير غالباً، نحو: غَلَقْتُ، وَقَطَعْتُ، وَجَوَلْتُ، وَطَوَّفْتُ. وللتعدي، نحو: فَرَحْنَتْهُ، ومنه فَسَقْتُهُ. وللْسَلْبِ. نحو: جَلَدْتُ البَعِيرَ، وَقَرَدْتُهُ (11) . ومعنى (12) : " فَعَلَ "، نحو زَلْتُهُ وَزَيْلْتُهُ (13) .
- وفَاعَلَ لنسبة أصله إلى أحدِ الأمرين متعلقاً بالآخر للمشاركة صريحاً، فيجيء العكس ضمناً، نحو ضَارَبْتُهُ وَشَارَكْتُهُ، وَمِنْ تَمَّ جَاءَ غَيْرُ الْمُتَعَدِي مُتَعَدِياً، نحو: كَارَمْتُهُ، وَشَاعَرْتُهُ، وَالمُتَعَدِّي إلى واحدٍ مغاير للمُفَاعَلِ إلى اثنين، نحو: جَادَبْتُهُ الثُّوبَ، بِخِلَافِ شَامَمْتُهُ. / ومعنى [و5] " فَعَلَ "، نحو: ضَاعَفْتُ. ومعنى " فَعَلَ " : سَافَرْتُ (14) .

- (6) تسمى همزته همزة النقل وهمزة التعدي (نزهة الطرف 14) .
- (7) ويقال هو في معنى: الحينونة والبلوغ، أي بلغ الحصاد. (نزهة الطرف 14، وشرح الشافية 1 / 89) .
- (8) في الأصل "عليهما" والصواب ما أثبتناه (انظر شرح الشافية 1 / 90) .
- ويقال: هو للدلالة على المصادفة. (شرح ابن عقيل 4 / 263) .
- (9) في الأصل "وللسب" وهو تحريف، ومعنى السلب: أزلت شكواه (ابن عقيل 4 / 263) ، وسَلَبْتُهَا.
- (10) ونقل ابن الحاجب هذه الفقرة بتمامها، لكنه قال "ولوجوده على صفة" بدلاً من "ولوجوده عليهما" هنا. (شرح الشافية 1 / 83) .
- (11) جَلَدْتُ البَعِيرَ: أَزَلْتُ جِلْدَهُ، وَقَرَدْتُهُ: أَزَلْتُ قُرَادَهُ. (شرح الشافية 1 / 94) .
- (12) في الأصل "والمعنى" وهو تحريف.

- (13) ونقل ابن الحاجب هذه الفقرة بتمامها أيضاً. (شرح الشافية 1 / 92) .
(14) وأورد ابن الحاجب هذه الفقرة بتمامها أيضاً. (شرح الشافية 1 / 96) .

(49/1)

وَتَفَاعَلَ مُشَارَكَةً أَمْرَيْنِ فِصَاعِدًا فِي أَصْلِهِ صَرِيحًا، نحو: تَشَارَكَ، وَمِنْ ثَمَّ نَقَصَ مَفْعُولًا عَنْ "فَاعَلَ"، ولِيدَلَّ عَلَى أَنَّ الْفَاعَلَ أَظْهَرَ أَنَّ أَصْلَهُ حَاصِلٌ لَهُ، وَهُوَ مُنْتَفٍ، نحو: تَجَاهَلْتُ وَتَغَافَلْتُ (15) .

وَتَفَعَّلَ لِمَطَاوَعَةِ "فَعَلَ"، نحو: كَسَرْتُهُ فَتَكَسَّرَ. وَلِلتَّكَلُّفِ (16)، نحو: تَشَجَّعَ وَتَحَلَّمَ. وَلِلاتِّخَاذِ، نحو: تَوَسَّدَ. وَلِلتَّجَنُّبِ، كَتَحَرَّجَ، وَتَهَجَّلَ (17). وَانْفَعَلَ لَازِمٌ، مَطَاوَعُ "فَعَلَ"، نحو: كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ، وَجَازَ نَحْوُ: أَرْعَجْتُهُ فَانْزَعَجَ، قَلِيلًا (18) .
وَيَخْتَصُّ بِالْعِلَاجِ وَالتَّأْيِيرِ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: انْعَدَمَ خَطَأً انْفَقَدَ. وَانْفَعَلَ لِلْمَطَاوَعَةِ غَالِبًا، نحو: غَمَمْتُهُ فَانْغَمَمَ. وَلِلاتِّخَاذِ، نحو: اطْبَحَ وَاشْتَوَى (19). وَلِلتَّصَرُّفِ (20) نحو: اكْتَسَبَ. وَلِلْمُفَاعَلَةِ، نحو: اجْتَوَرُوا (21)، وَاخْتَصَمُوا.

(15) كما أورد ابن الحاجب هذا الكلام نفسه، لكنه أضاف في نهايته (ويعني "فَعَلَ"، نحو تَوَانَيْتَ، وَمَطَاوَعُ "فَاعَلَ" نحو بَاعَدْتُهُ فَتَبَاعَدَ). وَأَسْنَدَ ابْنَ الْحَاجِبِ الْفِعْلَ "تَشَارَكَ" إِلَى أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ.

(16) فِي الْأَصْلِ "وَلِلتَّكْلِيفِ" وَهُوَ تَحْرِيفٌ. (شرح الشافية 1 / 104) .
(17) تَهَجَّلَ: تَجَنَّبَ إِضَاعَةَ الْمَالِ، أَوْ الرَّمِي، أَوْ تَجَنَّبَ الْوُقُوعَ فِي عَرَضٍ غَيْرِهِ، (القاموس / هجل) . وَلَمْ يورد ابن الحاجب هذه الكلمة، ولكنه أورد الفقرة كلها، وأضاف إليها:
"وَلِلْعَمَلِ الْمُتَكَرِّرِ فِي مَهَلَةٍ، نَحْوُ: تَجَرَّعْتُهُ، وَمِنْهُ: تَفَقَّهَ، وَمَعْنَى اسْتَفْعَلَ نَحْوُ: تَكَبَّرَ وَتَعَظَّمَ" . (شرح الشافية 1 / 104) .

(18) أَي أَنَّ مَطَاوَعَتَهُ لَصِيغَةُ "أَفْعَلَ" قَلِيلَةٌ.

ذَكَرَهَا ابْنُ الْحَاجِبِ. (شرح الشافية 1 / 108) وَذَكَرَ الْفَقْرَةَ كُلَّهَا بِاسْتِثْنَاءِ الْكَلِمَةِ الْآخِرَةِ.

(19) يَعْنِي اتَّخَذَ الطَّبِيخَ، وَاتَّخَذَ الشَّوَاءَ.

(20) يَعْنِي التَّصَرُّفَ: بِاجْتِهَادٍ وَمِبَالِغَةٍ، وَذَكَرَ الرُّضْيُ أَنَّهُ الْاجْتِهَادُ وَالْاضْطِرَابُ فِي

تحصيل أصل الفعل. (شرح الشافية 1 / 110) .
(21) بمعنى تفاعل: فَاجْتَوَزُوا: تَجَاوَزُوا، أي جَاوَزَ بعضهم بعضاً.

(50/1)

وَأَسْتَفْعَلَ لِلسُّؤَالِ (22) غالباً إمّا صريحاً، نحو: آسَتْكَتَبْتُهُ، أو تَقْدِيرًا، نحو: اسْتَخَرَجْتُهُ.
وَلِلتَّحَوُّلِ، نحو: اسْتَحْجَرَ الطَّيْنَ، و (إِنَّ الْبُعَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ) (23) . ومعنى " فَعَلَ "
"، نحو: قَرَّ وَاسْتَقَرَّ (24) .
وَأَفْعَوْلَ مُبَالَغَةً "فَعَلَ" و "أَفْعَلَ"، كَاخْشَوْشَنَ، وَاغْشَوْشَبَ (25) .
وَأَفْعَوْلَ مثله في المبالغة، نحو (26) : اَعْلَوَطَ، وَاخْرَوَطَ، وَاَجْلَوَذَ (27) .
وَأَفْعَلَ وَأَفْعَالٌ لِلألوانِ وَالْغُيُوبِ، نحو: اَبْيَضَ وَابْيَاضَ، وَاَعْوَرَ وَاَعْوَارَ، وَأَفْعَالٌ أَبْلَغُ
(28) .

وقد أورد ابن الحاجب هذه الفقرة أيضاً، مع تقديم التَّفَاعُلِ على التصرف، ولم يذكر
"اختصموا". (شرح الشافية 1 / 108) .

(22) يعني به الطلب.
(23) مثل يضرب للضعيف يصير قوياً، وللذليل يعز بعد الذلّ، أو يضرب للثيم يرتفع
أمره، وقيل: معناه "مَن جاورنا عز بنا". (اللسان / بغث) . وانظر مجمع الأمثال 10/1.
(24) أورد ابن الحاجب هذه الفقرة بتمامها أيضاً. (شرح الشافية 1 / 110) .
(25) اخْشَوْشَنَ مبالغة خَشَنَ، وَاغْشَوْشَبَ: مبالغة أَغْشَبَ.
(26) مكررة في الأصل.
(27) اَعْلَوَطَ البعير أو المهر: ركبه عرياً بلا خطام، اخْرَوَطَ: أسرع في سيره. وَاَجْلَوَذَ
أسرع في السير.
(28) ذكر ابن الحاجب هذه الأوزان الأربعة الأخيرة وأمثلتها بتصريف يسير (شرح
الشافية 1 / 12 - 113) .

(51/1)

[المصدر]

المصدر ما دلَّ على الحدث لا غير. ويسمى حدثاً، وحدثاناً، واسم معنى (1) .

(1) انظر الأصول في النحو لابن السراج 1 / 41، 162. وسماه المبرد اسم الفعل، المقتضب (3/ 68، 4 / 299) أو الاسم الدال على مجرد الحدث (أوضح المسالك 2 / 240) أو اسم الحدث الجاري على الفعل (شرح الشذور 381، والجامع الصغير في النحو 77) . وقيل: المصدر موضوع للحدث ... (الكليات لأبي البقاء 4 / 205) والمصدر هو الحدث (شرح التصريح 2 / 61) .

(52/1)

[الفعل]

الفعل ما دل على الحدث مع أحد الأزمنة.

فالماضي: ما دلَّ على زمان قبل زمان إخبارك، ويسمى / غابراً (1) ، [ظ 5] وهو مبني على الفتح، كفَعَلَ، ما لم يتصل به ضمير جماعة الرجال، فإن اتصل يُضَمُّ الآخر، نحو: ضَرَبُوا، كما يُسَكَّنُ ذلك بالضمائر التي في نحو: ضَرَبْتَ وضَرَبْتُ. والمضارع: ما دل على زمني الحال والاستقبال، ويسمى حاضراً (2) أو مستقبلاً، كَيَفْعَلُ، ويعرف بأن تتعقب (3) على أوله همزة والنون والتاء

(1) انظر في تعريفه كتاب الأمودج في النحو للزمخشري 96، وشرح المفصل 5 / 7، ومقابل هذه الكلمة في المخطوطة في أعلى يمين الصحيفة ختم دار الكتب الوطنية الظاهرية.

(2) في الأصل غابراً، (انظر الأصول لابن السراج 1 / 41، 162) . وقد يكون مصطلح الغابر صحيحاً كما استخدمه الجرجاني والميداني، إذ ذكر ابن منظور أنَّ الغابر: الماضي والباقي، فهو من الأضداد. (اللسان / غير) . وفي نزهة الطرف: "ويقولون للماضي: غابر وماض، وللمستقبل: مضارع وغابر ومستقبل" . (نزهة الطرف 4) .

(3) لعلها تتعاقب، وفي الأنموذج للزمخشري (97) : "هو ما اعتقب في صدره إحدى الزوائد الأربع". وانظر شرح الملوكي 62، وشرح المفصل 6 / 7.

(53/1)

والياء. ويكون آخره مرفوعاً ومنصوباً ومجزوماً، ما لم يتصل به ضمير جماعة النساء، نحو: يَضْرِبْنَ (4) .

والأمر: ما دلَّ على الزمان الآتي، كافْعَلْ، وليَفْعَلْ (5) ، وهو مبني على السكون بغير اللام، ومأخوذ من المضارع، وطريق أخذه (6) أن تبتدئ (7) بالثاني متحرّكاً فيستغنى عن الهمزة [وأخواتها] (8) ، كدَخِرَجْ في يَدَخِرْجْ. وإن كان ساكناً فاجلبِ الهمزة مضمومةً لو ضُمَّت عين المضارع، نحو: انْصُرْ في يَنْصُرْ، ومكسورةً لو كُسِرَتْ هي أو فُتِحَتْ، نحو: اِضْرِبْ و: اِمْنَعْ، في: يَضْرِبُ وَيَمْنَعُ. فأما أَكْرِمْ بفتح الهمزة في: يُكْرِمُ، فلأن الأصل فيه: يُؤَكِّرِمُ، بالهمزة، حذفت لاستثقال توالي الهمزتين (9) .

(4) فيبنى على السكون. وما لم تتصل به نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، فيبنى على الفتحة (سبويه 3 / 518 - 519) .

وثمة خلاف بين النحويين حول بنائه وإعرابه في حال مباشرة نون التوكيد آخره أو عدم مباشرتها. (شرح ابن عقيل 1 / 39) ، ويبدو أن عبد القاهر اختار إعراب المضارع وعدم بنائه إن اتصلت به نون التوكيد.

(5) في الأنموذج للزمخشري: الأمر: هو ما يأمر به الفاعلُ المخاطبُ على مثال " افْعَلْ ". . . . وباللام، نحو: لِيَضْرِبْ ... (97 - 98) ، وانظر شرح المفصل 58/7، 59.

(6) في الأصل "آخره" وهو تحريف وتصحيف.

(7) في الأصل تبتدأ.

(8) نقصد (بأخواتها) حروف المضارعة الثلاثة الأخرى، وهي النون والياء والتاء.

(9) ذكر الميداني أنهم حذفوا الهمزة لأن ذلك مستثقل عندهم، لئلا يختلف طريق

الفاعل، وفتحوا الهمزة فرقاً، وربما استعمله الشاعر على الأصل، كقوله:

. . . . فإنه أهل لأن يُؤَكَّرَمَا (المقتضب 2 / 98) .

وكقوله: "وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنِ" (سبويه 1 / 32، 408، 4 / 279، والمنصف 1

/ 92، نزهة الطرف 27) .

ولا عبرة بالضمة والكسرة العارضتين المنقولتين في: إمشوا، وأغزي، أصلهما: إمشيوا، وأغزوي. وقوله تعالى: *وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ* (10) من "اَقْرَرْنَ" نقلت حركة الراء إلى القاف، وحذفت إحدى الرائين لالتقاء الساكنين (11)، وحذفت الهمزة للاستغناء عنها، فصار قَرْنَ، أو هو من وَقَرَ يَقْرُ/، لأنَّ الواو تحذف إذا وقعت بين ياء وكسرة (12).

والنهي (13): ما آنجزم بـ "لا"، نحو: لا تَفْعَلْ، وهو الحمل على الامتناع، كما أنَّ الأمر الحمل على الفعل.

والنفي: ما لم ينجزم بـ "لا"، نحو: لا يَفْعَلْ، ومعناه الإخبار عن معدوم. والجد (14): ما آنجزم بـ "لم" نحو: (15).

(10) الأحزاب 33.

(11) في الأصل "الساكنان"، وهو تحريف.

(12) هذه علة البصريين، وللکوفيين علة أخرى. (انظر كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف م 112).

(13) ذكر ابن يعيش أن "لا تفعل" بناء يختص به النهي، وزمانه المستقبل. (شرح الملوكي 63).

(14) الجحد: هو نفي ما في القلب ثباته، وإثبات ما في القلب نفيه، وليس بمرادف للنفي من كل جهة. (الكليات لأبي البقاء الكفوي 2 / 178). والجحد في المعاجم: إنكار الشيء مع العلم به. وقال الكفوي: "والنافي إن كان صادقاً يسمى كلامه نفيًا، ولا يسمى جحدًا، وإن كان كاذبًا يسمى جحدًا ونفيًا". (الكليات 4 / 334).

والجحد مصطلح كوفي. (معاني القرآن للفراء 1 / 52، 117، 175 وغيرها) وانظر كتاب حروف المعاني للزجاجي - الدراسة (32). وانظر الجحد بلم، والنفي بلا (نزهة الطرف 46).

(15) سقط من الأصل كلام، لعله: "لم يفعل".

[والمعتدي] (16) : ما جاوز الفاعل، كَنَصَرْتُهُ، وَضَرَبْتُهُ، وَيُسَمَّى واقعاً ومجاوزاً. واللازم: ما يلزم الفاعل فلم يتجاوز، نحو: قَامَ وَقَعَدَ، وَيُسَمَّى غير واقعٍ، ومطاوِعاً، وهو: يَصْبِرُ، وَكُرُمْتُ (17)، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ. والمتصرف: ما يجيء له الأمثلة (18).
والجامد: بخلافه، كَنِعَمَ وَيُسَّ، وَعَسَى، وَلَيْسَ، وَحَبَّذا، وَفَعَلِي التعجب.
والمبني للفاعل: ما فتح أوله، كَخَرَجَ (19)، نحو: أَنْطَلَقَ، وَاسْتَخْرَجَ، ولا عبرة للهمزة لأنها تسقط في الدَّرَجِ.
ومن المضارع: ما فتح أوله، كَيَضْرِبُ وَيَسْتَخْرِجُ، إِلَّا في: "يُفَاعِلُ، وَيُفَعِّلُ، وَيُفَعِّلُ"، فَإِنَّ الأصل فيها (20) يُؤْفَعِّلُ.

(16) زيادة تقتضيها سلامة المعنى وتماه، إذ سقطت هي وما قبلها من الأصل. وانظر في تعريفه شرح المفصل 62 / 7.
(17) في الأصل "وكرمة" بالتاء المربوطة، وهو تحريف.
(18) المقصود بالأمثلة: الماضي والمضارع والأمر.
وذكر ابن يعيش أَنَّ المتصرف ما يأتي منه مضارع واسم فاعل (شرح المفصل 7 / 111، 127). وذكر عبد القاهر في غير هذا الكتاب: "أن معنى امتناع التصرف أن لا يأتي من الماضي المضارع واسم الفاعل والأمر والنهي". (المقتصد في شرح الإيضاح 1 / 355).
(19) لعل كلاماً سقط بعدها، وقد يحسن "وما فتح ثالثة في الأفعال المبدوءة بهمزة الوصل".
(20) في الأصل "فيهما".

(56/1)

وللمفعول (21) : ما ضُمَّ أوله، وفتح ما قبل (22) آخره في المُجَرَّد، أو المُتَشَعِّبِ، كَيَضْرِبُ، غالباً من "فَعَلَ" بفتح العين في الماضي، وكسرهما وضُمَّهما، وفتحها في المضارع، على ... (23).
فَاعِل: كضارب، وناصر، وواقف (24)، وشَدَّ: حريص، ومَلِك، ومُسْكِين (25)، وأَشْيَب، وبُيُوت (6 2)، ومُسْتَمِل من أَشْتَمَلَ (27) من القوم، ولُعْنَة (28).

(21) يقصد: المبني للمفعول، أو ما لم يسم فاعله، أو المبني للمجهول.
وذكر هنا بناء المضارع للمفعول وهو الذي يُفْتَح ما قبل آخره، أما الماضي فيكسر ما قبل آخره. وذكر المصنف نفسه في كتابه (المقتصد) أن كل فعل بُني للمفعول به ضُم الصدر منه إذا كان حرفاً يثبت في الوصل والابتداء. فإن كان في أول الفعل همزة وصل كان الضم في أول المتحركات منه، وذلك لأجل أن الهمزة لا تثبت في الإدراج، وإنما تكون في الابتداء فقط، فلما كان كذلك جعل الضمة في أقرب المتحركات إلى الصدر، وأما ضمة الهمزة - في أَنْطَلِقَ وَأُسْتُخْرِجَ فلا يتابع، والمقصود ضم التاء. وقولنا "بُني الفعل للمفعول به" دلالة على هذا التغيير، وإخبار بأن الفعل لما أريد إسناده إلى المفعول بُني بناء مخصوصاً. المقتصد في شرح الإيضاح (1 / 345) .

(22) "ما قبل" مكررة في الأصل.

(23) هكذا في الأصل، ولعلّ فيه نقصاً، ويناسب في هذا المقام: "يُفْعَلُ، و. . .

(24) في الأصل محرفة: "وواصب".

(25) في اللسان / سكن: "المُسْكِين والمُسْكِين (بكسر الميم وفتحها) والأخيرة نادرة، الذي لا شيء له، . . . لأن مسكين في معنى فاعل، . . . وهو مفعيل من السكون، مثل المنطيق من النطق".

(26) أمر بيوت: يبيت عليه صاحبه، وخبز بائط وبيوت. (اللسان / بيت) . (وانظر بعض الشواذ في شرح التصريح 2 / 78) .

(27) في الأصل "ومسمل من سمل" بالمهملتين، ولم أستطع الاهتداء على طول البحث، ولعلّ ما أثبتناه صواب.

(28) اللُّعْنَة (بفتح العين) الكثير اللعن للناس، واللُّعْنَة (بإسكانها) الذي لا يزال يلعن لشرارته، الأول فاعل، والثاني مفعول. (اللسان / لعن) .

(57/1)

والمبالغة منه: ضَرُوب، وفَرَار، ومُحَرَّب، ومُطْعَن، ومنطيق (29) ،
[ظ 6] وخَطِيب (30) ، وشَدَّ من (31) / "أَفْعَلُ": دَرَاكَ، حَسَّاس. ورثاء (32) ،
وجَبَّار، وأليم، وسَمِيع، وبَصِير. وذلك يجيء غالباً من "فَعِلَ" بكسر العين في الماضي،

وفتحها وكسرها في المضارع، على: فَعِلَ، وفَعِيلَ، وفَاعِلَ، وأَفْعَلَ، كَحَذَرَ، وَسَمِنَ،
وَشَارِبَ، وَأَفْرَعَ، وَشَدَّ ضَرَابَ وَعُزَيَانَ وَضَحَكَةَ، وَعَطَشَانَ مُبَالَغَةً عَطَشَ.
وأيضاً يجيء غالباً من "فَعُلَ" بِضَمِّ الْعَيْنِ فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ عَلَى فَعِيلَ: كَعَظِيمٍ وَكَرِيمٍ
وَشَرِيفٍ، وَشَدَّ: سَهْلٌ وَمَلَحَ وَجَبَانَ وَحَسَنَ وَقَارَهُ وَأَحْمَقَ.
ومن الرباعي (33) والمنشعبة مطلقاً: تضع موضع حرف المضارع ميماً مضموماً،
ويكسر ما قبل آخره، ك: مُدْخِرَجٍ، وَمُكْرِمٍ وَمُتَدَخِرَجٍ (34). وَشَدَّ: مُسَهَّبٌ، وَعَقُوقُ
(35)، وَتَوُجٌ، وَبَاقِلٌ، وَوَارِسٌ، وَعَاشِبٌ، وَمَاحِلٌ،

(29) في الأصل "ومنطق"، وفي اللسان / نطق: "المنطق: البليغ".

(30) هو خَطِيبُ المرأة، والجمع خَطِيبُونَ. (اللسان / خطب).

(31) "وشدّ من" مكررة في الأصل.

(32) في اللسان / رثي: امرأة رثاء ورثاء: كثيرة الرثاء لبعليها، أو لمن يكرم عندها.

(33) بعدها في الأصل: "ميماً مضموماً وتكسر ما قبل آخره كدحرج" وقد شطب
الناسخ هذه العبارة بخط فوقها.

(34) في الأصل "كدحرج ومكرم ومدحرج" وهو تحريف في الكلمة الأولى والثالثة.

(35) من أعقَّتْ الفرس فهي عَقُوقٌ إذا حملت (حاشية يس على شرح التصريح 2/
(79).

وعُدَّتْ هذه كلها شواذّاً لأنها من أفعال رباعية أو ثلاثية مزيدة بواحدة، فخرجت صيغ
اسم الفاعل منها على القياس المعروف المذكور.
ومثل: "مُسَهَّبٌ: مُحْصَنٌ وَمُتْلَفَجٌ".

(58/1)

وَيَافِعٌ، وَلَا قِحَّةَ (36)، وَثَنِي (37)، وَحَقَّ (38).

واسم المفعول: ما دَلَّ على من وقع عليه الفعل، وهو من الثلاثي على وزن المفعول
لفظاً أو تقديراً، ك: مَنْصُورٌ، وَمَقُولٌ. وَشَدَّ: قَتِيلٌ، وَنَفْضٌ (39)، وَذُبْحٌ (4)، وَهُزَاةٌ
(41) بالتسكين.

ومن الرباعي والمنشعبة مطلقاً تضع موضع حرف المضارعة ميماً مضموماً، وتفتح ما قبل
آخره، كَمُدْخِرَجٍ، وَمُكْرِمٍ، وَمُتَدَخِرَجٍ.

ونحو: مُخْتَارٌ وَمُحَابَّ (42) وَمُضْطَرَّ، يَصْلُحُ فَاعِلاً وَمَفْعُلاً، بتقدير كسر العين وفتحها.
واسم زمان الحدث ومكانه: يبني على "مَفْعَل" بفتح الميم والعين

(36) رِيحٌ لَوَاقِحٌ كَسَرَ كَاتِمٌ وَمَاءٌ دَافِقٌ، فَجَازَ فَاعِلٌ لِمَفْعَلٍ، إِذْ لَمْ يَزِدِ الْبِنَاءُ عَلَى الْفِعْلِ،
وَرِيَا حٌ لَوَاقِحٌ لَا مَلَاقِحَ، وَهُوَ مِنَ النُّوَادِرِ (اللسان / لقح) .

(37) التَّيِّ مِنَ النُّوقِ أَوْ النِّسَاءِ إِذَا وَضَعَتْ بَطْنِينَ، وَوَلَدَهَا الثَّانِي ثِنْيَهَا، وَالْجَمْعُ ثَنَاءٌ
(عن سيبويه) وَأَثْنَاءٌ. (اللسان / ثني) .

(38) الْحَقُّ: مَنْ وَصَلَ إِلَى سَنِّ الْبُلُوغِ، وَمِنْ أَوْلَادِ الْإِبْلِ مَا وَصَلَ إِلَى سَنِّ الثَّالِثَةِ أَوْ
الرَّابِعَةِ وَاسْتَحَقَّ أَنْ يُرَكَّبَ وَيُحْمَلَ عَلَيْهِ، وَالْمَوْنُثُ حَقَّةٌ، وَالْجَمْعُ حَقَاقٌ. (اللسان /
حق) .

(39) مَا تَسَاقَطَ مِنْهُ الْوَرَقُ أَوْ الثَّمَرُ، وَهُوَ "فَعَلٌ" بِمَعْنَى مَفْعُولٍ (اللسان / نفص) .

وَفِي شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ وَحَاشِيَةِ الصَّبَّانِ عَلَيْهِ: "قِنَصٌ" (شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ 2 / 315-316) .

(40) بِمَعْنَى الْمَذْبُوحِ، أَوْ مَا أُعِدَّ لِلذَّبْحِ، قَالَ تَعَالَى "وَفِدْيَانَهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ" .

وَمِثْلُهَا السَّفَرُ وَالزَّرُّ (شَرْحُ الشَّافِيَةِ 1 / 162، وَاللِّسَانُ / ذَبَحَ) .

(41) هُزْأَةٌ: بِتَسْكِينِ الزَّيْنِ: يَهْزَأُ بِهِ، فَهُوَ مَفْعُولٌ.

وَهُزْأَةٌ (بِفَتْحِهَا) : يَهْزَأُ بِالنَّاسِ. (اللسان / هزأ) .

(42) وَمِثْلُهَا: مُتَحَابٌّ، وَمُعْتَدٌّ وَمَنْصَبٌ وَمَنْجَابٌ، فَهِيَ جَمِيعُهَا تَصْلُحُ فَاعِلاً وَمَفْعُلاً.

(59/1)

[و 7] مَنْ: يَفْعُلُ / بَضَمَ الْعَيْنَ، كَمَفْعَلٍ الْحَسِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَزِمَانَ الْقَتْلِ وَمَكَانَهُ.

وَكَذَا مِنَ الْمَعْتَلِّ، كَالْمَثْوَى (43) وَالْمَدْبَّ (44) ، وَالْمَقَامَ، وَهَذِهِ لِلْمَصْدَرِ (45) أَيْضاً.

وَعَلَى "مَفْعَلٍ" بِكَسْرِ الْعَيْنِ مِنْ "يَفْعُلُ"، كَمَضْرَبٍ، وَيُفْتَحُ (46) ، وَكَذَا مِنَ الْمَعْتَلِّ

الْفَاءِ (47) ، كَالْمَوْضِعِ وَالْمَوْعِدِ وَالْمَوْسِمِ، مِنْ وَسَمَ يَوْسُمُ.

وَبِفَتْحِ الْعَيْنِ فِي: مَضْرَبٌ لِلضَّرَابِ. وَشَدَّ: الْمَسْجِدَ وَالْمَسْكِنَ وَالْمُنْبِتَ وَالْمَفْرِقَ وَالْمَسْقِطَ

(48) بِالْكَسْرِ، وَقِيَاسُهَا الْفَتْحُ، لِأَنَّهَا مِنْ يَفْعُلُ بِالضَّمِّ، وَالْقِيَاسُ الْفَتْحُ فِي الْجَمِيعِ لِمَا

ذَكَرْنَا.

(43) ذَكَرُوا أَنَّ الْفَرَاءَ قَالَ فِي أَوِي: مَأْوِي الْإِبِلَ، عَلَى مَفْعِلٍ بِالْكَسْرِ (شَرْحُ الْمَفْصَلِ

108 / 6 – 109) ، وقد يفتح، وذكر ابن قتيبة اسماً آخر هو "مَأْقِي العين"، وقال فيهما "فإن العرب قد تكسر هذين الحرفين، وهما نادران". (أدب الكاتب 554).
 (44) لعلها "والمرء" لأن في سيبويه 4 / 89: "والمرء والمكر"، وفي الأصل "والمد"، وما أثبتناه في الأصل من شرح الشافية 1 / 182، وأدب الكاتب 552.
 (45) في الأصل "اللمصدر" وهو تحريف، (انظر تفصيل ذلك في سيبويه 4 / 87).
 وعلى "مَفْعَل" ما كان مفتوح العين كمَشْرَب (الهمع 2 / 168).
 (46) في الأصل "ومفتح"، ولا أراها مناسبة هنا.
 (47) اشترط بعض النحويين أن تكون فاؤه معتلة بالواو (أدب الكاتب 554، الهمع 2 / 168).
 كما اشترط بعضهم أن يكون معتل الفاء مكسور العين في المضارع، وذكر ابن يعيش في ذلك أن اسم الزمان والمكان من المعتل الفاء المفتوح العين، فتح عينه أقيس والكسر أفصح. (شرح المفصل 6 / 108).
 (48) ومثل هذه الأسماء الشواذ الخمسة: "المَشْرِق، والمَغْرِب، والمَطْلَع، والمَرْقُوق، والمَجْزِر، والمَحْشِر، والمنْسِك". (أدب الكاتب لابن قتيبة 553، شرح المفصل 6 / 108، الهمع 2 / 186)، وانظر شرح الشافية 1 / 181.

(60/1)

وهما من الرباعي والمنشعبة كمفعولهما (49)، كَمُدَّحَرَجَ ومُكْرَم. اسم الآلة على "مِفْعَل" "بكسر الميم، كمخلَب. و"مِفْعَال"، كمِفْتَاح، و"مِفْعَلَة" كمِكْسَحَة. وشَدَّ مُدْهَن ومُسْنَعُط بضمَّتين (50)، ومنْخَر بكسرتين (51).
 وأما "مِفْعَلَة" بفتح الميم إذا بني للمكان يكون للكثرة كمَأْسَدَة. ومَحْيَاة: الذي يكثر فيه الأسد والحية (52). ولا يقال (53) هذه للمكان الذي يكثر فيه الثعلب والعقرب، بل يقال: أرض كثيرة الثعالب، وفاشية العقارب (54).
 * * *

(49) بعدها في الأصل "إلا بفتح الميم هنا"، وهو خطأ.
 (50) زاد ابن يعيش عليها: المُنْخَل، والمُدْهَن، والمُدَقَّ (شرح المفصل 6 / 112)، وانظر المقتضب 1 / 203، 209، وزاد ابن الحاجب المحرَّضة (شرح الشافية 1 / 1).

(186) . ونسبها إلى سيبويه (سيبويه 4 / 91) ، ومثلها مُنْصُل السيف ومُكْحَلَة. (أدب الكاتب 557) .

(51) ذكره سيبويه 4 / 91، وعلّق عليه السيرافي على هامش سيبويه (2) . وانظر أدب الكاتب 555. وذكر ابن الحاجب المنْخِر والمنْخِر في أسماء الزمان والمكان (شرح الشافية 1 / 181) .

(52) زاد سيبويه: مَسْبَعَة ومَذْأَبَة، ومَفْعَاة ومَقْتَأَة (سيبويه 4 / 94) .
ومن قال "ثُعَالَة" عن الثعالب، قال: أرض مُثْعَلَة (سيبويه 4 / 9، شرح المفصل 6 / 110) .

(53) هكذا في الأصل، ولعلها "تُقَال " بالناء.

(54) هذا الأصل، لأن "ثعلب وعقرب " ليستا من الثلاثي. وذكر سيبويه أنهم – ربما – قالوا: أرض مُثْعَلَبَة ومُعَقَّرَبَة. (4 / 94، شرح المفصل 6 / 110) .
ويقول الرضي إنك تقول: مكان مُثْعَلَب ومُعَقَّرَب ومُضْفَدَع ومُطْخَلَب، وأضاف: ولم يُسْمَعْ مُثْعَلَبَة ومُعَقَّرَبَة بفتح اللام، فلا تظن أن معنى قول سيبويه "فقالوا على ذلك أرض مُثْعَلَبَة ومُعَقَّرَبَة" أن ذلك مما سمع، "ووافق سيبويه في مثعلة، ومثلها معقرة". (شرح الشافية 1 / 188 – 189) .

(61/1)

[الاشتقاق]

الاشتقاق: نزع لفظ من آخر بشرط تناسبهما معنى وتركيبا، وتغايرهما
[ظ 7] في الصيغة بحرف أو بحركة، وأن يزيد المشتق على المشتق منه / بشيء، كضارب
أو مضروب (1) ، يوافق "ضَرْبًا" في جميع ذلك، فلا يقال: ذئب: من سرحان، لفقد
التركيب والمعنى الزائد (2) . ولا "ذَهَبَ " من ذَهَبٍ، لَفَقْدِ تغاير الصيغة، والمعنى الزائد.
ولا "ضريب " بمعنى المضروب من الضرب لاتِّحاد الصيغة. ولا "شاهد" من "شاهد"
لفقد المعنى الزائد.

(1) في الأصل: مضروب. وأطلق عليه ابن جني الاشتقاق الصغير، وعرفه: كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتقرّاه فتجتمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه. (الخصائص

2 / 134) . وانظر الصلة بين التصريف والاشتقاق في المنصف 1 / 3 - 4.

(2) لعل المعنى الزائد بينهما أن السرحان: اسم من أسماء الذئب، وقد يطلق على الأسد.

(62/1)

[أبنية المصادر]

أبنية المصادر: من "فَعَلَ يَفْعُلُ" بفتح العين في الماضي وبكسرها في المضارع، ضَرَبَ وعَجَزَ وكَذَبَ وقَتَلَ وحَمَلَ وفَرَسَ وحَلَفَ، وضَرَبَ وجزأ ومَضَاءَ وعَلَبَ وسَرَقَ وحَمَيَّ وحَمَاةً، وزَيَّ وهْدَى وشَرَى (1) وحَزَمَانٌ وعُفْرَانٌ وَلَيَّانٌ (2) وجُلُوسٌ وزَفَرٌ وزَفِيرٌ (3) . ومن "فَعَلَ يَفْعُلُ" بفتح العين في الماضي وبضمِّها في المضارع: كُفِرَ وكُفْرَانٌ، وشُكِّرَ ومُكِّثٌ وقَتَلَ ونَصَرَ وسَكَّتَ وکَتَابٌ وقيَامٌ وحِجٌّ وفَسَقَ وخَنَقَ وقُعُودٌ ونَشَدَ (4) وطَهَّارَةٌ ودُعَاءٌ وكَسَاءٌ وصُرَاخٌ (5) وحِرَاسَةٌ وعمَارَةٌ وكَتَمَانٌ ونَبَاتٌ ونَزَوَانٌ.

- (1) لعلها بشرى أو سرى (شرح الشافية 1 / 151، 157) ، وقد أورد غير عالم ما أثبتناه. (شرح الشافية 1 / 158، ونزهة الطرف 18) .
- (2) بفتح اللام وكسرها على ما ذكر أبو زيد. (شرح الشافية 1 / 159) .
- (3) في الأصل "وفير" محرفة بسقوط الزين، والصواب ما أثبتناه. (اللسان / زفر) .
- (4) في الأصل "ونشدة"، وفيها مصدر آخر، هو: نشدان.
- (5) في الأصل "صراح" بالحاء المهملة، وهو تصحيف.

(63/1)

ومن "فَعَلَ" بفتح العين فيهما: مَنَعَ وسَخَرُ ونُصَحَ ونَصَاحَةٌ ونَصِيحَةٌ ومَهَارَةٌ وقِرَاءَةٌ وهُدُوءٌ (6) ورُؤْيَةٌ وسُؤَالٌ ومُزَاحٌ ودُعَابَةٌ وسُنُوحٌ وذَهَابٌ ورُجْحَانٌ (7) . ومن "فَعَلَ يَفْعُلُ" بكسر العين في الماضي وبفتحها في المضارع: حَمَدٌ وعِلْمٌ وضَحِكٌ وضَحِكٌ بالتحريك أيضاً، وعَمَلٌ وتَعَبٌ وزُهْدٌ [و 8] و/ شُرْبٌ وغَشِيَانٌ (8) ولُزُومٌ وصُعُودٌ وقَبُولٌ وكَرَامَةٌ وقَوَى (9) وقُوَّةٌ وسَعَادَةٌ. ومن "فَعَلَ يَفْعُلُ" بضمِّ العين فيهما: مَجَّدَ، وكَرَّمَ بالتحريك، وحَسَنَ بضمِّ الحاء، وحَلَّمَ،

وَكَمَالٍ وَشَجَاعَةٍ، وَصُعُوبَةٍ، وَعِظَمٍ بِكَسْرِ الْعَيْنِ.
ومن المنشعبة من [أَفْعَل] إخراج (10) .
ومن "فَعَّلَ" تَخْرِيجَ وَتَكْرِمَةً وَتَوْصِيَةً، وَكَذَّابٍ وَكَلَامٍ نَادِرٍ مِنْ "فَعَّلَ"، وَوَدَاعٍ وَسَرَّاحٍ
اسم ينوب مناب التوديع والتسريح (11) .

-
- (6) في الأصل "هُدَّءٌ" بالضمّ فالسكون، وسقوط الواو بعد الدال.
ومصدر هداً يهدأ: هُدُوءٌ وَهَدَّءٌ (بفتح الهاء) .
- (7) مصدر رجع يرجع: رُجِحَانٌ وَرُجُوحٌ وَرَجَاحَةٌ.
- (8) في الأصل "عَشِيَانٌ" بالمهملة، وهو تصحيف، ومثّل الميداني لهذا البناء بـ "نِسِيَانٌ"، (نزهة الطرف 19) ومثّل ابن قتيبة له بـ "عَشِيَانٌ وَحِسْبَانٌ" (أدب الكاتب 625) .
وذكر الميداني مثلاً لمصدر هذا الوزن من الأفعال، وهو "شَنَّتَهُ شَنَانًا"، وقال: هو نادر.
(نزهة الطرف 19) .
- وفي شرح الشافية 1 / 159: شَنَانٌ، بسكون النون.
- (9) من قولهم: قَوَّيْتُ الدار قَوًى: إِذَا خَلَّتْ (اللسان / قوي) .
- (10) بكسر الهمزة، فرقا بينه وبين الجمع، إذ الجمع: أَخْرَاجٌ وَأَصْبَاحٌ وَأَسْرَارٌ، بينما المصادر: إِخْرَاجٌ وَإِصْبَاحٌ وَإِسْرَارٌ.
- (11) ذكر الميداني أن "فَعَّلَ" قد يجيء على "فَعَالٍ"، وهو اسم [مصدر] ينوب مناب المصدر كسَرَّاحٍ وَسَلَامٍ وَبَلَاغٍ، كقوله تعالى: *وَسَرَّحُوهُمْ سَرَاحاً جَمِيلاً*، وقوله: *ما على الرسول إلا البلاغ* . (نزهة الطرف 21) .

(64/1)

ومن تَفَعَّلَ: تَفَعُّلٌ.
ومن فَاعَلَ: قِتَالٌ وَمُقَاتَلَةٌ.
ومن كل باب: انْطِلَاقٌ وَاحْتِسَابٌ وَاسْتِخْرَاجٌ (12) ، وَتَغَافُلٌ، وَاسْتِخْيَاءٌ مِنْ "اسْتَحَى"
بِإِثْنَيْنِ وَاحِدَةٍ، وَقِيلَ مِنْ: اسْتَحْيَيْتُ بِيَاءَيْنِ (13) ، قَلْبَتِ الْأَوَّلَى أَلْفًا لَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا،
فَحَذَفَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَالْأَمْرُ مِنَ الْأَوَّلِ: اسْتَحَ، وَمِنِ الثَّانِي: اسْتَحَى. وَالتَّاءُ فِي
"إِجَازَةٍ وَاسْتِجَارَةٍ وَتَوْصِيَةٍ وَتَسْلِيَةٍ" عَوَاضٌ عَنِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ فِيهَا.
وَتَحْيَةً، أَصْلُهَا: تَحْيِيَةٌ عَلَى "تَفَعُّلَةٍ"، نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْيَاءِ إِلَى الْحَاءِ، وَأَدْغَمْتُ الْيَاءَ فِي الْيَاءِ.

ويكسر العين للياء، في نحو: تَابٍ وَتَنَاجٍ وَتَنَاءٍ وَتَغَافٍ.
وتقلب الواو ياء في نحو: اعشيشاب واشهيباب واستيلاء، ولم تقلب في اخرواوط واجلواذ
واغلوواط / للإدغام. [ظ 8]
ومن المنشعبة (14) : تَدَخَّرَ، واخْرُنْجَامَ واَفْشَعْرَارَ.
[اسم المرة] : وإذا كان المصدر من الثلاثي على "فَعْلَة" بفتح الفاء يكون للمرة، كـ:
قَوْمَة وَرَحْمَة وَخَشْيَة، وقلَّ: إِتْيَانَة وَلِقَاءَة (15) .

-
- (12) في الأصل "واستخرج" بسقوط الألف، وهو تحريف.
(13) يستحي - بياء واحدة - لغة بني تميم، ويستحيي - بياءين - لغة الحجاز، وذكر
أبو الحسن الأخفش أنها الأصل (معاني القرآن للأخفش 52) .
(14) في الأصل "منشعبة"، ولعل الصواب "ومن منشعبة الرباعي".
(15) ذكر الأزهري أن لقاءً وإتياناً شاذتان، حكى ذلك عن سيبويه (شرح التصريح
2 / 77) ، وذكر سيبويه أن إتياناً قليل، والاطراد على فَعْلَة. (سيبويه 4 / 45) .

(65/1)

ومن غير الثلاثي على "إِفْعَالَة" كـ: إعْطَاءَة وإِنْطِلَاقَة.
[اسم الهيئة] : وإذا كان على "فَعْلَة" بكسر الفاء يكون للنوع، كالجُلُوسَة والركُوبَة والهِيتَة.

(66/1)

" الأمثلة " (1)
[فصل: الصحيح] : وجوه الماضي: من النصر والنصرة: نَصَرَ نَصْرًا نَصَرُوا، نَصَرْتُ
نَصْرَتًا نَصَرْتُ، نَصَرْتُ نَصْرَتًا نَصَرْتُمْ. مجهولُه بضمّ الأول وكسر ما قبل الآخر: نَصِرَ
نُصِرًا نُصِرُوا.
وجوه المستقبل: يَنْصُرُ يَنْصُرَانِ يَنْصُرُونَ، استوى لفظ المذكر والمؤنث في المتكلم،
وتثنيتهما في المخاطب، وجمعهما في "يَدْعُونَ"، إلا أنه فرق في الوزن.

(1) المقصود: "أمثلة التصريف"، وذكره سيبويه تحت باب "ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال...". وهو الذي يسميه النحويون "التصريف والفعل" (سيبويه 4 / 242) والسيرافي النحوي 589 وما بعدها.

وذكر الزجاجي أنّ أول التصريف معرفة حروف الزوائد، ومواضع زيادتها، وعقد له بابين. (الجل 399، 403).

وعرفه المرحوم عباس حسن بقوله: "هو التغيير الذي يتناول صيغة الكلمة وبنيتها، لإظهار ما في حروفها من أصالة وزيادة، أو حذف، أو صحة، أو إعلال، أو إبدال، أو غير ذلك من التغيير الذي لا يتصل باختلاف المعاني". فأخرج من موضوعه: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لتؤدي معاني مختلفة (كالتصغير والتكسير والتثنية والجمع والاشتقاق...)، وأخرج تغيير أواخر الكلمة لأغراض إعرابية، لأن هذا من اختصاص علم النحو.

وذكر أن موضوعه يختص بالأسماء العربية المتمكنة والأفعال المتصرفة، فتخرج منه الأسماء الأعجمية والمبنيات والأفعال الجامدة وحروف المعاني. (النحو الوافي 4 / 747).

(67/1)

وثقل النون في نصرتنّ لوجوب السكون في النون الأولى وامتناعه في التاء لالتقاء الساكنين (2).

مجهوله (3): بضمّ الأوّل وفتح ما قبل الآخر.

نفي الماضي: لم يَنْصُرْ، لم يَنْصُرَا، لم يَنْصُرُوا، إلى آخره.

نفي الحال: ما يَنْصُرُ، ما يَنْصُرَانِ، ما يَنْصُرُونَ.

نفي الاستقبال: لَنْ يَنْصُرَ، لَنْ يَنْصُرَا، لَنْ يَنْصُرُوا، إلى آخره.

وحذف النون علامة للنصب والجزم، كما رأيت، إلّا النون ضمير جماعة (4) النساء. وجوه الأمر: اَنْصُرْ، اَنْصُرَا اَنْصُرُوا.

[و 9] التأكيد بالنون (5) / المُثَقَّلَة: اَنْصُرَنْ اَنْصُرَانِ اَنْصُرُونَ. والألف تدخل بين نون

(6) النساء وبين الشديد (7) للفصل بين النونات (8)، كما تدخل في "أأأنتم" للفصل

(9) بين الهمزتين. والألف تثبت في "اَنْصُرَانِ" لئلا يلتبس بالمفرد، بخلاف الواو في

"اَنْصُرَنَّ"، والياء في "اَنْصُرَنَّ" لالتقاء الساكنين، والضمّة والكسرة فيهما

-
- (2) في الأصل "لالتقاء الساكنان"، وهو تحريف.
- (3) يعني المبني للمفعول (المجهول) من المستقبل (المضارع).
- (4) في الأصل "جماعت" بالتاء المفتوحة. ويعني بهذه النون نون النسوة كما في ينصرن، فهي لا تحذف علامة للنصب والجزم.
- (5) "بالنون" مكررة في الأصل.
- (6) في الأصل: النون.
- (7) يعني النون المثقلة أو المشددة.
- (8) في الأصل "النونا" بالمربوعة.
- (9) في الأصل: وللفصل.

(68/1)

يدلّان على الواو والياء المحذوفتين، وبفتح الراء (10) في المذكر، وتُكسّر (11) في المؤنث احترازاً (12) عن الالتباس.

والنون مكسورة بعد الألف المفتوحة فيهما سواء (13).

وبالخفيفة: انصُرْن، انصُرْن، انصُرْن. والخفيفة لا تدخل في التثنية ولا في الجمع الإناث، لالتقاء الساكنين (14).

الأمر للغائب: لِيَنْصُرْ، لِيَنْصُرَا، لِيَنْصُرُوا.

مجهولُهُ: لِيُنْصَرَ.

[وجوه النهي]: لا تَنْصُرْ، لا تَنْصُرَا، لا تَنْصُرُوا.

بالثقلية: لا تَنْصُرَنَّ، لا تَنْصُرَانَّ، لا تَنْصُرُنَّ، إلى آخره. .

وبالخفيفة: لا تَنْصُرْنَ، لا تَنْصُرُنَّ، لا تَنْصُرُنَّ.

مجهوله: بضمّ التاء وفتح الصاد مغايبه (15): لا يُنْصَر.

اسم الفاعل: ناصِر، ناصِرَان، ناصِرُونَ وأنصار، ناصِرَة، ناصِرَتَان، ناصِرَات ونَوَاصِر.

(10) في الأصل "الياء".

(11) في الأصل "وتكثر"، وهو تحريف.

(12) في الأصل "احتراز".

- (13) في الأصل "فيما سواه"، والمقصود في ما أثبتناه: أنَّ النون مكسورة بعد الألف المفتوحة في المثنى المذكر والمؤنث على حد سواء. (انظر الجمل 360).
- (14) أي أنَّ النون المثلثة تكسر بعد الألف مع المثنى وجمع المؤنث، وكل موضع دخلته النون الثقيلة فالحفيفة تدخله إلا فعل الاثنين وجماعة النساء. (الجمل 357، نزهة الطرف 46).
- (15) يعني بناء "ينصر" للمجهول مسنداً للغائب.

(69/1)

والمبالغة: نَصَّارٌ وَنَصِيرٌ مُطْلَقًا.
اسم المفعول: مَنْصُورٌ.
المبالغة منه: مِنْصَارٌ وَمِنْصِيرٌ مُطْلَقًا.
[ظ 9] [فصل] المضاعف: سَرَّ سَرًا سُرُوا، سَرَتْ سَرَّتًا سَرَرْنَ. /
المضارع: يَسُرُّ يَسُرَانِ يَسُرُونَ، إلى آخره.
الجمد: لم يَسُرَّ، فيجوز فيه الفتح والضم والكسر، وفك الإدغام.
وفي: لم يَغُضَّ، الفتح والضم والكسر. وفي: لم يَفَرَّ، الفتح والكسر (16).
[الأمر: يجوز الإظهار (فك الإدغام)، فتقول: امدد، والإدغام، ويجوز فيه ثلاثة الأوجه:
الكسر وهو الأصل، والفتح لحقته، والضم للإتباع] (17).
النهى: لا تَسُرَّ.
وبالنون الثقيلة: لا تَسُرَنَّ.

(16) ذكر الميداني في نزهة الطرف: "وإذا أدخلت حرف الجزم "لم" على المضارع، جاز لك الإظهار (الفك) والإدغام، نحو: لم يمدَّ، ولم يمدد، ويجوز الفتح والكسر نحو: لم يمدَّ ولم يمد، ويجوز الضم نحو: لم يمدَّ. (نزهة الطرف 52). والضم إتباع ضمة الآخر لضممة الميم. أما في "لم يفر" فلم يجز الضم لعدم إمكانية الإتباع، إذ لا ضمة على الفاء". (نزهة الطرف 56).

(17) زيادة يقتضيها إتمام المعن، (انظر نزهة الطرف 52).
وقد فصل الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد حكم أمر المضاعف، فقال: "الفك أكثر استعمالاً، وهو لغة الحجاز، وسائر العرب على الإدغام، واختلفوا في تحريك

الأخر: فَتَجَدُّ تَفْتَحُهُ قَصْداً إلى التخفيف، وبنو أسد كلغة أهل نجد - وقد تكسر-،
ولغة بني كعب الكسر مطلقاً، ومن العرب من يحرك الآخر بحركة الأول، فيقولون: غَضٌّ،
خَفٌّ، وظلَّ". (شرح ابن عقيل 4 / 274).

(70/1)

[فصل] المثال: وَعَدَ. يَسَرَّ (18) إلى آخر الوجوه كالصحيح،

مضارعه: يَعِدُ في يَوْعِدُ، وَيَرِثُ في يَوْرِثُ.

وها هنا أصل: أَنَّ الواو إذا وقعت بين حرف المضارعة وكسرة تحذف كما رأيت (19)،
أو كانت في تقدير الكسرة، كِيَهَبُ وَيَطَأُ، لا في "اِسْتَوْجَبَ" لئلا يلتبس بـ "لم يَسْتَجِبْ".

والياء لا تحذف في يَسَرَّ وَيَيْسِرُ لِحَقَّتْهَا.

وتثبت الواوين ياء وضمة كَوَسَمَ يَوْسُمُ، أو فتحة أصلية كَوَجَلَ يَوْجَلُ (20)، وكذا في
يُوعَدُ وَيُوجَدُ.

وتقلبان (21) تاءً وتدغمان في نحو: اِتَّعَدَ: يَوْتَعِدُ، وَاِتَّسَرَ يَيْتَسِرُ، من اِئْتَسَرَ يَيْتَسِرُ.
الأمر: عَدَ، عِدَا، عِدُوا.

وها هنا أصل: أَنَّ الواو إذا حذفت فالأمر بالحرف الذي بعدها،
ومنه: وُدَّ وُدَا وُدُوا.

(18) في الأصل "أو يسير"، وهو تحريف.

(19) انظر المنصف 1 / 190.

(20) انظر اللغات الجائزة فيها في سيبويه 4 / 111، 400، 482، ومعاني القرآن
للأخفش 379، والجمال 408، ونزهة الطرف 59 - 60.

(21) يعني الياء والواو إن كانتا فاءً في المثال. وذكر الميداني أن ثمة لغةً فيهما، نقول:
اِئْتَعَدَ يَوْتَعِدُ، وَاِئْتَسَرَ يَيْتَسِرُ، ويا زيد أَوْتَعِدْ، ويا رجلاً اِئْتَعِدَا حسب حركة ما قبلها،
فإن كان مفتوحاً أو مضموناً صحت الواو، وإن كان مكسوراً صارت ياء. وقد تقلب
الواو والياء في المضارع ألفاً، فيقال: يَاتَعِدُ وَيَاتَسِرُ، واللغة الأولى التي جاءت في هذه
المخطوطة هي المشهورة. (نزهة الطرف 44).

(71/1)

المضارع: يَوَدُّ، يَوَدَّانِ يَوَدُّونَ.

الأمر: وَدَّ بكسر الدال، استوى أمر المذكر والمؤنث فيه، لكنه يفرق بينهما بضمير مخاطبهما. و: إِيَدَّدْ، أمرٌ أصله: إَوَدَّدْ، قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها (22) .

[فصل] الأَجُوفُ: قَالَ قَالًا قَالُوا: قَالَتْ قَالَتَا قُلْنَ، أصله: قَوْلٌ،

[و 10] قلبت الواو أَلِفًا لانفتاح ما قبلها، / ومنه: باعَ، أصله: بَيَّعَ، قلبت الياء أَلِفًا لما ذكرنا.

المضارع: يَقُولُ يَقُولَانِ (23) يَقُولُونَ. أصله: يَقُولُ، بسكون القاف. نُقِلَتْ حركة الواو إلى القاف، فسكنت العين.

مجهول ماضيه: قِيلَ، أصله: قُويلٌ، نقلت كسرة العين إلى ما قبلها، فصارت الواو ياء لانكسار ما قبلها، وكذا في خِيفَ وَبَيَّعَ، وسلمت الياء فيه (24) .

مجهول مضارعه: يُقَالُ، يُقَالَانِ، يُقَالُونَ (25) ، إلى آخر الوجوه. أصله: يُقُولُ بفتح الواو، نقلت حركتها إلى ما قبلها، وقلب أَلِفًا.

(22) انظر تفصيلاً للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (شرح ابن عقيل 4 / 284) ،

فالواو في "إَوَدَّدْ" تقلب ياء، لوقوعها ساكنة إثر همزة الوصل المكسورة، وهي بكسر العين عند بني عقيل (إِيَدَّدْ) ، وفتحها عند غيرهم. وانظر نزهة الطرف 62.

(23) في الأصل: يقولوا، بسقوط النون، وهو خطأ.

(24) في بناء الأجوف للمجهول ثلاث لغات: أولها: بَيَّعَ وقِيلَ، وهي المذكورة هنا.

والثانية: يُبَيَّعُ، بإشمام الباء شيئاً من الضمة، وبها قرأ الكسائي: "وغيضَ الماء".

والثالثة: قُويلٌ وقُويلٌ، بضم الفاء، وقلب الجوف واواً على كل حال. (الجمال 76، شرح

المفصل 7 / 70، والممتع 2 / 453، الهمع 2 / 164) .

(25) في الأصل: "يقالوا يقالوا"، وهو خطأ.

(72/1)

الأمر: قُلْ، قُولًا، قولوا، قُولِي قُولًا قُلْنَ، استوى جمع المؤنث في الماضي والأمر، أصله:

أَقُولُ، بضم الواو، نقلت حركتها إلى ما قبلها، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين، ثم

حذفت الهمزة لانعدام الاحتياج إليها. وتسقط العين، واواً كانت أو ياءً، حيث تُسَكَّنُ

اللام (26) لالتقاء (27) الساكنين في الأمر والنهي والجحد وغيرها.
 اسم الفاعل: قَائِلٌ قَائِلَانِ قَائِلُونَ، إلى آخر الوجوه، أصله: قَائِلٌ، قلبت الواو همزة
 تخفيفاً، فصار "قائل" (28)، ولم تقلب في "عاور" (29) كما في "عَوَرٌ"، لأنه بمعنى
 "اعْوَرٌ" لسكون ما قبلها.
 اسم المفعول: مَقُولٌ، مَقُولَانِ، مَقُولُونَ، إلى آخر الوجوه، أصله: مَقُولٌ، نقلت الضمة
 من العين إلى ما قبلها، فالتقى الواو الساكنان، [و] حذف آخر الساكنين وقيل (30)
 أوله، فصار مَقُولاً، فالوزن على حذف آخره (31)

(26) بعدها في الأصل: "لا"، وهي زائدة لا لزوم لها.
 (27) في الأصل "لا لالتقاء".
 (28) تحتها بخط فارسي أدق حاشية، وهي: "وإنما يكتب الياء لجاورة كسرة الهمزة".
 (29) في الأصل "عاول" باللام، ولم أجدها. وإنما "عاور" واعْوَرٌ، وعَوَرٌ، صَحَّتْ العين
 (الواو) لصحتها في أصله، وهو "اعْوَرٌ" لسكون ما قبلها. (اللسان / عور).
 وذكر ابن عصفور أنه "إن صحَّ حرف العلة في الفعل صحَّ في اسم الفاعل، نحو "عاور"،
 المأخوذ من عَوَرٌ، . . . " (الممتع 1 / 328). وذكر الميداني منها: عاور وصايد - غير
 مهموز - نزهة الطرف (43).
 (30) في الأصل "فقليل" بالفاء.
 (31) تحتها في الحاشية بخط فارسي مخالف الواو الزائدة.

(73/1)

[ظ10] "مَفْعُلٌ" (32). وعلى حذف / أوله "مَقُولٌ" (33). ومنه: مَبِيعٌ أصله
 مَبِئُوعٌ، نقلت الضمة من العين إلى ما قبلها، فصار الياء واواً لانضمام ما قبلها، فالتقى
 الساكنان، حذف آخر الساكنين، وقيل أوله، ثم أبدلت الضمة كسرة لتصحَّ الياء، ثم
 قلبت الواو الساكنة ياءً لانكسار ما قبلها، فصار مَبِيعاً (34).
 ثم ضمة فاء الكلمة في "قُلْتُ وَطُلْتُ" (35) وكسرتها في "بِعْتُ وَخِفْتُ"، الأصل
 فيهما أن المدة التي هي عين الفعل تحذف عند اتصال موجب السكون، وتكسر ما
 قبلها في باب "فَعِلَ" المكسور العين، كخِفْتُ.
 وفي باب "فَعَلَ" المفتوح العين إن كان العين ياءً أن تكسر ما قبل عين الفعل كَبِعْتُ، ولم

يكسر في "لَسْتُ" لشبهه بالحرف.

ويضمّ ذلك في باب "فَعَلَ" المضموم العين، كطُلْتُ (35)، وفي باب

(32) فوقها بخط فارسي مختلف: "وهو قول سيبويه". وفي نزهة الطرف 42: "عند.

الخليل وسيبويه"، وانظر الممتع 2/ 454 وما بعدها.

(33) مقابلها حاشية بخط فارسي مختلف: "وهو قول الأخفش" - يعني الأوسط -

(انظر نزهة الطرف 42)، أي بسقوط الواو الأولى، وهي عين الكلمة الأصلية، والممتع

2/ 454 وما بعدها، وهو يوافق رأي الخليل وسيبويه ويقوّيه، ويخالف رأي الأخفش.

(34) انظر نزهة الطرف 42، ولم يجيء على التمام من هذا الباب إلا حرفان: "مِسْكٌ

مَدُوُوفٌ - مُبَلَّلٌ -، وثَوْبٌ مَصُوفٌ". وأضاف ابن عصفور: مَعُوذٌ، مَقُودٌ، وَمَقُودٌ.

(الممتع 2 / 461).

وقد يجيء من الباب الآخر اليائي على التمام والنقصان فيقال: "ثوبٌ مَحِيْطٌ وَمَحِيْطٌ،

وَبُرٌّ مَكِيلٌ وَمَكِيُولٌ، وَرَجُلٌ مَعِيْنٌ وَمَعِيُونٌ". (نزهة الطرف 49).

ويجوز الإتمام في "مَفْعُولٌ" من ذوات الواو وهي لغة بني تميم، كقولهم: مَطِيْوَةٌ، مَغِيْومٌ،

والإعلال أفصح. (الممتع 2 / 460).

(35) في الأصل "ظلت" بالمعجمة، وهو تصحيف.

(74/1)

"فَعَلَ" المفتوح العين إن كان العين واواً أن يضم أيضاً ما قبل عين الفعل، كطُلْتُ، هذا

في الثلاثي المَجَرَّد (36).

وأما في غيره فيفتح ذلك أبداً، نحو: أثَبْتُ، وأَبَعْتُ وأَقَدْتُ (37) وأَعَدْتُ وأَسْتَجَبْتُ

واخْتَرْتُ.

[فصل] الناقص: [الماضي] دَعَا دَعَوَا دَعَوْا، دَعَتْ دَعَتَا دَعَوْنَ، بالواو، أصل دعا

(38): دَعَوَ، قلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها. وكذلك: رَمَى. وصُحِّحت الواو في

"دَعَوَا" لسكون ما بعدها، وكذلك الياء في "رَمَيَا"، وأصل دَعَوَا: دَعَوُوا، حذف الواو

(39) لاستئصال الضمة عليها، ثم حذف لام الكلمة لالتقاء الساكنين، وكذلك "رَمَوْا"،

أصله / رَمَيُوا. [و 11] وَرَضُوا وَسَرُّوا بالضم، أصله: رَضُوا، قلبت الواو ياءً لانكسار

ما قبلها، فصار "رَضِيُوا"، نقلت الضمة إلى ما قبلها، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين،

وهو الياء، [و] واو الجمع (40) .

(36) انظر تفصيل ذلك في الممتنع لابن عصفور 2 / 439 وما بعدها، وذكر ابن عصفور أن عدم كسرهم فاء "لست" - إذ أصلها لَيْسَ، بكسر الوسط - هو للفرق عند حذف عين الفعل المتصرف والفعل غير المتصرف "ليس". (نفسه 2 / 440) .
(37) في الأصل "وأنقذت"، ولعل الصواب ما أثبتناه، لأنه يتكلم عن المزيد مما عينه واو.

(38) في الأصل "دعى" بالمقصورة التي على شكل الياء.

(39) في الأصل "الضمة"، وقد يكون المراد: حذفت الضمة عن الواو الأولى، فسكنت هذه الواو.

(40) انظر في ذلك الممتنع 2 / 527 وما بعدها.

(75/1)

وأصل "دَعَتْ": دَعَوْتُ، قلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها، وحذفت الألف (41) لالتقاء الساكنين. ولا ترد ألف في دَعَتَا لحركته العارضة (42) .
مجهول "دعا": [دُعِي]، دُعِيَا، دُعُوا إلى آخره. وأصل دُعِي: دُعُو، قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها. وأصل دُعُوا: دُعُؤُوا، نقلت الضمة في الواو إلى ما قبلها، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين.

المضارع: تَدْعُو (43) تَدْعُوَانِ تَدْعُونِ، تَدْعِيَنَّ تَدْعُوَانِ تَدْعُونِ، والواو لا يتحرك في "تدعو" للاستثقال (44) عليها، وأصل تَدْعِيَنَّ: تَدْعُوِيَنَّ، سلبت حركة العين، فنقلت كسرة الواو إليها، فحذفت لالتقاء الساكنين، فوزنه "تَفْعِيَنَّ". وسَوَّيت في جمع المذكر والمؤنث لفظاً، فوزن المذكر "تَفْعُؤُونَ"، ووزن المؤنث "تَفْعَلْنَ". وكذا سَوَّيت بين جمع المؤنث [و] المخاطبة الواحدة في "تَرْمِيَنَّ" لفظاً، فوزن الجمع "تَفْعَلْنَ"، ووزن المخاطبة

(41) في الأصل "ألف".

(42) ذكر ابن عصفور أن التاء الساكنة في آخر "دَعَتْ وَرَمَتْ" إن تحركت لالتقاء الساكنين لم ترجع الألف، لأن التحريك عارض، نحو: رَمَتِ الْمَرْأَةُ، وَالْهِنْدَانِ رَمَتَا، - يعني - لا نقول رَمَاتِ الْمَرْأَةِ، أَوْ رَمَاتَا -.

وأضاف أنّ من العرب من يعتدّ بالحركة في "رَمَتَا" - أو "دَعَتَا" -، وإن كانت عارضة، لشدة اتصال الضمير بما قبله حتى كأنه بعضه، فيردّ الألف فيقول: "رَمَاتَا"، وذلك ضرورة لا يجيء إلا في الشعر. (الممتنع 2 / 525 - 526) .

(43) في الأصل "تدعوا".

(44) في الأصل "تدعوا للاستقال"، وهو تحريف.

وذكر ابن عصفور أن نحو: "يغزو- تدعو- ويرمي" في موضع الرفع ساكن الآخر، فتحذف الضمة لاستثقالها في الياء والواو، لأنها مع الواو بمنزلة واوين، ومع الياء بمنزلة ياء وواو، وذلك ثقیل " (الممتنع 2 / 535) .

(76/1)

"تَفْعِيْنَ"، فأصل "تَرْمِيْنَ": تَرْمِيْنَ للواحدة، فأسكنت الياء إزالةً لتوالي (45) الكسرات، وهي كسرة الميم والياء، [ثم] أسقطت الياء التي هي لام الكلمة لالتقاء الساكنين. / [ظ 11]

مجهول: تُدْعَى (46)، تُدْعِيَانِ، تُدْعَوْنَ، إلى آخر الوجوه، قلبت الواو ياءً لوقوعها رابعة (47) .

أمر الحاضر: أُدْعُ، أُدْعُوا أُدْعُوا، إلى [آخر] (48) الوجوه. أَرَمَ أَرَمِيَا إِرْمُوا (49)، إلى [آخر]

(48) الوجوه.

وبالنون الثقيلة: أُدْعَوْنَ إلى آخر الوجوه (50) .

وبالخفيفة: أُدْعَوْنَ، إلى آخر الوجوه. وتسقط الواو في "أُدْعَنَّ" لانضمام ما قبلها، وكذا في "أُدْعَنَّ"، لانكسار ما قبلها، وتبقى في "أُدْعَوْنَ" لانفتاحها (51) وانضمام ما قبلها، وكذا "لُتْدْعَوْنَ" لانضمامها (52) وانفتاح ما قبلها.

(45) في الأصل "لتولي".

(46) في الأصل "تندعي" وهو تحريف.

(47) هذا في المثني خاصة، في "تُدْعِيَانِ".

(48) في الأصل كسرت عين الصيغ الثلاث؛ وآخر الوجوه التي يعينها هي أمر المؤنث، وهي: أَدْعِي، ادْعُوا، أُدْعَوْنَ. (نزهة الطرف 50) .

- (49) في الأصل "إرميوا"، والصواب: إرمُوا، أما ما جاء في الأصل فهو أصل الصيغة.
- (50) آخر الوجوه هي: ادْعُوا، ادْعُنْ، ادْعِنْ، ادْعُواً ادْعُونَاً.
- (51) في الأصل "لانفتاح".
- (52) في الأصل "لانضمام" وجاء في نزهة الطرف: "الأصل في سقوط الواو من هذا الباب أنه مهما تحركت الواو بالضممة وانفتح ما قبلها لم تحذف الواو، ومهما انضمت وانضم ما قبلها سقطت، نحو: لَتُبْلَوْنَ، وَلَتَعْلَنَّ". (نزهة الطرف 50).

(77/1)

اسم الفاعل: داعٍ، داعِيانٍ، دَاعُونَ، ودُعَاةٌ، دَاعِيَةٌ، دَاعِيَتَانِ، دَاعِيَانِ ودَوَاعٍ. وأصلُّ داعٍ: داعِوٌ، فأسكنت في حال الرفع والجرّ، ثم حذفت لاجتماع الساكنين، وهما: التنوين والواو، ولا يسكن في حال النصب لحقّة النصب. وكذلك: رام راميانِ رامُونَ.

وإذا أضفت التثنية إلى نفسك، فقلت: رامِيَّاي في حال الرفع، ورامِيَّي في حال النصب والجرّ، بإدغام الياء التي هي علامة للنصب والجر في ياء الإضافة (53).

وإذا أضفت الجمع (54)، فقلت: رامِيَّي، في جميع الأحوال (55)، ولم تحذف في "داعية"، لعدم اجتماع ساكنين بالتاء الطارئة، وكذلك في "رامية وراضية".

اسم المفعول: مَدْعُو، مَدْعُوانٍ، مَدْعُوونَ (56)، إلى آخر الوجوه،

[12] أصل (57) / "مَدْعُو": مَدْعُوونَ، اجتمع الواوان، سبقت الأولى بالسكون، فأدغمت إحداهما في الأخرى.

ومن اليائي مَرْمِيٍّ، أصله: مَرْمُوي، اجتمع الواو والياء، سبقت الأولى بالسكون فانقلبت ياءً، ثم أبدل الضمة كسرة، فأدغم الياء في الياء.

-
- (53) في الأصل "الاضافت" بتاء مفتوحة.
- (54) يعني: "صيغة الجمع من اسم الفاعل".
- (55) وتفصيلها: الأصل: دَاعُونِي، فحذفت النون للإضافة، فبقي دَاعُوي، فاجتمع الواو والياء، وسبقت أولاهما بالسكون - بعد نقل الحركة - فصيرت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء. (نزهة الطرف 51) ومثلها "رامي" المذكورة هنا.
- (56) في الأصل: مَدْعُونَ.
- (57) كلمة "أصل" مكررة في الأصل.

وإذا أضيف تشنية اسم المفعول إلى ياء الإضافة، قلت: مَرْمِيَّيْ، وفي حال النصب والجر: مَرْمِيَّيْ، بأربع ياءات أيضاً في كل الأحوال، غير أنك تكسر المدغم الأول في الجمع (58)، وتفتحه في التشنية.

[فصل] اللفيف (59): رَوَى، رَوِيَا، رَوُوا، رَوْتُ، رَوْتَا، رَوَيْنَ

ومنه: طَوَى طَوِيَا طَوُوا.

فالماضي والمضارع والأمر والنهي والجحد كالناقص، الأمر: اِطْوِ اِطْوِيَا اِطْوُوا. ويتون التأكيد: اِطْوِينَ اِطْوِيَانِ اِطْوُونْ.

اسم الفاعل: طَاوٍ، ولا يعتلّ واوه كما في "طَوَى"، لئلا يجتمع إعلالا ن (60).

[اللفيف المفروق] (61): وَفَى، وَفِيَا، وَفُوا، وَفْتُ، وَفْتَا، وَفَيْنَ.

الأمر منه: فِ بالعهد (62) أخاك، أَوْ: فِهِ، عند الوقف، فلما حذفت الزائد من "يَفِي"، ثم حذفت الياء (63) منه كما تحذف من "إِرْم"، فبقيت

(58) نقول في الجمع: مَرْمِييْ.

(59) بدأ هنا باللفيف المقرون - ما اعتلت عينه ولا مه -.

(60) أي لا يعتل واوه بحذفها في اسم الفاعل "طاوٍ"، كما حدث إعلال قلب الياء إلى ألف في "طَوَى" إذ أصلها طَوِي، لئلا يجتمع إعلالان: حذف وقلب.

(61) بياض في الأصل، يحسن أن يكون فيه ما أثبتناه.

(62) في الأصل "بالعهد" وكذلك "وقى وَفِيَاً". . . "بالمشاة الفوقية.

(63) يقصد بالزائد ياء المضارعة في أوله، ويقصد بحذف الياء: لام الفعل.

العين وحدها، هذا إذا لم تقف (64) عليه. فأما إذا وقفت عليه ولم تصله (65) بكلمة بعده فزد (66) عليه هاء السكت، فقل: فِهِ.

[فصل] المهموز:

[1]- المهموز الفاء: أَخَذَ، أَخَذَا، أَخَذُوا إلى آخره، كالصحيح في الماضي والمضارع وفي

جميع الوجوه، إلا أنك تقلب الهمزة واواً إذا انضم

[ظ 12] ما قبلها، كأَوْخُذْ وأَوْمُرْ (67) ، وِيَاءٌ إذا انكسر/ ما قبلها، كَيَايَدُنْ (68) ، وأَلْفًا إذا انفتح ما قبلها كَأَمِرْ (أَمِرْ) .

(64) في الأصل "يقف" بالياء المشناة التحتية، وهو تصحيف.

(65) في الأصل "تتصله".

(66) في الأصل: "فرده" بهاء الغائب، والصواب ما أثبتناه، أو: "فرده هاء السكت" بحذف "عليه"، حتى يستقيم السياق.

(67) في نزهة الطرف (60): "فكل ما ثبت فيهما لفظاً أثبت صورته خطأ، تقول أَوْمُرْ زَيْدًا ثم أَوْمُرْ بَكَرًا، وتقول: وأْمُرْ وفَأْمُرْ، لا تكتب الواو ههنا، لأنك لا تقف على الواو ولا على الفاء. . . . وذلك أن الكتابة موضوعة على الوقف والابتداء. (وانظر المصدر نفسه 30) .

وذكر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد أن مهموز الفاء (أَخَذَ وَأَكَلَ: "حذفوا همزهما من صيغة الأمر، إذ أصلهما أُخِذَ، وأُكِلَ، على مثال "أَنْصُرُ" فحذفوا فاء الكلمة منهما - وهي الهمزة، فصارا: "أُخِذَ وأُكِلَ"، ثم حذفوا همزة الوصل، فقالوا: خُذْ وَكُلْ، وهم يلتزمون حذف الهمزة عند وقوع الكلمة ابتداء، ويكثر حذفها إذا كانت مسبوقة بشيء، ولكنه غير ملتزم التزامه في الابتداء، وتتميمهما على قياس نظائرها نادر، وقيل لا يجوز. (شرح ابن عقيل 4/ 286 وهامش 6، و287 وهامش 1، وانظر المقتضب 2 / 97 - 99) .

(68) نزهة الطرف (60) ، ومثّل لها بقوله "يا غلامُ إِيْجَلْ".

وتقلب الياء همزة، فيقال: إِنْذَنْ، ففي قوله تعالى: *إِذْنِ لِي وَلَا تَفْتِنِي* (براءة 49) ، أما في مصحف ورش عن نافع فهي "إِيْذَنْ لِي، بالياء.

(80/1)

وأما: أَرَى أَرِيًّا أَرَوًّا (69) ، فمثل "رَمَى" إلى آخره.

الأمر: إِيْر (70) ، مثل إِرَم.

[2] - المهموز العين: رَأَى، رَأِيًّا، رَأَوْا إلى آخره، حذفت همزة مضارعه فصار: يَرَى

يَرِيَّانِ يَرَوْنَ إلى آخره. اتفق لفظ المخاطبة وجمعها (71) ، فوزن المخاطبة: تَفْعِلْنَ،

والجمع: تَفْعَلْنَ، فأصل "تَرَيْنَ": تَرَأَيْنَ، على وزن تَفْعَلَيْنَ، حذفت الهمزة كما حذفت في

"تري" (72) ، فصارت: تَرَيْنَ، ثم جعلت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: تَرَيْنَ، ثم حذفت الألف (73) لاجتماع الساكنين، فصار "تَرَيْنَ".
وإذا أدخلت النون الثقيلة في الشرط كما في قوله تعالى: *فَإِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا*
(74) ، حذفت النون علامة للجزم، وكسرت ياء التأنيث ليطردها جميع نونات التأكيد على نسق واحد، كما في اخشَيْنَ (75) .

-
- (69) أصل "أرى: أَرَأَى" على مثال "أَكْرَمَ"، حذفت عينها، ووزنها "أَقْلَ"، ووزن يُرِي: يُقْلُ، ووزن أَر: أَفِ. (شرح ابن عقيل 4 / 279) .
(70) وزن: إير: إِفْع، وأصلها: إئِر بتسهيل الهمزة الثانية، مثل إِيذَن. ومضارعها: أَرِي: أَعِي، بحذف فائهما ولامها.
(71) في الأصل "وجمعهما" وهو تحريف.
(72) وزنها: تَقْلُ، انظر في هذا شرح ابن عقيل 4 / 279.
(73) في الأصل: "ثم حُذِفَت الهمزة ألف"، وهو غير صحيح.
(74) مريم 26.
(75) فصل الميداني القول في تَرَيْنَ، فقال: "الأصل - تَرَأَيْنَ - على وزن تمنعين، فحذفت الهمزة. . . ونقلت فتححتها إلى الراء، فصارت تَرَيْنَ. . .". (نزهة الطرف 43 - 44) .

(81/1)

الأمر: رَ، رَيَا، رَوَا، رَيَّ، رَيَا، رَيْنَ، رَيْنَ، رَيَانَ، رَوُنَ، رَيْنَ، رَيَانَ، رَيْنَانَ، فجاء بالياء في "رَيْنَ" لانعدام السكون، ولم يحذف واو الجمع في "رَوُنَ" لعدم الضمة في ما قبلها بخلاف "أَعَزُّ".
وبالخفيفة: رَيْنَ، رَوُنَ، رَيْنَ.
[اسم الفاعل] (76) : راء (77) ، رائِيَانِ، راءُونِ إلى آخره، ولا يحذف [و 13] همزته لما يجيء في المفعول، وقيل لأن ما قبلها / ألف، وألف (78) لا يقبل الحركة، وأصل "راءُون: رائِيُون"، نقلت الضمة من الياء إلى الهمزة، فاجتمع الساكنان الياء والواو، فحذفت الياء، فصار: راءُون.
اسم المفعول: مَرْنِي، مَرْنِيَانِ، مَرْنِيُونِ، إلى آخره، أصله: مَرْنُوي، فالواو والياء اجتمعتا في

كلمة، وسبق الواو بالسكون، فانقلبت ياء، فأدغمت إحداها في الأخرى، كما هو الأصل في طَيِّءٍ وَسَيْدٍ، ولا يجب حذف همزته، لأنَّ وجوب حذف الهمزة في فعله، وهو "يَرَى"، ثبت على خلاف القياس، لأنَّ القياس يقتضي أن لا يسقط، كما لم يسقط من ماضيه، وهو: رأى. وأصل "مَرِيئُونَ: مَرُؤُيُونَ"، لَمَّا قُلْتَ إِنَّ الواو والياء اجتمعتا في كلمة، وسبق الواو بالسكون، فانقلبت ياء، فأدغمت بها (79)، فأدخلت (80) إحداها في الأخرى.

(76) بياض في الأصل، يحسن فيه ما أثبتناه.

(77) في الأصل "رائي".

(78) ربّما كان الصواب "والألف".

(79) "فأدغمت بها" هذه العبارة في الحاشية، وموضعها المناسب هنا.

(80) في الأصل "فانقلبت"، وهي غير واضحة.

(82/1)

3 - الهموز اللام: جاء، جاءا، جاءوا، جاءت، جاءتا، جئن. المضارع: يَجِيءُ، يَجِيئَانِ، يَجِيئُونَ إلى آخر (81) الوجوه.

الأمر: جِئْ، جِيئَا، جِيئُوا إلى آخر الوجوه.

اسم الفاعل: جاء (82)، بالقلب، كالشاكِي في الشَائِكِ، وقيل: أصله: جائئ بهمزيّن، قلبت الثانية ياء (83).

اسم المفعول: مَجِيءٌ (84)، إلى آخره.

[فصل] المنشعبة (85): [الصحيح]: أَكْرَمَ، أَكْرَمَا، أَكْرَمُوا، أَكْرَمَتْ، أَكْرَمَتَا، أَكْرَمْنَ.

المضارع: يُكْرِمُ يُكْرِمَانِ يُكْرِمُونَ (86)، إلى آخره (87).

الأمر: أَكْرِمْ أَكْرِمَا / أَكْرِمُوا إلى آخره، ومجهولهما والنهي والجدد [ظ 3 ا] والنفي وأسم الفاعل والمفعول مفهوم.

ومن المعتل: أَجَابَ، أَجَابَا، أَجَابُوا، أَجَابَتْ، أَجَابَتَا، أَجَبْنَ، إلى آخره.

(81) في الأصل: "إلى آخره الوجوه".

- (82) في الأصل: "جاءى".
- (83) تفصيله في: (الممتع 559 – 510) ، وانظر شرح الشافية 2 / 2 .
- (84) أصلها "مَجْيُوء" مثل مَبْيُوع، فحدث فيها إعلال تسكين (نقل) فأصبحت مَجْيُوء، ثم إعلال حذف الواو، ثم كسرت الجيم مناسبة للياء.
- (85) تفصيلها في نزهة الطرف 64 وما بعدها.
- (86) في الأصل: "يُكرما، يُكرموا"، بسقوط النون في كليتهما، وهو خطأ.
- (87) في الأصل: "آخر".

(83/1)

المضارع: يُجِيبُ، إلى آخر الوجوه.

الأمر: أَجِبْ، أَجِيبَا، أَجِيبُوا، إلى آخره.

أصل "أَجَابَ: أَجُوبَ"، نقلت الفتحة من الواو، [فسكنت بعد فتحة فقلبت ألفاً، وأصل أَجِبْ: أَجُوبُ، سكنت الواو ونقلت حركتها إلى الجيم] (88) فحذفت، وكذا في النهي والوجد. وإنما لم تقلب الواو ألفاً في أَحْوَجَ وَأَحْوَطَ (89)، فعلى خلاف القياس، أو لكونهما أفعال التفضيل.

اسم الفاعل: مُجِيبٌ، مُجِيبَانِ، مُجِيبُونَ.

اسم المفعول: مُجَابٌ، مُجَابَانِ، مُجَابُونَ.

و"أَوْعَدَ" كالصحيح في جميع الوجوه.

و"أَوْفَى": أَوْفِيَا (90)، أَوْفُوا، كالناقص في جميع الوجوه (91).

وكذلك: أَرَوَى: [أَرَوْتُ] (92)، أصله: أَرَوَيْتُ، قلبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها، فاجتمع الساكنان، وهما ألف والتاء، فحذفت. حَايَ، حَابِيَا، حَابُوا مُحَابَةً (93)، حَابَتْ، حَابَتَا، حَابَيْنِ.

-
- (88) في الأصل: "نقلت الفتحة من الواو والياء، فحذفت"، وذكر الياء هنا غير متسق مع الكلام. ولعل الصواب ما أثبتناه، وآخره من نزهة الطرف 64.
- (89) ومثلهما: أغيل، من الأجوف اليائي. (نزهة الطرف 64)، وقال فيهما: مما جاء على الأصل. . .
- (90) في الأصل: وافيًا، وهو تحريف.

(91) انظر تصريف الفعل الناقص وقد تقدم، و"أُوفُوا" تصبح "أُوفُوا".

(92) زيادة لا ستقامة المعنى وإتمامه.

(93) في الأصل: محابة وهو تحريف.

(84/1)

ومن المضاعف: حَابَّ، حَابَا، حَابَّوْا. وأما "حَابَّ"، مُخَفَّف (94)، فمن الحُوبِ، فليس بمنشعبة. المضارع منه (95): يُحَابُّ إلى آخره، استوى المعلوم والمجهول فيه، الأمر: حَابَّ، بكسر الباء، وكذا في النهي. اسم الفاعل: مُحَابِّ، وكذا اسم المفعول، استوى لفظهما، ولكن فرقا بتقدير كسر العين وفتحها (96).

(94) يعنى "حَابَّ" مخفف الباء، وهي بمعنى أثم.

(95) يعنى: المضارع من المضاعف حاب.

(96) أي يفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول بكسر العين - الباء الأولى - في اسم الفاعل - إن فك الإدغام - فتكون مُحَابِّب، واسم المفعول بفتحها، فتكون مُحَابَّب.

(85/1)

[و 14]

"الزيادة" (1) /

[1]- الهمزة: تزداد في أول الكلمة، [ولا يخلو] (2) أن تقع أولاً، وبعدها ثلاثة أحرف أصول، نحو: أحمر وأصفر. وفي نحو إجفيل وإخريط من الجفَل والحَرَط (3)، وإن كانت بعدها أربعة أحرف أصول، فالكلمة خماسية، نحو: إصطبل.

(1) ذكر الزجاجي أن أول علم التصريف معرفة حروف الزوائد، وهي عشرة... . يجمعها قولك: "اليوم تنساه"، وهذا عمله أبو عثمان المازني، وفي نسخة أخرى من كتابه "الجمال": يجمعها قولك: سألتُمونيها (الجمال 399). وانظر شرح الشافية

وقال ابن عصفور: وأما حروف الزيادة فعشرة، ويجمعها قولك: "أمان وتسهيل".
(الممتع 201/1).

وذكر الميداني أن الزيادة على ضربين: - منها زيادة من نفس الكلمة كالتكرير. . .
والثانية: زيادة تختص بحروف معدودة وهي عشرة. . . ، ويجمعها قولك (هويت
السَّمان).

(نزهة الطرف 30) ، وانظر المقتضب 1 / 6 5، والمنصف 1 / 98 وشرح الشافية 2
/ 331: فذكر ما سبق، وأضاف: هم يتساءلون، ما سألت يهون، التمسّن هواي، سألتهم
هواني.

(2) زيادة يقتضيها المعنى، وهي في الممتع 1 / 227.

(3) الإجفيل: الذي من شأنه أن يجفل ويفزع من كل شيء (الجبان) . =

(86/1)

وأن تقع وسطاً لم تُزد إلا بثبت (4) من الاشتقاق، نحو: زئير، وضئيل، فالهمزة أصل.
وهي تزداد في نحو: شَمَل وشَأَمَل (5) ، قليل (6) ، لقولهم: شملت الريح من الشمال،
وكذلك في نحو: حُطائط (7) لأنه من الحُطوط، وهو الصغير.

= والجَفَل والإجفيل بمعنى، جمعه: جُفول، ومن معانيه: السحاب أراق ماءه، وضرب من
النمل سود كبار (المعجم الوسيط) .

والخَرْط - بكسر الخاء - اللبن المنعقد يعلوه ماء أصفر.

والخَرْط - بفتح الخاء - في الحديث الكذب، وفي الأمر: التهور، وركوب الرأس.

والإخريط: نبات من أطيب الحمض يرقق سلحها - سلح الإبل - (القاموس المحيط) .

وما أورده الجرجاني هنا يقارب ما جاء في الملوكي وشرحه لابن جني، وابن يعيش ص
135، 140 - 141، مع نفس الأمثلة، لكن جاء في شرح الملوكي أمثلة إضافية.

والشبه كبير بين كلام ابن جني في الملوكي وما أورده عبد القاهر. (شرح الملوكي ص
135 وما بعدها) .

(4) في الأصل بثب، ففي المنصف 1 / 105 قال المازني: وإذا وجدت الهمزة غير أول
فلا تجعلها زائدة إلا بثبت، وذكر ابن جني أن أبا علي كان يثبت بالاشتقاق. وفي الجمل

399: ولا يحكم على الهمزة بالزيادة إذا كانت غير أول إلا بدليل من اشتقاق أو تصريف.

وفي الممتنع 1 / 227: ولا يحكم عليها بالزيادة إلا أن يقوم على ذلك دليل وذلك أن الهمزة إذا وقعت غير أول، في ما عرف له اشتقاق أو تصريف.
وانظر شرح الملوكي 143 - 144: قال (ابن جني) فإن كانت الهمزة وسطاً لم تُرَدَّ إلا بثبت، وأورد أمثلة عبد القاهر وزاد عليها، والثبت هو الاشتقاق.
وانظر شرح الشافية 2 / 333 وما بعدها، و372 - 373.
(5) هما بمعنى الشمال للريح، وفي قولهم "شملت الريح تشمل" دليل على زيادة الهمزة. (الجمال 399)، وانظر سرّ صناعة الإعراب 1 / 122، والمنصف 1 / 105.
(6) قد يكون الصواب قليلاً.
(7) الحُطَّائِط: الشيء الصغير المخطوط. (سرّ صناعة الإعراب 1 / 125)، وفي المنصف 106/1: وحُطَّائِط: فُعائل، لأنه من حططت لأنه الصغير. =

(87/1)

[2] - الميم: تزداد، [لا يخلو] (8) أن تقع أولاً وبعدها ثلاثة أحرف أصول، نحو: مَضْرِب، ومَقْتَل، ومَحْمَل. وتزداد حشواً شاذة (9) في نحو: دُلَامِص، لأنه بمعنى دِلَاص، وهو البراق. وتزداد في نحو: هِرْمَاس للأسد، لأنه من الهَرَس، وهو الدَّق. وتزداد آخراً في نحو: زُرْقَم (10) وفُسْحَم (11) ودُلْقَم (12) شاذ، لأنها من الزرقعة والانفساح والاندلاق.
[3] - النون: تزداد (13) في نحو: انْفَعَلَ وَنَفَعَلْ، وبعد ألف التثنية، نحو:

= والحُطَّائِط: الصغير القصير من الناس، أو نملة صغيرة حمراء. (القاموس المحيط)،
وانظر شرح الشافية 2 / 333.

وفي شرح الملوكي: وزنه فُعائل من الشيء المخطوط. (147). وقد أضاف في الملوكي وشرحه: وقد اطردت زيادة الهمزة آخراً للتأنيث، نحو حمراء. . . ، وقال الشارح - ابن يعيش - حكم الهمزة إذا وقعت أخيراً كحكمها إذا وقعت حشواً، لا يقضى عليها بزيادة إلا بثبت. . . وهي بدل من ألف التأنيث. (شرح الملوكي 148 - 149).
(8) زيادة يقتضيها المعنى، وهي في الممتنع 1 / 239.

- (9) في الأصل شاذّ بغير تاء مربوطة، وفي الممتع 1/ 239، قال ابن عصفور: ولم توجد زائدة إلا في أماكن محصورة تحفظ ولا يقاس عليها. (وانظر شرح الملوكي 159 – 160). (10) الرزقُم: الشديد الزرقة.
- (11) المُسَحَم: الواسع الصدر.
- (12) الدُّقَم: الناقة التي تكسرت أسنانها فاندلق لسانها ولعابها (الممتع 1 / 240). وزيادة الميم آخرًا أكثر من زيادتها حشواً، لكنها شاذة مثلها أيضاً. (شرح الملوكي 163).
- (13) زيادة النون في نحو نرجس وقرنفل وجذب (شرح الملوكي 169 – 171)، وقد زيدت في أول الأفعال المضارعة (نفع) وللمطاوعة (انفعل)، وبعد ألف التثنية، وفي آخر جمع المذكر السالم، وعلامة إعراب للأفعال الخمسة، ونون التوكيد بنوعيتها. (شرح الملوكي 171 – 179) وتزاد أولاً وثانياً وثالثاً ورابعة وخامسة. (نفسه 184 – 186).

(88/1)

زَيْدَانِ، وبعد ألف، في نحو: غَضْبَان وعَمْرَان. وفي نحو: عَنَبَس، من طريق الاشتقاق، لأنه من العبوس، ولذلك قيل للأسد: عَنَبَس، لعبوسه وكراهة منظره.

[4] – التاء: تزداد في جمع التانيث، في نحو: ضاربات وجوزات. / وفي المفرد في نحو: حمزة وطلحة. وفي المضارعة في [ظ 14] تَفْعَل، [و] تَفْعَل (14) وتفاعَل من المنشعبة.

[5] – الهاء: تزداد لبيان الحركة في الوقف، في نحو: فِيمَه، وَلَمَه، وَعَلَامَه، يريد به: فِيمَ وَلَمْ وَعَلَامَ.

وكذلك في: أُغْزَه (15) وَاخْشَه وَاَرَمَه، يريد: أُغْزُ وَاخْشَ وَاَرَمَ. وتزداد أولاً في نحو: هَجْرَع (16) وَهَبْلَع، لأنهما من الجرْع والبَلْع. وفي نحو: أَهْرَاقَ المَاءَ، أصله: أَرِيقَ (17).

وتزداد حشواً في نحو: أَمَّهَات، يريد به: أَمَات.

(14) زيادة تقتضيها سلامة المعنى. وتزداد التاء في افتعل واستفعل وغيرهما. وانظر تفصيلات ذلك في شرح الملوكي (187 – 197).

- (15) في الأصل "اغز" بلا هاء. والشبه كبير هنا في زيادة الهاء أيضاً بين كلام ابن جني وما أورده عبد القاهر (شرح الملوكي 198) .
- (16) هَجَرَ - بفتح الهاء - الأحمق، والمجنون، والطويل الممشوق، والكلب السلوقي الخفيف. (القاموس المحيط) وانظر شرح الملوكي 204.
- وهَجَرَ - بكسرهما وبالنزير المعجمة - : الجبان.
- (17) لعل الصواب المناسب: أراق. (الإبدال لابن السكيت 89، وشرح الشافية 2 / 384) .

(89/1)

-
- [6] - السين: تزداد في نحو: اسْتَخْرَجَ واسْتَطَاعَ، لأنهما من خَرَجَ وطَاعَ (18) .
- [7] - اللام: تزداد في نحو: عَبْدَلٌ وَزَيْدَلٌ وَهَنَالِكٌ، لأنَّ معناها: عَبْدٌ وَزَيْدٌ وَهَنَاكَ (19) .
- [8] - الواو: تزداد في نحو: كَوَسَرَ وَجَهَوَرَ، لأنهما من الكسر والجهر (20) .
- [9] - الياء: تزداد في نحو: بَيَّطَرَ وَقَتِيلَ (21) .

-
- (18) في الأصل "وطلع"، وهو تحريف، والصواب ما أثبتناه، (انظر شرح الملوكي 206، والممتع 1 / 224. وفي نزهة الطرف (31) : تزداد مقترنة بالتاء، نحو: استخرج واستغفر. . . ، وتزداد أيضاً في أطاع يطيع، فيقال استطاع يستطيع.
- وأضاف ابن عصفور أنها تزداد في لهجة الكسكية (الممتع 222) .
- (19) ذكر الميداني وابن الحاجب أنَّ زيادة اللام قليلة (النزهة 31، وشرح الشافية 2 / 381، وقد أنكر الجرمي زيادتها، وليس منها اللام في نحو "ذلك وهنالك" . وأضاف ابن جني "ذلك وأولالك"، وقال: زيدت في أشياء محفوظة لا يقاس عليها. (شرح الملوكي 209) .
- (20) في الأصل كوسر - بالسين المهملة - . . . ، والكسر ولم أجد كوسر في المعاجم.
- وفي نزهة الطرف (31) : كوثر وجوهر، وهما من الكثرة والجهارة في الصوت. أقول والصواب: جهور، كما في هذا الكتاب، وكذلك هي كوثر من الكثرة بمعنى كثير العطاء، وجوهر وجهور في شرح الملوكي 122، 124، 132.
- (21) في الأصل: قيطل، وفيها آثار مسح، ويقابلها في الحاشية، قتيل، ولعلها: قيتل -

بتقديم الياء-، ولم أعثر عليها في هذه الصورة في ما رجعت إليه من المصادر والمراجع.
وفي نزهة الطرف 31: تزداد أولاً نحو: يرمع ويعسوب ويضرب ويمنع، وحشواً نحو: قنيل
وعليم وصيرف وبيطر. وانظر شرح الشافية 2 / 374.

(90/1)

[10]- والألف، تزداد في: ضَارِبٍ وَكِتَابٍ، لأَنَّهُما من الضرب والكتابة (22) .

(22) في نزهة الطرف: الألف لا تزداد أولاً، ولكن تزداد حشواً، نحو كتاب وحمار، وآخر
نحو حبلى وقبعثري (30- 31) .
وذكر ابن جني أنها متى كانت مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً، ولم يكن هناك تكرير فلا
تكون إلا زائدة، ومثل لها ب: كثر. (شرح الملوكي 122، 123) . وأضاف ابن يعيش
أنها لا تزداد أولاً البتة لأجل سكونها، والساكن لا يبتدأ به، وإنما تزداد ثانياً وثالثاً ورابعة
 وخامسة. (نفسه 127) ، وذكر من الأمثلة ضارب وكتاب.

(91/1)

" الإبدال "

أبدل الألف من أربعة أحرف: الواو والياء والهمزة (1) والنون.
فأما الواو والياء: [ف] متى تحركتا وانفتح ما قبلهما أبدلتا ألفاً، في نحو: قَامَ وبَاعَ ودَعَا
ورَمَى، وغيرها من المعتل العين واللام، إلا في صَيَدَ وَعَوَرَ، لأنهما بمعنى: إِصِيدَ وَاَعْوَرَ
(2) ، وكذلك في: اجْتَنَرُوا وَاَعْتَنَرُوا،
[و15] لأنهما في معنى تَجَاوَرُوا وَتَعَاوَرُوا، وكذلك في: أَعْوَجَ وَأَعْيَلَ / لأنهما أفعلا (3)
التفضيل. وأما قَوَدَ (4) فللالتباس بِقَادَ.

(1) في الأصل "وألف"، والصواب ما أثبتناه. (انظر الممتع 1 / 404 وذكر فيه:
النون الخفيفة بدلاً من النون المطلقة) وشرح الملوكي 218. وثمة تشابه بين ما أورده ابن
جني في الملوكي وبين ما أورده الجرجاني هنا.

- (2) صَيْدَ يَصِيدُ: يرفع رأسه كثيراً ولا يلتفت يمينا ولا شمالاً، مصدره: الصَيْد، ومنه قيل للملك: أصيد، وأهل الحجاز يثبتون الياء والواو في هذين الفعلين، وغيرهم يقول: صاد يصاد، وعارَ يعارُ. وقال الجوهري: وإنما صحت الياء فيه لصحتها في أصله لتدل عليه، وهو: إصِيدَ، بالتشديد. (اللسان / صيد) . وانظر الممتع 2 / 465.
- وذكر منها الميداني: حَوْلَ. (نزهة الطرف 32) .
- (3) في الأصل: فعلاي، والمقصود: أفعلا التفضيل، أو اسما التفضيل.
- (4) الْقَوْدُ: قتل النفس بالنفس أو القصاص، أو قتل القاتل بالقتيل، وقيل إن صحة الواو أو الياء فيه أمر شاذ، كالحوكة، والحوثة، وزوع، والغيب، (نزهة الطرف 32، وابن عصفور/ الممتع 2 / 465، اللسان / قود) .

(92/1)

- وأما الهمزة: فمتى سكنت وانفتح ما قبلها أبدلت ألفاً في نحو: رأس - راس، وفأس - فاس، وفي اقرأ: اقرا، وفي نحو: آدم وآمن، لاجتماع الهمزتين (5) .
- وأما النون: [فقد] (6) أبدلت ألفاً في حال النصب، نحو: رأيت زيدا، وكلمت بكراً (7) ، وكذا في أمر الواحد بالنون الخفيفة إذا أنفتح ما قبلها، في نحو: اضربا، يريد: اضربن، قال الله تعالى *لَتَسْفَعَنَّ بِالنَّاصِيَةِ* (8) ، إذا وقفت قلت: لَتَسْفَعَا. وكذا من نون إِذَنْ، يريد "إذا" (9) ، ومن هاء "هِنَّ" (1) ، يريد: هنا.

(5) ذكر ابن عصفور أن أصلهما أَدَمَ وأَمَن، إلا أنه لا ينطق بالأصل، استتقلاً للهمزتين في كلمة واحدة.

- وأضاف: وقد تبدل الهمزة ألفاً على غير قياس مثل: مَلَا - مِنْ مَلَأ، لا هناك - مِنْ لا هناك، سألت - سألت، والمرأة - في المرأة. (الممتع 1 / 404 - 405) .
- وذكر الميداني أن الهمزة تلين فتلحق بحروف العلة، نحو: سال وقرا، في تخفيف سأل وقراً. (نزهة الطرف 12، 41) .
- وما جاء عن الهمزة هنا يشبه ما جاء في كتاب الملوكي لابن جني ببعض التصرف. (شرح الملوكي 228) .
- (6) زيادة يقتضيها المعنى.
- (7) ذكر ذلك ابن عصفور، وعرض آراء الصرفيين وناقشها (الممتع 1 / 406 -

(407) .

وما ورد هنا يشبه -إلى حد كبير- ما جاء في الملوكي -أيضاً (شرح الملوكي 232) .
وأضاف ابن جني أن النون تبدل من ألف التأنيث، قالوا في صنعاء: صنعاني، وبهراء:
بهراني، وإن شئت قلت: النون بدل من الواو في صنعائي وبهراوي. (شرح الملوكي
285) .

(8) العلق 15.

(9) ذكر ابن عصفور أن الوقف على نون "إذن" يبدل فيه النون ألفاً، تقول: أزورك
إذا، تريد: إذن. (الممتع 1 / 459) .
(10) في الأصل "هته" بالهمزة، وهو تحريف، (وفي اللسان / هنا) . . . أنشده أبو
الفتح

(93/1)

أبدل الياء من الألف، إذا انكسر ما قبلها في نحو: قراطيس ومفاتيح، فالياء بدل من
ألف "قِرطاس ومفتاح" (11) .
ومن الواو إذا أسكنت وانكسر ما قبلها غير مدغمة، في نحو: ميعاد وميزان، أو تحركت
بالكسر وما قبلها ساكن، في نحو: يُقيم وَيُسْتَعِين "أصلها: يُقِيم وَيُسْتَعِين، نقلت كسرة
الواو إلى ما قبلها فأبدلت ياء لانكسار ما قبلها.
ومن الهمزة إذا سكنت وانكسر ما قبلها للتخفيف في نحو: ذئب - ذيب، وفي بئر - بير
(12) .

ومن الراء في نحو قيراط، أصلها: قِرَاط، لقولهم (13) في جمعه:

[ظ 15] قرايط (14) . /

ومن النون في: دينار، أصله دِنَّار، لقولهم في جمعه: دنانير (15) .

ابن جني (شرح الملوكي 312) :

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكَنَهُ . . مِنْ ههنا وَمِنْ ههنا

إنما أراد: ومن هنا، فأبدل الألف هاء.

(11) ذكر الميبداني خمسة مواضع لهذا الإبدال (نزهة الطرف 34، والممتع 1 / 368

وما بعدها.

(12) الممتع 1 / 379، شرح الملوكي 240.

(13) في الأصل: كقولهم.

(14) زاد ابن عصفور كلمة "شيراز": وهو اللبن الرائب المستخرج مأؤه، وجمعه شراريز،

قال: فردّوا الرءاء، لما فصلت الألف بين المثليين.

وذكرها ابن يعيش. (شرح الملوكي 249، الممتع 1 / 375، شرح الشافية 3 /

211). ويوافق هذا ما أورده ابن جني (شرح الملوكي 240).

(15) قال ابن عصفور: وأبدلت الياء من النون على اللزوم في دينار. . . هروبا من

ثقل التضعيف، بدليل الجمع والتحقيق، وذكر مما أبدلت ياءه من النون: في إنسان -

إيسان، وطرّبان وإنسان، فنوناهما الأخيرتان تبدلان، لأن الجمع: أناسي وطرّابي، كما

أبدلت في: تَطَنَيْتَ، لأنَّ أصله تَطَنَنْتَ.

(ابن عصفور / الممتع 1 / 371 وما بعدها، وشرح الشافية 3 / 211).

(94/1)

ومن الباء: دِبَاج أصله دِبَاج، وجمعه دباجج.

أبدل الواو من ألف، في نحو: ضويرب من ضارب.

ومن الياء إذا سكنت وانضمَّ ما قبلها في نحو: مُبَسِّر ومُبَيِّن، نقول:

مُبَسِّر ومُبَيِّن.

ومن الهمزة إذا سكنت وانضمَّ ما قبلها للتخفيف، في نحو جُؤنة: جُؤنة، وفي "مُؤمن"

(16).

أبدلت الهمزة من ألف التأنيث في نحو: حمراء وصحراء.

ومن الواو إذا انضمت في نحو وُجوه: أجوه، وفي وُعد: أعد، وفي أثوب: أثوب (17).

ومن الواو والياء إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة (18)، في نحو: كِسَاء ورداء، أصلهما:

كِسَاو وِرْدَاي.

ومن الهاء في نحو "آل" أصله: أهل، ثم أبدلوها ألفاً، كيلا يجتمع

(16) الجؤنة: سلة مستديرة مغطاة بالجلد يوضع فيها الطيب والثياب، أو الأكمة.

(نزهة الطرف 41، القاموس المحيط).

وأضاف ابن عصفور أمثلة على إبدال الياء من الهمزة: إيمان، إيتاء، خطيّة، أيمّة، ورداء

وكساء في التثنية لغة لبعض بني فزارة. (الممتنع 1 / 380) ، أي أن بني فزارة يردّون
الهمزة في الكلمتين ياء.

(17) سيبويه 4 / 237، 331، الممتنع 1 / 332، ومثلها: أفتت من وُقَّتت، إسادة
من وسادة، إعاء من وعاء. (وانظر الإبدال لابن السكّيت 138) . والجمل 404 –
405، وسر الصناعة 1 / 114.
(8 1) في الأصل. الزائدة. والكلام كله في الملوكي (شرح الملوكي 276) .

(95/1)

همزتان في كلمة واحدة. ويصغر: أهَيْل، في الأصل، و"أَوَيْل " في البذل (19) .
أبدل الميم من النون الساكنة (20) إذا وقعت قبل الباء في نحو: قنبر وعنبر، فإن
تحرّكت (21) النون لم تقلب ميماً، تقول: عنابر وقنابر.
ومن الواو في نحو: فَمْ أصله فَوُه (22) ، فحذفت الهاء، وأبدلت الواو ميماً. فإن صُغِرَ
أو جُمِعَ فتقول: فُويه وأفُواه.
أبدلت التاء من الواو في نحو: تُراث وتُجاه وتُكلان، ماضيهما: وَرِث، وجه، وكَل (23) .

(19) سر صناعة الإعراب 1 / 120، والممتنع 348 – 350.
وفي الملوكي أهَيْل على مذهب الجماعة، وأويل في قول يونس (شرح الملوكي 278) .
(20) سيبويه 4 / 240، وذكر: عَنبر وشَنبَاء، (وانظر الممتنع 1 / 392) .
(21) في الأصل: "فال بحركة"، والصواب من الملوكي، والكلام متشابه (شرح الملوكي
289) .

(22) المصدران السابقان، وقال سيبويه: وذلك قليل (4 / 240) .
وما جاء هنا يوافق ما ذكره ابن جني في الملوكي، ولم يذكر كلاهما أن ذلك قليل. (شرح
الملوكي 290) .

(23) سيبويه 4 / 239، وأضاف أنها قد أبدلت من الدال والسين في ست (والجمل
417) ، وهذا قليل، ومن الياء إذا كانت لاماً في أَسْتَتُوا، وذلك قليل. وانظر الممتنع 1
/ 383 – 384، 389.

(96/1)

والتاء [في] (24) ثنتين بدل / من ياء اثنتين (25) والتاء في "كلتا" بدل من [و 6 1] لام (26) "كلا".

أبدل الهاء من الهمزة، يقول العرب: أَنْرَتْ الثَّوْبَ هَنَرْتُهُ (27) ، وَأَرْحَتْ الدَّابَّةَ هَرَحْتُهَا، وفي إِيَاكَ: هَيَّاكَ (28) .

ومن الياء في نحو: ذَهْ، بمعنى ذي (29) .

أبدل الطاء من تاء "افتعل" إذا كانت فاءه (35) ضاداً أو ضاداً أو طاءً أو

(24) زيادة يقتضيها المعنى.

(25) الممتع 388 / 1، وقال: وأبدلت من الياء على غير اطراد في قولهم ثَنْتَانِ، وعَرْضَ وفَصْلَ جيداً (وشرح الملوكي 293) ، وذكر ابن عصفور أيضاً: كَيْتَ وَكَيْتَ، وَذَيْتَ وَذَيْتَ. (وشرح المفصل 9 / 134) . ولعل الصواب في هذا الموضع ثَنْيْنِ، لأنه من ثَنِي، وكل واحد من الاثنين يعني على الآخر، وأصله ثَنِي، فالتاء بدل من لامه أيضاً وهي ياء. (شرح الملوكي 300) .

(26) يعني الألف، وهي تمثل لام الكلمة. وذكر ابن عصفور أن التاء في "كلتا" لا يتصور أن تكون أصلاً، لحذفها في "كلا"، ولا.

زائدة للتأنيث لسكون ما قبلها وهو حرف صحيح، ولكونها حشواً، فلم يبق إلا أن تكون مما انقلبت عنه ألف كَلا، وهو الواو، لأنَّ الألف إذا جهل أصلها حملت على الواو، لأنه الأكثر. (الممتع 1 / 385) .

(27) في الأصل: أبرت الثوب هبرته بالباء، وهو تصحيف. وأنرت الثوب: جعلت له علماً، (شرح الملوكي 304، واللسان / نير) . وفي الممتع: أثرت التراب (1 / 399) .

(28) سيبويه 4 / 238، وقال: وذلك في كلامهم قليل، وانظر كتاب الإبدال لابن السكيت 89، الممتع 1 / 397، وما بعدها، وشرح الملوكي 304.

(29) في سيبويه: وأبدلت (الهاء) من الياء في هذه، (4 / 238) وهو جائز. ومثله في الممتع 400/1.

(30) في الأصل: فاءه، وهو خطأ. .

طاء، في نحو: اضْطَرَبَ، واضْطَلَحَ واطْزَدَ واطْطَلَمَ واضْطَبَرَ، من: اضْطَرَبَ واضْطَلَحَ واطْزَدَ واطْطَلَمَ (31) .

أبدل الدال من تاء افتعل، إذا كانت فاؤه (30) دالاً أو ذالاً أو زاء (32) ، في نحو: اذْزَأ (33) واذْكَرَ (34) وازْجَرَ، من: اذْزَأ واذْكَرَ وازْجَرَ، وتدغم التاء في مثلها أو في [ما] (35) يقاربها، تقول: اتَّبَعَ: اتَّبَعَ، واطْيَرَ في اطْيَرَ، وفي: تَتَبَعَ وتَطْيَرَ.

(31) ثمة تفصيل وتعليل في الممتع 1 / 360 ، يوضح فيه كيف تم الإبدال والإدغام، فقال: والتباعد الذي بين التاء وبين هذه الحروف أن التاء منفتحة منسفلة، وهذه الحروف مطبقة مستعلية، فأبدلوا من التاء أختها في المخرج، وأخت هذه الحروف في الاستعلاء والإطباق هي الطاء. وأبدلوا بغير اطراد من تاء الضمير بعد الطاء والصاد، فقالوا: فَحَصُطُ وَخَبَطُ. (الممتع 1 / 360 - 361) .

وأضاف سيبويه أن هذا الإبدال في فَحَصُطُ، وَخَبَطُ لغة بني تميم. (4 / 240) .
وأضاف ابن جني في اظطلم لغة أخرى وهي اظلم وَيَظْلِم. (شرح الملوكي 316) .
(32) في الأصل: راء بالمهملة، والصواب ما أثبتناه. (شرح الملوكي - زايًا - 322) .
(33) في الأصل: إِدْرَاء، ويجوز أن تكون صحيحة على أنها مصدر.
(34) ذكر ابن عصفور: أَنَّ اذْكَرَ إبدال الدال من تاء الافتعال فقط، وهو رأي أبي عمرو. أما اذْكَرَ فإبدال إدغام، وفيه تفصيل. (الممتع 1 / 357 - 359) ، وأضعاف ابن جني: دَوْجَ وَوَدَّ من تَوَجَّ وَوَتَد. (شرح الملوكي 322) .
(35) زيادة لإتمام المعنى.

(98/1)

أبدل الجيم من الياء في نحو: إِجَل، يريد به: إَيْل (36) ، وفي: مُرَج يريد به: مُرَيّ، وفي: أَمْسَجْتُ وأَمْسَجَا، يريد به: أَمْسَيْتُ وأَمْسَيَا (37) .

(36) الممتع 1 / 354، ومثلها في لهجة أهل الخليج المعاصرة: أَيْل - بدل أَجَل، بمعنى نعم.

(37) ذكر ذلك وفصله ابن جني وابن عصفور والرضي وابن يعيش (الممتنع 1 / 353 - 355، شرح الشافية 3 / 230، شرح الملوكي 330، وما بعدها) . وجاءت في شرح الملوكي: أَمَسْتُ وَأَمَسَى، وفي الممتنع: أَمَسَيْتُ وَأَمَسِيَا وهو الصواب الذي أثبتناه، ووافقت شرح الشافية ما جاء في الأصل، وهو: أَمَسَجْتُ وَأَمَسَى. وهو جزء بيت من الرجز (سر الصناعة 1 / 194، والمصادر المذكورة، ونسبه بعضهم إلى العجاج) .

(99/1)

" الحذف " *

حذفت الهمزة في نحو: الله (1) ، لكثرة الاستعمال، أصله: آِلَلة، فأدغم اللّام في اللّام وفخّم للتعظيم. وفي نحو: ناس تخفيفاً، أصله: أناس (2) ، وفي نحو: خُذْ وَكُلْ وَمُرْ، تخفيفاً، أصلها: أُوْخِذْ وَأُوْكُلْ وَأُوْمُرْ (3) . وفي نحو: أَكْرِمْ وَأَحْسِنْ، أصلهما: أَكَّرِمْ وَأُحْسِنْ، [حذفت] (4) الثانية لاجتماع الهمزتين.

* في التصريف حذف قياسي وآخر غير قياسي، والمذكور هنا في هذا الباب هو الحذف غير القياسي. (شرح الملوكي 333، الممتنع 2 / 615) .

(1) انظر: سر صناعة الإعراب 1 / 133، ونزهة الطرف 40، الممتنع 2 / 619. وذكر ابن عصفور أنّ الحذف على غير قياس يكون في هذه الحروف الإحدى عشرة المذكورة في هذه المخطوطة. وانظر شرح الملوكي في تفصيل القول في لفظ "الله" 356. (2) المصادر السابقة.

(3) يقول ابن عصفور: لأنّهما من الأخذ والأكل والأمر، فلما حذفت الهمزة استغني عن همزة الوصل لزوال الهمزة الساكنة. (الممتنع 2 / 619) . وذكر سيبويه أنّهم قد يثبتون فيقولون: أُوْخِذْ، أُوْكُلْ، أُوْمُرْ. (سيبويه 1 / 266، وانظر 4 / 279) .

(4) زيادة يقتضيها المعنى، سقطت من الأصل. وأضاف ابن جني في باب حذف الهمزة قولهم: ياأبا فلان، يريدون: يا أبا فلان، ويَرى مضارع رأى. (شرح الملوكي 369) .

(100/1)

حذف الألف: أم والله لأفعلن، يريد /: أما (5) . [ظ 16]
حذف الواو في: هبة وعدة وزنة، أصلها: الوهبة والوعدة والوزنة في المصادر، نقلت
الكسرة إلى ما بعدها لاستثقالها (6) عليها، فحذفت تخفيفاً، إلا في الوجهة (7) لئلا
يلتبس بالجهة.

وفي: غدٍ وحِمٍ وأبٍ وأخٍ وهنٍ، أصلها: غدُو، وحَمُو، وأبو، وأخُو، وهَنُو (8) ،
فحذفت لاجتماع الساكنين، وهما: التنوين والواو.
حذف الياء، في نحو: يدٍ ودمٍ وذو، أصلها: يَدِي، ودمِي (9) وذَوِي، لما مرّ آنفاً.

(5) في الأصل أمّا بتشديد الميم.
وأضاف المازني أن الألف تحذف في قوله تعالى: يا أبتَ، أراد: يا أبتا. (شرح الملوكي
383) .

(6) في الأصل: لاستقلالهما، وهو تحريف.
(7) في الأصل: لا في الوجه، وهو تحريف.
وفي سيبويه: فأما فِعْلَةٌ إذا كانت مصدراً. فإنهم يحذفون الواو من فعلها، لأن الكسر
يستثقل في الواو، فاطرد ذلك في المصدر. . ، فإذا لم تكن الهاء فلا حذف، لأنه ليس
عوض (كذا) ، وقد أتموا فقالوا: وجهٌ في جهة. . . فإن بنيت اسماً من وَعَدَ على فِعْلَةٍ،
قلت: وعدة، وإن بنيت مصدراً قلت: عِدَّة.
(سيبويه 4 / 336 – 337، 3 / 449) .

(8) الممتع 2 / 622، وانظر تفصيل ما حدث في هذه الأسماء في اللسان / أخ، وشرح
الملوكي 393 وما بعدها.

(9) ومنهم من يقول: دَمَوَان – أي أن أصل المحذوف واو لا ياء، وهو قليل، وهو على
هذه اللغة من باب ما حذف منه الواو. وقال بعضهم: دمان. (الممتع 2 / 624، وانظر
سيبويه 3 / 451) .

(101/1)

حذف الهاء، في نحو: شَفَّةٌ وسَنَّةٌ وشَاةٌ تخفيفاً، أصلها: شَفْهَةٌ وسَنْهَةٌ وشَوْهَةٌ (10) .
حذف النون في نحو: مُذٌ وَيَوْمَئِذٍ، أصلهما: مُنذٌ (11) وَيَوْمَئِذٍ.

- حذف الباء، في نحو: رَبَّ مُحَقَّفَةً، أصلها: رَبُّ مُشَدَّدة (12) .
- حذف الحاء، في نحو: حِرٍّ، أصله: حِرْح (13) .
- حذف الخاء، في نحو: بَخٍ بَخٍ، أصله: بَخَّ مُشَدَّدة (14) .
- حذف [الفاء] ، في نحو: "أَفُ" مُحَقَّفَةً، أصله: أَفَّ مُشَدَّدة، وفيها ثمان لغات (15) .

- (10) نستدلّ على الأصل المحذوف بالتحقير والتكسير. (الممتع 2 / 624 - 625)
- وانظر سيبويه 3 / 451 - 452، وأضاف إليها فَمَ، ومُويه.
- (11) قال المبرد: فأما "مُذَّ" فدلّ على أنها اسم أنها محذوفة من "مُذَّذ" التي هي اسم، لأنّ الحذف لا يكون في الحروف، إنما يكون في الأسماء والأفعال، نحو: يد، ودم، وما أشبهه. (المقتضب 3 / 31) . والممتع 2 / 626، وزاد كلمة دَذَّ وأصله على قول: دَذَّنْ، وقالوا: فُل وأصله فُلان، والدَذَن والدَّد: اللهو واللعب، وهي محذوفة اللام وهي النون. (اللسان / ددن) .
- وانظر في مُذَّ ومُذَّذ: سيبويه 3 / 450، 452، وأضاف: إنَّ المخففة من إنَّ.
- والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني 2 / 853 - 855، وأسرار العربية 270، وشرح المفصل 8 / 46.
- (12) سيبويه 3 / 452، الإنصاف في مسائل الخلاف (م 121) ، المتع 2 / 626.
- (13) سيبويه 3 / 451، سر صناعة الإعراب 1 / 198، المتع 2 / 627.
- والحر: فَرَج المرأة. ودليل حذف حائه أنك تقول في تحقيره: حَرَّج وفي تكسيه: أخرج. (شرح الملوكي 431) .
- (14) سيبويه 3 / 452، والممتع 2 / 627، وهي كلمة تقال عند استلطاف شيء. أو استحسانه بمعنى المدح أو الفخر، وفيه لغات خمس. (شرح الملوكي 436) .
- (15) شرح الملوكي 437، والممتع 2 / 628، وأضاف ابن جني وابن عصفور: سَوْ مِنْ سَوْفَ، وهو مذهب البغداديين، ويقصد بهم الكوفيين عن ثعلب كما في المتع، وشرح الملوكي 437 =

(102/1)

حذف الطاء، في نحو: قَطَّ مُحَقَّفَةً، أصله قَطَّ مُشَدَّدة (16) .

وينسب إلى الكسائي. وفي مغني اللبيب / بحاشية الأمير، يقال فيها: سَفْ، وَسَوْ، وسي.
(المغني بحاشية الأمير 2 / 122 - 123).
وذكر الشيخ خالد الأزهرى أنّ في أف أربعين لغة. (شرح التصريح 2 / 197).
أما ابن منظور فقال: فيها عشرة أوجه. (اللسان / أف).
(16) قال سيبويه فيها: وأظن قَطْ كذلك -يعني محذوفة الطاء مخففة-، لأنها يعني بها
انقطاع الأمر أو الشيء، والقَطْ قَطْع، فكأنها من التضعيف. (سيبويه 3 / 453، وشرح
الملوكي 440). وانظر الممتع 2 / 628، وقد ذكر في نهاية باب الحذف: أن هذه جملة
كافية من المحذوف على غير قياس. .

(103/1)

[العقد]

[وهي عشر مسائل متفرقة في أحكام إعلال بعض الكلمات والأمثلة]
[1]- عقدة: [قلب الواو ياء للإدغام] (1) :
متى اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في
الياء، نحو: سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ وَجَيِّدٌ وَهَيِّنٌ وَحَيِّزٌ وَطَيِّئٌ، أصلها (2) : سَيُّودٌ وَمَيُّوتٌ وَجَيُّودٌ
(3) وَهَيُّونٌ وَحَيُّوزٌ وَطَيُّوئٌ (4) .

(1) هذا العنوان زيادة، وما جاء تحته في هذه **العقدة** مطابق - تقريبا - لما ذكره ابن
جني. (شرح الملوكي 461).
(2) يعني: أصل حرفي العلة الواو والياء، وقد تكون: أصلها، يعني أصل الكلمات.
ذكر سيبويه حكم هذه العقدة في 4 / 365 تحت عنوان:
هذا باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة، والياء قبلها ساكنة، أو كانت
ساكنة والياء بعدها متحركة.
وقال: وذلك قولك في فَيَعْلُ: سَيِّدٌ وَصَيِّبٌ، وإنما أصلهما سَيُّودٌ وَصَيُّوبٌ، وكان الخليل
يقول: سَيِّدٌ: فَيَعْلُ. . .
وانظر المسألة في (نزهة الطرف 34، والممتع 2 / 498 - 499). وزعم البغداديون
أنّ وزن هذه الكلمات فَيَعْلُ بفتح العين، ثم غُيِّرَ على غير قياس. (المنصف 2 / 16،

- المتمتع 2 / 499، وشرح الشافية 3 / 152 – 154، وأوضح المسالك 3 / 330) .
(3) في الأصل واو العطف مكررة.
(4) في الأصل: "وطي و"، وهو تحريف.

(104/1)

-
- [2] - عقدة: [قلب الواو التي هي لام فُعل ياء] :
كل جمع على [فُعل] ولامه واو قلبت ياء تخفيفاً، في نحوه:
عُصِي [وُدِي] وَحَقِي (6) ، أصلها: عَصُو وَدُلُو وَحَقُو، إلا في نُحُو،
وَنُجُو (7) / وَصُوم وَعُتُو، وقيل قلبت ياء في: صُوم وَعُتُو، تقول: صِيَم [و 17]
وعُتِي (8) .
وإذا كان الجمع على "أفعل" قلبت ياءً أيضاً، في نحو: أدل وأحق (9) ، أصلهما: أدلُو
وأحقُو.
[3] - عقدة: كل جمع على "فُعل" ولامه صحيح، كقُؤوس، قُدَم اللأم على العين،
[ف] صار: قُسُو، فاجتمعت الواوان طرفاً، فانقلبتا ياء مدغماً، فصار قُسيّاً، فكسر
القاف إتباعاً لما بعدها [فصارت: قسي] (10) ، فوزنما "فليع" لا "فيعيل" (11) .
-
- (5) في الأصل: وفي، وهو تحريف.
(6) مفردة: حقو، بفتح الحاء وكسرهما: وهو الخصر أو معقد الإزار، (اللسان / حقا) .
(7) النُحو: جمع نَحُو للجهات، والنُجو: السحاب جمع نُجُو، وهما من الشاذ (شرح
الملوكي 478، 480) ، وفي نزهة الطرف 35: "نحو" بدلاً منهما، وهي جمع أخوى:
ما كان به حُوة (حُمرة إلى سواد أو سواد إلى خُصرة) .
(8) تفصيل ذلك في (سيبويه 4 / 362، ونزهة الطرف 34 – 35، 43، والممتع 2 /
497 – 498) .
(9) في الأصل: أدلي وأحقي. وانظر: (نزهة الطرف 36، المتمتع في التصريف 2/
558، 742، شرح الشافية 2 / 116) ، وأصلهما أن الواو وقعت متطرفة مضموماً
ما قبلها، قلبوا الضمة كسرة، ثم قلبت الواو ياء. (انظر المصدرين السابقين) .
(10) زيادة يقتضيه المعنى.

(11) تفصيل ذلك في نزهة الطرف تحت باب (فصل في القلب الشاذ) ص 37-38، والممتع 2 / 616، وسيبويه 4 / 380، وشرح الشافية 1 / 21 وما بعدها.

(105/1)

[4]- عقدة: متى كان لام الكلمة واواً وانكسر ما قبلها، قلبت ياءً لانكسار ما قبلها، في نحو: غازية ودالية (12)، أصلهما: غَازَوَة ودَالَوَة، من الغزو والدلو. وكذا كل جمع على "فَعَال"، والواو ساكنة في الواحد، وبعدها ألف، واللام صحيح، كسَيَّاط وحَيَّاض وثَيَّاب (13)، بخلاف: طَوَال، لتحرك الواو في الواحد، وثَوْرَة (14)، لفقد ألف، وخَوَان (15) لفقد الجمع، ورواء (16)، لأن اللام حرف علة. وتقلب الياء واواً إذا انضم ما قبلها، ك: مُؤَسِّر في مُئَسِّر (17).

(12) لعلها: ودانية، وكلتاها مناسبة في هذا الموضع.
والدالية: المنجنون، والناعورة يديرها الماء، أو الأرض تسقى بالدلو (اللسان / دلا)، وانظر حكم هذه العقدة في نزهة الطرف 36، وشرح الملوكي 472.
(13) اشترط ابن جني - في الملوكي - والميداني لقلبها في هذا الموضع اجتماع خمس شرائط، أحدها: أن يكون ما قبلها مكسوراً، وأن يكون عيناً في جمع، وأن تكون ساكنة في الواحد، وأن يكون بعدها ألف، ويكون لام الفعل حرفاً صحيحاً، أمّا "طَوَال" فلم تقلب واوها، لأن الواو متحركة في الواحد وهو طويل، وذكر الأمثلة نفسها المذكورة في هذا الكتاب. (نزهة الطرف 35، وشرح الملوكي 473، 475 وانظر المتع 2 / 495، وأوضح المسالك 3 / 328).
(14) ثَوْرَة: جمع ثور - من الأقط: وهو اللبن المجفف اليابس. ومثلها زَوْجَة، (المنصف 1 / 346، شرح الملوكي 475، المتع 2 / 472، 496).
(15) الخَوَان بالكسر والضم - الذي يؤكل عليه، معرب، وجمعه أَخُونَة، وخُون. . (اللسان / خون). ويجوز أن تكون الحوار: ولد الناقة (المتع 2 / 494 - هامش 1).

(16) في الأصل زراو، وهو خطأ، ورواء: جمع رَيَّان أو روي (المتع 2 / 496، وأوضح المسالك 3 / 329). وأضاف ابن عصفور أن "طويل" قد تجمع على "طِيَال" بقلب واوها ياء، ولكن ذلك في الشعر ولا يقاس عليه. (المتع 2 / 496).

(17) ذكر ابن هشام أن إبدال الواو من الياء في أربع مسائل، أولها: أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع، نحو: موقن وموسر. (نزهة الطرف 36، شرح الملوكي 497، أسرار العربية 93، أوضح المسالك 3/ 334) .

(106/1)

ويعكس إذا انكسر ما قبل الواو، ك: إبعاد في: إوَعاد، وإيجاد في إوَجاد (18) .

[5] - عقدة: كل مصدر على "فَعَال" تقلب الواو ياء، في نحو: صِيام وقيام، لوقوعها بعد كسرة، وبعدها ألف، بخلاف: جَوَّار (19) ، وَزَوَّال (20) ، لأنها (21) لا تقع بعد كسرة.

[6] - عقدة: قلبت الواو همزة في الجمع، في نحو: أوائل (22) ، أصلها: أوائل، فلما اكتنفت (23) الألف / الواوان، وقربت الأخيرة من [ظ 17]

(18) ذكر الميداني أن الواو تقلب ياء لوقوعها ساكنة غير مدغمة - مفردة - بعد كسرة، نحو ميزان وميعاد وميقات. (نزهة الطرف 34، أسرار العربية 92، شرح الملوكي 474، 497، 499، أوضح المسالك 3/ 329) .

(19) لم تقلب الواو فيها ياء لصحة عين الفعل، ومثلها أيضاً حال: جَوَّالاً لأنه ليس بعد الواو ألف، لأن الشرط أن تقلب الواو ياء وهي عين في المصدر أعلنت فيه، ويكون قبلها كسرة. (نزهة الطرف 35، وأوضح المسالك 3/ 327) . (وانظر هامش 21 التالي) .

(20) لم تقلب الواو ياء فيها لأنه ليس ما قبل الواو كسرة، ومثلها راح: رَوَّاح. (نزهة الطرف 35، أوضح المسالك 3/ 327) .

(21) في الأصل: لأنهما، وهو تحريف، وبمعنى الواو، وتصحح على اعتبار الواو في الكلمتين حرفين اثنين.

وفي الممتع 2/ 554: جَوَّار بفتح الجيم، فإن كانت كذلك، فعلة عدم قلب واوها ياء هي العلة في زوال، لأنه لم يقع قبلها كسرة، فتكون عبارة الأصل "لأنهما لا تقع - الواو - بعد كسرة" صحيحة غير محرفة.

(22) ذكر الميداني: أن واوها قلبت همزة، لما اكتنفت الألف الواوان، وقربت الآخرة من الطرف. (نزهة الطرف 43، وقال ابن عصفور: والقلب لم يسمع إلا في الواوين نحو

قولهم: أوائل، فلا يقاس عليه ما ليس من رتبته من الثقل. (الممتع 1 / 345، وشرح الملوكي 486 وما بعدها) .

(23) في الأصل: التقت ألف الواوين، وهو تحريف، صوابه من نزهة الطرف 43، وشرح الملوكي 486.

(107/1)

الطرف قلبت الواو همزة (24) ، بخلاف: طواويس ونواويس (25) ، لبعده الأخيرة من الطرف بحاجز، أما عَوَاوِر فأصلها: عَوَاوِير، حذفت الياء ضرورة (26) .
[7] - عقدة: كلّ واوين اجتمعتا في أوّل الكلمة قلبت الأولى همزة، في نحو: أواعد (27) ، وأواصل (28) ، وإنما تقلب همزة لكراهة اجتماع واوين في أولها (29) ، بخلاف: وُورِيّ وَهُوَوِيّ، لأنّ الواو الثانية مدّة (30) .

(24) يذكر ابن جني أن قلب الواو همزة هو مذهب سيبويه، أما أبو الحسن الأخفش فيخالفه.

(شرح الملوكي 486) .

(25) نواويس: جمع ناووس، وهو صندوق من خشب أو نحوه يضع فيه النصارى جثة لميت. (المعجم الوسيط / نوس) ، أو مقبرة النصارى (اللسان / نوس، والمعجم الوسيط) . وانظر سيبويه 4 / 371، نزهة الطرف 43، وشرح الملوكي 486 وما بعدها، والممتع 1 / 339، وذكر طواويس وعواوير جمع عُوَار، وهو الرمد.
(26) انظر سيبويه 4 / 370، وابن جني في شرح الملوكي 487، ونزهة الطرف 43، وأوضح المسالك 3 / 316 - 317.

(27) في الأصل: أو اعداه.

(28) في الأصل: واصل، وصوابه في شرح الملوكي 482، والممتع 1 / 332، وأوضح المسالك 3 / 319، وهي جمع واصله.

(29) انظر ذلك في نزهة الطرف وشرح الملوكي والممتع وأوضح المسالك، ومثل لها ابن جني والميداني بقول الشاعر، وهو مهلهل:

صَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ. . . يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَفْتُكَ الْأَوَاقِي

والشاهد في "الأواقي" جمع واقية، وأصلها: وَوَاقِي. (شرح الملوكي 482، نزهة الطرف

(42) .

(30) في الأصل: لمدة، وصوابه في نزهة الطرف. (وانظر توضيح ذلك في نزهة الطرف 42، وشرح الملوكي 485. وقال ابن هشام في أوضح المسالك 3/ 320) : في "ووري" إن الواو الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فاعل.

(108/1)

وإن اجتمعنا في وسط الكلمة بياء النسبة صحّتا في نحو: نَوَوِي وهَوَوِي (31) .

[8]—عقدة: متى اعتلّت عين "فَعَلَّ" في الماضي فوقعت بعد ألف "فَاعِل" همزت (32) البتة، في نحو: قَائِم وسَائِر وهَائِب. فإن صحّت عين "فَعَلَّ" فيه لم تهمز، في نحو: عَاوِر وصَايِد (33) .

[9]—عقدة: الأشياء جمع شَيْء، أصلها: أَشْيَاء كأَصْدِقَاء، على وزن أَفْعَاء (34) قدّمت الهمزة التي هي لام الكلمة، فصار وزنها: لَفْعَاء.

(31) خرج باشتراط التصدير—تصدّر الواوين في أول الكلمة— نحو هَوَوِي ونَوَوِي، المنسوب إلى هَوِي ونَوِي. (أوضح المسالك 3/ 320) ، وأضاف الميداني وابن يعيش في هَوَوِي ونَوَوِي وما أشبه ذلك: لأن الواوين توسطتا فقد صحّتا، ولتقويها بياء النسب (نزهة الطرف 42، وشرح الملوكي 485) .

(32) في الأصل: همزة، بالتاء المربوطة.

(33) ذكر الميداني ذلك وقال: فإن صحّت الواو في الماضي صحّت في اسم الفاعل، نحو: عَوَرَ فهو عَاوِر، وصَيَدَ فهو صَايِد، غير مهموز. (نزهة الطرف 43) .

ويبدو التشابه كبيراً بين كلام ابن جني في الملوكي وما أورده عبد القاهر هنا. (شرح الملوكي 491) .

(34) يبدو أن كلاماً سقط بعد هذه الكلمة. فتكاد تجمع المصادر أنّ "الأشياء" جمع شيء، أصلها: أَشْيَاء على وزن أَفْعَاء، هو رأي الأخفش والفراء، وعبد القاهر يتصل بمذهب الأخفش عن طريق أبي علي الفارسي عن طريق أبي الحسين محمد بن الحسين ابن عبد الوارث الفارسي— ابن أخت أبي علي— (إنباه الرواة 2 / 188، شذرات الذهب 3/ 340) .

وتتممة الكلام: والأصل أَشْيَاء، فحذفت الهمزة التي هي لام الكلمة من وسط "أشياء"

لكثرتها، وانفتحت الياء لأجل الألف، فصار وزنها أفعاء. والأخفش والفراء متفقان في الوزن والأصل، لكنهما مختلفان في المفرد شيء، هل هو فَعْل أو فَيَعْل (شيء). (معاني القرآن للفراء 1 / 321، المنصف 2 / 94 وما بعدها، الممتع 2 / 513، والإنصاف (م 118) ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري 1 / 463)

(109/1)

وقال الكسائي: أفعال (35) ، وقال الفراء: أفعاء (36) .

شرح الشافية 1 / 21، 30، اللسان والقاموس / شيء). ويجب أن يأتي بعدها الكلام الأتي، حتى يستقيم الكلام، وهو: "وأصلها عند الخليل وسيبويه شَيْئَاء وزنها فَعْلَاء، وهي اسم جمع كَقَضْبَاء وطَرَفَاء، لا جمع". (سيبويه 4 / 380، ابن الحاجب - شرح الشافية 1 / 29). والذي يكون حدث في رأيهما هو: قلب مكاني، والقلب كثير في كلامهم كما قال ابن عصفور (الممتع 2 / 516) ، فقلبوا الهمزة قبل الشين كراهة الهمزتين بينهما ألف خصوصاً بعد الياء، وأبدلوا مكان الياء الواو، فصار وزنها لَفْعَاء. (سيبويه 4 / 380 - 381، إعراب القرآن للنحاس 1 / 521، الإنصاف - م 118 -، الممتع 2 / 513، التبيان للعكبري 1 / 463، شرح الشافية 1 / 29، القاموس واللسان / شيء).

(35) في الأصل: أفعاء، وهو تحريف، وصوابه ما أثبتناه بإجماع المصادر.

(36) في الأصل: أفعال، وهو تحريف، وقد ذكرنا رأي الفراء، وأنه مطابق رأي الأخفش. (انظر هامش 34 السابق).

وعلى هذا يكون ملخص الآراء فيها:

1 - أصلها أشيَاء على وزن - أفعلاء - ثم حذفت الهمزة - لام الكلمة - فصارت أفعاء وهو رأي الأخفش والفراء، ويبدو أن عبد القاهر قد اختار مذهب الأخفش لتقديمه إياه.

2 - أصلها شَيْئَاء على وزن فَعْلَاء، وهو مذهب الخليل وسيبويه، ثم قدمت الهمزة الأولى (لام الكلمة) ، أي حدث قلب مكاني، فصار وزنها لَفْعَاء.

3- ومذهب الكسائي هو الثالث، وهو أن وزنها: أفعال، فأشبهت فَعْلَاء، فلم تصرف، كما لم تصرف حمراء، أي أنه منع صرفها لكثرة الاستعمال، شذوذاً بلا سبب، وهو رأي

أضعفه كل اللاحقين.

ويميل اللاحقون إلى تأييد رأي الخليل وسيبويه لأن القلب أوسع في اللغة من الحذف على غير قياس، وهو رأي الفراء والأخفش. (الممتنع 2 / 513 - 516، وشرح الشافية 1 / 29).

وعندى أن تعليل الفراء قد يكون مقبولاً، أي أن العرب أحسوا في مفرداتها تضعيف الياء، فنطقوها شيء على وزن فَعَل، بتخفيف الياء كَمَيْت وهَيْن، فجمعوها هذا الجمع ومنعوها من الصرف، وعلى أي حال فهي ممنوعة من الصرف مهما كانت علة ذلك بإجماع

(110/1)

[10] - عقدة: تقلب ياء "فُعَلَى" اسماً، واواً في نحو: طُوِي وكُوسَى (37). ولا تقلب في الصفة، ولكن يكسر ما قبلها، فتسلم الياء، نحو: مَشِيَة حَيْكَى، وقسمة ضِيَزَى (38).

تم الكتاب بعون الملك الوهاب.

المصادر، وقد أكد ذلك العكبري في قوله: ولم يسمع - أشياء - منصرفة البتة. (التبيان 1 / 464).

ومن شواهد منعها من الصرف في الشعر، قول المقنع الكندي (الأما لي للقيالي 280/1):

يُعَاتِبْنِي فِي الدِّينِ قَوْمِي وَإِنَّمَا. . . دُيُونِي فِي أَشْيَاءٍ تُكْسِبُهُمْ حَمْدًا

(37) في الممتنع 2 / 493: كُوهَى، وهو طائر، ولعل هذه الكلمة "كُوهَى" أنسب في هذا الموضع لأنها اسم لا صفة، وهو يتكلم عن الاسم. أما طوبى: فهي فُعَلَى من الطيب، أنشئ الأطيب، شجرة في الجنة (إعراب ما ينصرف وما لا ينصرف 26). وذكر ابن عصفور أن قلب الياء - إن كانت عين فُعَلَى - واواً في الأسماء على القياس، لأنها بعيدة من الطرف. (الممتنع 2 / 493) 0 أما ابن هشام فذكر كُوسَى وقال هي مؤنث أكيس. (أوضح المسالك 3 / 335).

(38) حَيْكَى: مشية يتحرك فيها المنكب. وقسمة ضِيَزَى: أي جائرة. وأجاز ابن مالك

وابْنُهُ فِي فُعْلَى صِفَةٍ، الْوَجْهَيْنِ، فَنَقُولُ: الصُّوْقَى، وَالضَّبَقَى. (أَوْضَحِ الْمَسَالِكَ 3 / 335، وَاللِّسَانَ / كَيْسَ).
وَفِي الْأَصْلِ: وَقَسَمْتُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(111/1)

القسم الثالث: المسارد الفنية

- (1) مسرد الآيات القرآنية الكريمة.
- (2) مسرد الأمثال والأقوال.
- (3) مسرد الأعلام.
- (4) مسرد الموضوعات.
- (5) مسرد مصادر التحقيق ومراجعته.

(113/1)

أولاً: مسرد الآيات القرآنية الكريمة

الآية..... الصفحة

- * فَأَمَّا تَرِينٌ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا* (مريم: 26) 81
- * وَقُرْنٌ فِي يَبُوتَكُنْ * (الأحزاب: 33) 55
- * لَنَسْفَعَنَ بِالْناصِيَةِ* (العلق: 15) 93
- ثانياً: مسرد الأمثال والأقوال
- أَرَحْتَ الدَّابَّةَ وَهَرَحْتَهَا..... 97
- أَنَّ الْبَغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ (مثل) 51
- أَنْرَتِ الثَّوْبَ هَنْرَتَهُ..... 97
- رَحِيَّتَكَ الدَّارَ..... 38 - 48

ثالثاً: مسرد الأعلام

- الْأَخْفَشُ (الأوسط) 33
- (بنو) عامر - لغة عامرية - 41

- 110.....الفراء -
110.....الكسائي -

(114/1)

رابعاً: مسرد الموضوعات

- الموضوع.....الصفحة
7خطبة الكتاب
26.....باب التصريف
29.....باب أبنية الأسماء
36.....باب أبنية الأفعال
39.....فصل: المضاعف -
40.....فصل: المهموز -
40.....فصل: المثال -
41.....فصل: الأجوف -
42.....فصل: الناقص -
42.....فصل: اللفيف -
44.....باب الأفعال المنشعبة
48.....باب المعاني في الأفعال
52.....باب المصدر
53.....باب الفعل
53.....الماضي -
53.....المضارع -
54.....الأمر -
55.....النهي -
55.....النفي -
55.....الجدد -

(115/1)

56.....	- المتعدي
56.....	- اللازم
56.....	- المتصرف
56.....	- الجامد
56.....	- المبني للفاعل
57.....	- المبني للمفعول
57.....	- اسم الفاعل
58.....	- المبالغة
59.....	- اسم المفعول
59.....	- اسم الزمان والمكان
61.....	- اسم الآلة
62.....	باب الاشتقاق
63.....	باب أبنية المصادر
65.....	- اسم المرة
66.....	- اسم الهيئة
67.....	باب الأمثلة
67.....	- فصل: الصحيح
70.....	- فصل: المضاعف
71.....	- فصل: المثال
72.....	- فصل: الأجوف
75.....	- فصل: الناقص
79.....	- فصل: اللفيف
80.....	- فصل: المهموز
83.....	- فصل: المنشعبة
86.....	باب الزيادة
92.....	باب الإبدال
100.....	باب الحذف
104.....	باب العقد

خامساً: مسرد مصادر التحقيق ومراجعته:

- الإبدال لابن السكيت، تحقيق د. حسين محمد محمد شرف، منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية 1398 هـ / 1978 م.
- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت ط 1402، 1 هـ / 1982 م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقى بدمشق، 1377 ط / 1957 م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف، ومطبعة الأعظمي - بغداد، 1973 م.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني ببغداد.
- إعراب ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق هدى قراعة، ط 1.
- الاعلام للزركلي، ط 2، مطبعة كوستاتوماس وشركاه بالقاهرة، 1954 م.
- الأمالي للقالبي، المكتب التجاري - بيروت.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ج 2، مطبعة دار الكتب المصرية 1371 هـ / 1952 م (ط 1).
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 4، مطبعة السعادة بالقاهرة.
- الأغودج في النحو للزمخشري، دار الآفاق الجديدة - بيروت، 1401 هـ / 1981 م ط 1.
- أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 5، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1966 م.
- بُغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1384 هـ / 1965 م.
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروز أبادي، تحقيق محمد المصري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق 1392 هـ / 1972.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة 1976 م.

-
- التعريفات للشريف الجرجاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، 1357 هـ / 1938 م.
- التكملة للفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الناشر عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض السعودية، ط 1، 1401 س / 1981 م.
- الجامع الصغير في النحو لابن هشام، نشره وحققه محمد شريف سعيد الزبيق مطبعة الملاح بدمشق، ط 1، 1388 هـ / 1968 م.
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت ودار الأمل - إربد: الأردن ط 1، 1404 هـ / 1984 م.
- جهود عبد القاهر الجرجاني في الدراسات التصريفية (بحث في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - عدد 28) د. علي توفيق الحمد.
- حاشية يسن على شرح التصريح - للشيخ يسن، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، د. ت.
- حروف المعاني للزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، ودار الأمل - إربد / الأردن، ط 1، 1404 هـ / 1984 م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط 2، بيروت، د. ت.
- ديوان الأدب - المقدمة - للفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مجلة معهد المخطوطات العربية بالمغرب، المجلد السابع، ج 2، ص 129 - 151، 1381 هـ / 1961 م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق مصطفى السقا ورفاقه، ط 1، 1374 هـ / 1961 م شركة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، ج 1.
- السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، د. عبد المنعم فائز، دراسة وتحقيق، دار الفكر، دمشق - دار نجد للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية ط 1، 1403 هـ / 1983 م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، مطبعة القدسي بالقاهرة 1351 هـ.
- شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 10 مطبعة السعادة بالقاهرة، 1378 هـ / 1958 م.
- شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك - بحاشية الصبان - (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي بالقاهرة، د. ت.

-
- شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، د. ت.
 - شرح الشافية لرضي الدين الاسترابادي، تحقيق محمد نور الحسن ورفيقه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395 هـ / 1975 م.
 - شرح شذور الذهب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 10، القاهرة مطبعة السعادة.
 - شرح المفصل لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، بإشراف مشيخة الأزهر، القاهرة د. ت.
 - شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط 1، المكتبة العربية بحلب - سوريا، 1393 هـ / 1973 م.
 - طبقات الشافعية الكبرى للسبكي، المجلد الثالث، دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت.
 - علم اللغة - عبد القاهر الجرجاني - المفتى في العربية ونحوها: د. البدر اوي زهران ط 2، دار المعارف بالقاهرة.
 - عبد القاهر الجرجاني - بلاغته ونقده - د. أحمد مطلوب، الناشر وكالة المطبوعات الكويت ط 1، 1393 هـ / 1973 م.
 - فوات الوفيات للكتبي (ج 2)، تحقيق د. احسان عباس، دار صادر - بيروت.
 - القاموس المحيط للفيروز ابادي، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع - بالقاهرة.
 - الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة، 1968 - 1975 م.
 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، ط 3، طهران 1387 هـ / 1967 م.
 - الكليات لأبي البقاء الكفوي، تحقيق د. عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1981 م - 1982 م.
 - لسان العرب لابن منظور، مطبعة دار المعارف بمصر، 1981 م.
 - مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 3، دار الفكر - بيروت 1393 هـ / 1972 م.
 - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف

- ود. عبد الفتاح شلبي، القاهرة 1389 هـ / 1969 م.
- مرآة الجنان لليافعي، طبعة حيدر أباد الدكن، 1337 هـ.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ورفيقه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، د. ت.

(119/1)

-
- معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق د. فائز فارس، ط1، توزيع دار الكتب الثقافية بالكويت، المطبعة العصرية 1400 هـ / 1979 م.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ود. عبد الفتاح شلبي، مطبعة دار الكتب المصرية 1374 هـ / 1955 م، والدار المصرية والهيئة المصرية العامة للكتاب 1972 م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي (إرشاد الأريب) نشر دار المأمون، مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة، 1355 هـ.
- المعجم الوسيط (مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، ط 2، دار المعارف بمصر، 1392 هـ / 1972 م.
- مغني اللبيب - بحاشية الأمير - لابن هشام، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاش كبرى زاده، تحقيق كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، القاهرة.
- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق، رقم 10603 عام. وتحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية دار الرشيد للنشر بغداد، 1982 م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة 1386 هـ.
- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط 4، 1399 هـ / 1979 م دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- المنصف في التصريف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مطبعة ومكتبة عيسى البابي الحلبي، ط 1، القاهرة 1954 م.
- النجوم الزاهرة لابن تغري بردي الأتابكي، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط 1

1368 هـ / 1949 م.

- النحو الوافي لعباس حسن، ط هـ، دار المعارف بمصر، 1975 م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نَهضة مصر بالقاهرة - القاهرة - مطبعة المدني.
- نزهة الطرف في علم الصرف للميداني - دار الآفاق الجديدة - بيروت، ط 1، 1401 هـ 1981 م.

- همع الهوامع للسيوطي، بتصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د. ت.

(120/1)
